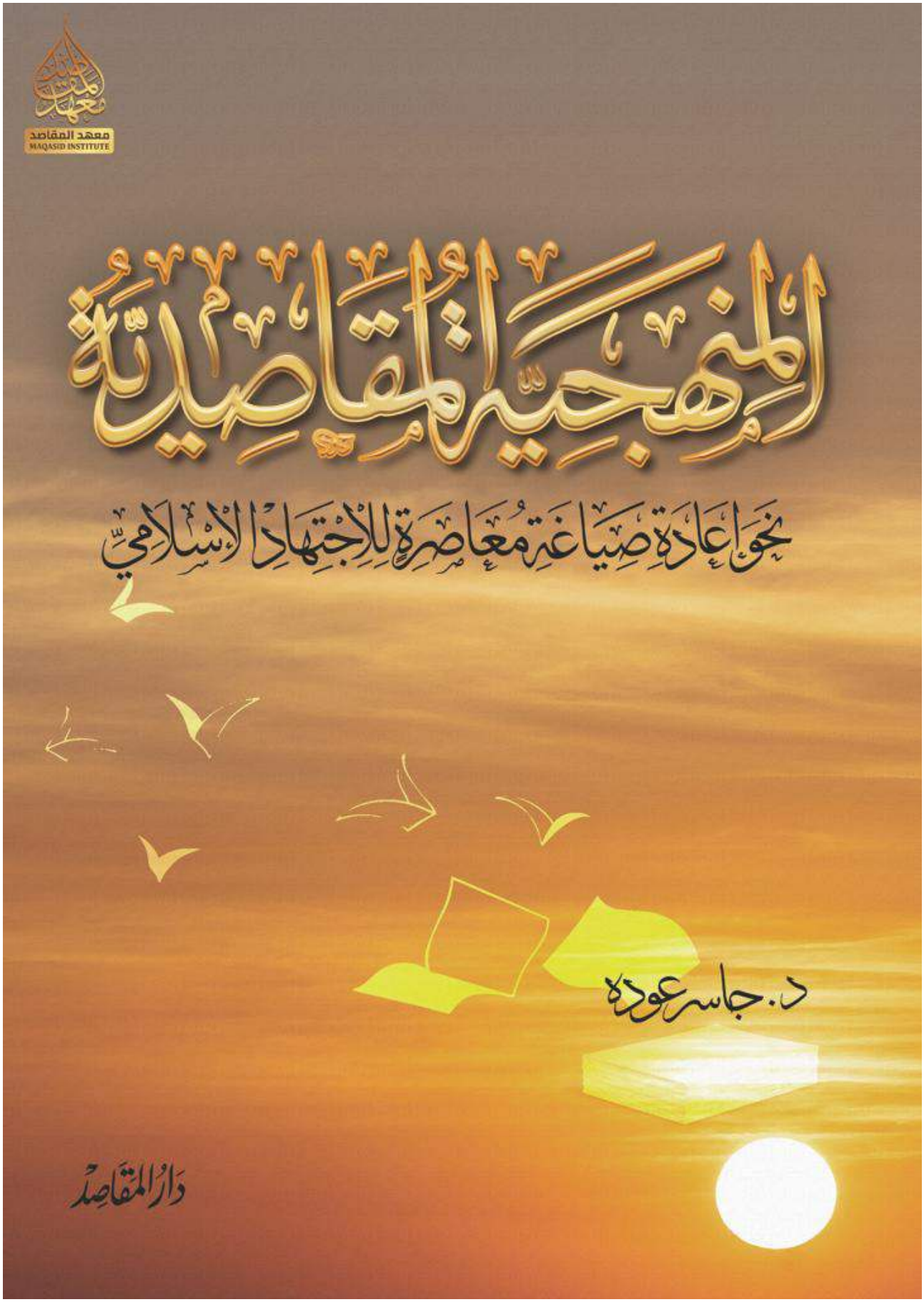
معهد المقاصد
MAQASID INSTITUTE
المنهجية المقاصدية
نحو إعادة صياغة معاصرة للاجتهاد الإسلامي
د. جاسر عودة
دار المقاصد

المنهجية المقاصدية

نحو إعادة صياغة معاصرة للاجتهاد الإسلامي

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
1442 هـ - 2021 م

ISPN - **رادمك**
978-625-7682-85-5

دار المقاصد
للطباعة والنشر والتوزيع

E-mail:darelmaqased@gmail.com
Facebook: @DARALMAQASED

الوكلاء المعتمدون

دار الروضة – وكيل التوزيع الأوروبي
دار الكلمة – وكيل التوزيع بالشرق الأوسط
مكتبة عقول – وكيل التوزيع بالمغرب العربي

كل الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار
جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة
وغير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب أو خزنه في أي نظام لخزن المعلومات واسترجاعها أو نقله على أية هيئة وبأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو استنساخا أو غيرها إلا بإذن كتابي من الناشر

All rights reserved

No part of this book may be
reproduced, stored in a retrieval system
or transmitted in any form or by any
means without prior permission in
writing of the publisher

المنهجية المقاصدية

نحو إعادة صياغة معاصرة للاجتهاد الإسلامي

د. جاسر عوده

دار المقاصد

٣

المحتويات

شكر واجب..... ٩

مدخل..... ١١

الفصل الأول: مقدمات..... ٢٥

المنطق التواصلي المقاصدي..... ٢٧

لماذا المقاصد والمقاصدية؟..... ٣٢

مقاربة مستقبلية..... ٣٣

مقاربة نقدية..... ٣٤

مقاربة شاملة..... ٣٦

الفصل الثاني: إشكالات المقاربات الاجتهادية المعاصرة..... ٣٩

الإشكالات المنهجية..... ٤١

إشكالية تقليد التراث دون الرجوع للوحي..... ٤١

إشكالية التجزيئ على حساب التواصل والتكامل..... ٤٤

إشكالية تبرير الواقع دون نقد منهجي..... ٤٦

إشكالية تناقض المصادر المعرفية..... ٤٨

إشكالية التفكيك دون تفريق بين الوحي والثقافة..... ٥٢

الإشكالات المنهجية في المقاربة المقاصدية المعاصرة..... ٥٤

الفصل الثالث: أصول المنهجية المقاصدية..... ٦١

الأصول المعرفية للمنهجية المقاصدية..... ٦٣

مركزية الوحي في العلم..... ٦٣

مركزية المقاصد في المنطق..... ٦٦
مركزية اللسان العربي القرآني في التصور..... ٦٦
أصول الوعي..... ٦٨
الوعي بالواقع: كيف نتصور الواقع المعيش..... ٦٨
الوعي بالتاريخ: الفصل الموهوم بين التاريخ الإسلامي والإنساني..... ٧٠
الوعي للمستقبل: تصور الفلاح انطلاقًا من الوحي..... ٧١
أصول الاجتهاد..... ٧٢
مفهوم الاجتهاد..... ٧٣
فئة المجتهدين..... ٧٦
حصيلة الاجتهاد: النظريات والمبادئ الحاكمة..... ٧٧
الفصل الرابع: خطوات الاجتهاد: الخماسية المنهجية..... ٧٩
الفرق بين المنهجية والتصور النظري..... ٨١
دورات التدبر..... ٨٢
مكونات التصور المركب..... ٨٩
أطر عامة لإدراك عناصر التصور المركب..... ٩١
الخطوات المنهجية العامة للاجتهاد..... ٩٣
أولًا: القصد البحثي..... ٩٤
ثانياً: دورات التدبر في الوحي..... ٩٧
ثالثًا: بناء التصور المركب وتحليل علاقاته..... ١٠٢
رابعاً: الدراسات النقدية للواقع والبحوث السابقة..... ١١٠
خامسًا: توليد النظريات والمبادئ الحاكمة..... ١١٥
الفصل الخامس: السباعية التصورية وطرق الكشف عنها..... ١٢١

طرق بيان المقاصد في نصوص الوحي.....١٢٣
طرق بيان المفاهيم في نصوص الوحي.....١٢٨
طرق بيان الفئات في نصوص الوحي.....١٣٣
طرق بيان السنن في نصوص الوحي.....١٣٩
طرق بيان القيم في نصوص الوحي.....١٤٢
طرق بيان الحجج في نصوص الوحي.....١٤٤
طرق بيان الأوامر والنواهي في نصوص الوحي.....١٤٩
طرق البيان مفتوحة للاجتهاد بأنواعه ومستوياته.....١٥٢
الفصل السادس: إعادة صياغة مقترحة للدراسات الإسلامية.....١٥٣
العلوم الإسلامية بين التقسيمات التراثية والعلمانية.....١٥٥
دراسات الأصول.....١٥٨
دراسات التخصصات.....١٦٦
دراسات الظواهر.....١٧٤
دراسات المؤسسات.....١٧٩
فكرة مشروع للأمة: شبكات الاجتهاد المقاصدي.....١٨٤

* * *

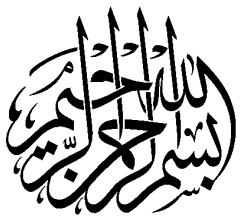
بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور جاسر عودة

من رواد المدرسة المقاصدية المعاصرة، وهو رئيس معهد المقاصد، وهو مركز أبحاث مسجل في الولايات المتحدة وله مشروعات في عدد من الدول لتطبيق المنهجية المقاصدية في البحث العلمي والتعليم الجامعي، وهو أستاذ كرسي الإمام الشاطبي في دراسات المقاصد بجامعة السلام العالمي بجنوب أفريقيا، ورئيس تحرير دورية دراسات مقاصدية معاصرة، وعضو مؤسس بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وعضو بالمجلس الفقهي لأمريكا الشمالية، وعضو بالمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، ورئيس مؤسس للمجلس الفقهي الكندي، وزميل بمجمع الفقه الإسلامي بالهند.

عمل سابقاً أستاذاً بجامعات واترلو ورايرسون وكارلتون بكندا، وكلية الدراسات الإسلامية بقطر، والجامعة الأمريكية بالشارقة، وجامعة بروناي دار السلام، ومديراً مؤسساً لمركز دراسات مقاصد الشريعة بمؤسسة الفرقان بلندن، ومركز دراسات التشريع والأخلاق بالدوحة، وباحثاً بجامعات كامبردج وساوثهامتون وويلز البريطانية.

وكان قد حفظ القرآن ودرس الحديث والفقه والأصول بحلقات الجامع الأزهر في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ثم هاجر لكندا وحصل على الدكتوراه في فلسفة المنظومات من جامعة واترلو بكندا، ثم حصل على الدكتوراه في فلسفة التشريع الإسلامي من جامعة ويلز ببريطانيا.

وقد حاضر عن الإسلام وتشريعه ومقاصده بالعربية والإنجليزية في مئات الجامعات ومراكز الأبحاث والمساجد والمؤسسات الإسلامية حول العالم.

كتب خمسة وعشرين كتاباً بالعربية والإنجليزية ترجم بعضها إلى خمس وعشرين لغة، منها: مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي، والاجتهاد المقاصدي، وفقه المقاصد، والمرأة والمسجد، ورحلة مع الحكم العطائية في ضوء السنن الإلهية، وخلاصة بداية المجتهد لابن رشد.

شكر واجب

الحمد لله أولاً وآخراً، فأفكار هذا الكتاب هي - منهجياً - الحصيلة للرحلة المباركة الرائعة التي أكرمني الله تعالى بها مع كتابه الكريم وسنة نبيه العظيم ﷺ منذ صغري، بمحض فضله وواسع كرمه وجميل عطائه، ولكنها ليست فقط من بنات أفكاري، وإنما أسهم في صناعتها وصياغتها كُثْر تعلمتُ منهم الكثير على مدار العقود الماضية من أساتذتي ومشايخي، أحب أن أذكر هنا أعمقهم أثراً على قلبي وعقلي: الشيخ محمد الغزالي، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور أحمد العسال، والدكتور محمد سليم العوا، والدكتور طه جابر العلواني، والدكتور حسن الترابي، والشيخ فيصل مولوي، والدكتور محمد عمارة، والدكتور صلاح الدين سلطان، والشيخ إسماعيل صادق العدوي، والدكتور أحمد زكي يماني، والدكتور أحمد الريسوني، والدكتور جمال برزنجي، والشيخ محمود فرج عبد الجليل. وهناك غيرهم ممن أثرَوا كذلك بأفكارهم رحلتي العلمية والعملية، خاصة خلال الأعوام الخمس الماضية وأنا أعدّ هذه الدراسة، وأخص منهم بالذكر الأعضاء المؤسسين لمعهد المقاصد: الدكتورة بسمة عبد الغفار، والدكتور زيد برزنجي، والدكتور إبراهيم رسول، والدكتور على عبد المنعم، والشيخ شريف البنا، والأستاذة هبة عبد الجواد، خاصة مساعدتها البحثية والتحريرية في هذا الكتاب. هؤلاء جميعًا شركاء في كل خير قد يصدر عن هذه المنهجية المقترحة. جزى الله جميع هؤلاء خيراً، ورحم من رحل منهم إلى رب كريم رحمة واسعة، ووفق من بقي منهم للخير. جبر الله خواطرنا، وغفر لنا، وعفا عنا، وعافانا جميعاً في الدنيا والآخرة.

جاسر عودة

مدخل

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فإن الفقه في الإسلام معنى شامل ونظام مفتوح، وليس الفقه تخصصاً محدوداً في مقابل بقية التخصصات، ولا كتباً بعينها ألّفت في الماضي وأُغلق مجال الإضافة عليها، وكثيراً ما يستشيرني صفوة من شباب وشابات الأمة من مختلف البلاد في أن يتركوا العمل أو دراسة التخصص الذي يسمونه دنيوياً أو حياتياً من أجل التفرغ لدراسة الفقه والعمل في خدمة الدين على حد قولهم، وقد يستدلوا بقول الله تعالى: **(فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ)** [التوبة: ١٢٢]، وردّي عليهم دائماً هو أننا كأمة نحتاج إلى العودة إلى المعاني الأصلية لا المستحدثة للفقه والعلم والدين، وهي معان شاملة جامعة، وهو ما يعني في حقهم أن يطبقوا منهجية إسلامية أصيلة على تخصصاتهم وأعمالهم نفسها كلّ في مجاله العلمي أو العملي، وأن يصنعوا بذلك فقهاً جديداً لعالمنا المعاصر منطلقاً من علم أصيل بالوحي كتاباً وسنة، لا أن يدرسوا فقط تاريخ الفقه بالمعنى المذهبي الذي صنعته أمة مضت لعالم مضى، إلا ما كان من الجوانب التعبدية الثابتة بطبيعة الحال، وإذا أسهم هذا الفقه الجديد في قيادة البشرية نحو تحقيق مقاصد الخالق من الخلق في الواقع المعيش، فهذه هي الخدمة الحقيقية للدين أي نظام الحياة الإسلامي الشامل.

والحق أن سؤال الشباب هذا هو من أعراض الأزمة المنهجية التي يعيشها الفقه الإسلامي - بالمعنى الأصلي الشامل للفقه، والتي نحاول أن نتصدى لها بالمنهجية المقاصدية التي نؤصل لها ونشرح إطارها العام في هذا الكتاب. هذه الأزمة المنهجية تتمثل في الافتقار لمقاربة إسلامية للعلم بمعناه الشامل، وشيوع تصور علماني للدين في ثقافات المسلمين حتى عند بعض النخب الإسلامية، فأدى ذلك إلى فصل غير سليم

بين (علوم الدين) و(علوم الدنيا)، وبين (التعليم الإسلامي) و(التعليم المدني)، وبين (البحث الفقهي) و(البحث التخصصي)، وهذه التقسيمات كلها ليست إسلامية.

وأدى القصور العلمي إلى قصور عملي في تفعيل معاني الإسلام في الواقع المعيش في شتى جوانبه، فاقتصر الدين في عموم ثقافات المسلمين على بعض العقائد المجردة، وبعض الشعائر التعبدية، وبعض أحكام الأحوال الشخصية والمعاملات المالية، وهو التصور العلماني للدين بامتياز. ولكن التصور الأصلي للدين بناء على الوحي - كتاباً وبيانه من السنة - يشمل كل أوجه النشاط الإنساني علماً وعملاً، فيجتهد أهل الاجتهاد فيها جميعاً لتوجيهها نحو مقاصد الخالق تعالى من الخلق، و التصور الأصلي للدين يعتبر كل علم سليم القصد والمنهج علماً نافعاً يوصل إلى فقه قلبي بمعرفة الله وخشيته، وإلى فقه عملي بالتطبيق والتفعيل في الواقع المعيش.

وانحراف فهم الإسلام عن التصور الأصلي الشامل للدين كما يمليه الوحي هو انحراف ورثناه من عصور تاريخية ثلاثة، أثّر التدافع بين الحق والباطل في كل منها بشكل خاص على تصور الفقه ودور الفقهاء وطبيعة الاجتهاد، وقد سميناها حسب تدافعاتها الرئيسة: عصر الأمة والاستبداد، وعصر المقاومة والاحتلال، وعصر الصحوة والتفرق.

فقد كان الفقه في عصر النبوة على صاحبها الصلاة والسلام مفهوم شامل كما هو في مفهوم الوحي، ثم كان فقهاء الصحابة في عصر الخلافة الراشدة هم أنفسهم القيادات الإيمانية، والسياسية، والعلمية، والتعليمية، والقضائية، والعسكرية، ورواد التجارة والصناعة والزراعة والشعر والأدب، وكانوا يتشاورون فيما يستجد من أمور ويجتهدون بمنهجية تضع الوحي قرآناً وسنة في مكانته المرجعية في التصور والتصرف.

فلما تحول نظام الخلافة الراشدة في منتصف القرن الأول الهجري إلى نظم وراثية متتابعة، كانت سياسات المستبدين فيها هي عزل الفقه - بالمعنى الأصلي - عن قيادة الحياة العامة، واتباع أساليب الترغيب والترهيب مع أجيال الفقهاء المتتابعة بحكم

السلطة على الجند واحتكار الموارد العامة، وأدى ذلك إلى ظهور فئة (فقهاء السلطان) الذين شرعنوا للسلطة، وكتموا ما يغضبها، واشتغل بعضهم بالإمارة أو القضاء تعاوناً معها - على درجات الحكام ونظم الحكم في الصلاح والفساد على مدار العصور.

ولكن الحضارة الإسلامية كانت - ولا زالت - حضارة أمة مهدية بالوحي وليست حضارة نظام سياسي أو عسكري أياً كان، وبالتالي فقد ازدهرت الحضارة الإسلامية الشابة رغم الاستبداد السياسي العام، وظهرت في القرون الأولى الفاضلة أهم المبادرات العلمية والعملية من فقهاء الأمة الحقيقيين، مبادرات أبقت سنّة التجديد حية، وحفظت ثوابت الإسلام الراسخة في وعي الأمة، رغم ما لاقى أصحابها من عنت، كان على رأسها ثورات حاولت أن تعود بالأمة إلى الحكم الرشيد، في قمّتها ثورة الإمام الحسين بن علي رضي الله عنه وكرم الله وجه أبيه، وإذا كانت لم يُكتب لتلك الثورات النجاح لأسباب مركبة إلا أنها ضربت المثل وأقامت الحجة على الفرق بين العدل والبغي في وعي الأمة التاريخي.

وكان منها محاولات للإصلاح في رؤوس السلطة، على رأسها محاولة الخليفة الأموي الراشد عمر بن عبد العزيز وكذلك الخليفة العباسي المأمون، وإذا كانت تلك المحاولات ذات أثر مؤقت بحياة روادها فقد أثبتت عدم الحاجة لإرهاب وقتل الذين يأمرون بالقسط من الناس من أجل استقرار الأمن، وأثبتت أن رزق الله تعالى من موارد الأرض يحقق الكفاية للجميع ويقضي على الفقر إذا حُفظ المال العام من السرقة والغلول وأكله من أصحاب السلطة وأقربائهم وندمائهم، وأثبتت بالتالي إمكانية تحقق سنة التغيير إذا تغيرت النفوس وتجردت للحق.

وكان منها مبادرات تجديدية تمثلت في نظريات جديدة أنشأت علوماً جديدة، كأصول الفقه والحديث والكلام وغيرها، على رأسها ما ألفه أئمة المذاهب التي أضحت متبوعة وتلاميذهم، والتي حاولوا فيها ضبط ما انحرف من الأفهام والروايات والتصورات والتصرفات، وإذا كانت تلك المذاهب قد جمدت فيما بعد وتحولت إلى

حزبيات متنازعة، إلا أنها أبقت باب الاجتهاد مفتوحاً والثوابت مصانة والفقه بالمعنى الواسع متفاعلاً.

وكان من المبادرات للتجديد نظريات جديدة في مقاصد الشريعة وحكَمها وأسرارها، على رأسها ما ألفه أئمة هذا العلم ممن سيأتي ذكرهم، والتي ارتفعوا بها إلى مستوى التقعيد للتفاصيل وترسيخ الكليات التي تدور حولها الجزئيات، وإذا كانت نظريات المقاصد لم تفعّل بما يكفي كأصول للاجتهاد الفقهي وفي مناهج التعليم ومؤسساته، إلا أنها بقيت قمماً تمكّن النظر المنهجي الإسلامي من استشراف آفاق جديدة.

وكان من المبادرات محاولات مبكرة لتوسيع مجال الفقه الإسلامي ليشمل ما ابتكرته الحضارة الإسلامية من علوم مختلفة في ضوء الوحي ومن خلال منهجية انصهر فيها الموروث العلمي الإنساني في بوتقة الإسلام بمقاصده ومفاهيمه وقيمه، كان على رأس ذلك ما ألفه فقهاء بيت الحكمة ببغداد من كتب رائدة في كل مجال، وما أبدعته الحضارة الإسلامية في أوجها من علوم، وإذا كان ارتباط هذا اللون من الفقه بفلسفة الاعتزال قد أفشله نخبويتها وتحالفها مع الاستبداد وامتحانها للناس على قضايا ما أنزل الله بها من سلطان، إلا أن ذلك الموروث العلمي الحضاري وإسهامات علماء الإسلام الموسوعيين - رغم ضياع كثير من كتبهم - أبقى المفهوم الشامل للعلم حياً، ونقل الحضارة الإسلامية نقلة نوعية ما زالت آثارها باقية إلى اليوم في الحضارة الإنسانية العامة.

وكان من المبادرات التجديدية حركة دؤوب للترجمة بغرض الاستفادة من الحكمة في موروث الحضارات التي سبقت الحضارة الإسلامية، وإذا كانت حركة الترجمة قد فتحت الباب لفلسفات غير إسلامية للتأثير على العلوم المنهجية الإسلامية وعلى رأسها علمي الكلام وأصول الفقه، إلا أنها واكبتها وتلتها حركة نقدية للفلسفة نفسها من خلال رؤى إسلامية طورت الفلسفة الإنسانية إلى أن تلقفتها الحضارة الغربية وبنَت عليها.

ودارت دورة الصعود إلي الهبوط على الحضارة الإسلامية رغم ما حققت من أمجاد وتركت من رصيد إيماني وعمراني، إلى أن انتهى الحال بالفقه الإسلامي مع النزول العام لمنحنى الحضارة الإسلامية بعد القرن الرابع إلى أن يكون أقرب للجمود منه إلى التجديد، وآل دور الفقهاء إلى دائرة الحفاظ على الأحكام التعبدية وحفظ المتون وشروحها في حدود كل مذهب، مع الانعزال عن إدارة الشأن العام بشكل عام، إلا في مواقف لها رمزيتها في نصح الحكام والقيام بالحق.

ثم تشظت وغزيت الأمة الإسلامية عسكرياً لأول مرة في عقر دارها من المغول شرقاً والفرنسيين غرباً في منتصف القرن السابع الهجري، ثم بعد ذلك غزيت واحتلت كل مناطق الأغلبيات المسلمة في كل العالم بلا استثناء على مدار القرون التالية. ورغم أن الاحتلال - ولا نقول (الاستعمار) الذي هو مقصد منصوص عليه في القرآن - قد شهد تقدمات وتراجعات وتبادلات للأدوار من الدول المحتلة حسب اختلاف المناطق، إلا أن أثره الأكبر على الدين كان في المحاولات الممنهجة لعلمنة نظم الحكم والتعليم والتشريع والقضاء والاقتصاد والثقافة، والحرب الممنهجة على اللغة العربية ولغات المسلمين المحلية المتأثرة بها، والقتل الممنهج لفقهاء الأمة ومعلمي اللغة العربية الذين دعوا إلى مقاومة الاحتلال، فتمايزت مع الوقت الحياة العامة والعلوم المدروسة والمؤسسات الفاعلة والسلطات الحاكمة واللغات السائدة في بلاد الأغلبيات المسلمة عن الدين بمعناه الأصلي الشامل.

ولكن لم يخل عصر الاحتلال من أنصار للدين وشهداء بالحق من فقهاء الأمة الحقيقيين، الذين قدموا مبادرات لتجديد الفقه وإحياء دور الدين علماً وعملاً، كان على رأس تلك المبادرات فقه للجهاد تصدر به فقهاء الأمة طليعة حركات المقاومة للغزو الخارجي في كل مكان، وكانت قمة تفعيله في جهاد المرابطين والعثمانيين والدارفوريين والطوارق والأويغوريين والبورنيين والمغول وغيرهم، فضلاً عن من قاوم الاحتلال من العلماء والشرفاء في مختلف البلاد عبر القرن التاسع عشر والعشرين

الميلادي، كل في زمانه ومكانه. وإذا كانت حركات الجهاد ضد الاحتلال قد هُمشت بعد ذلك بتحالفات الاحتلال الآفل مع دوائر حكم جديدة خاضعة له، إلا أن جهادها كان سبباً لجلاء المحتل عسكرياً على الأقل، وتوريث جذوة لفقه جهاد معاصر تتقد كلما حان وقته وظهر رجاله.

وكان من تلك المبادرات جهود وتضحيات من فقهاء الإسلام للحفاظ على مؤسستي الزكاة والأوقاف، وإذا كانت الهجمات الشرسة عليهما من قوات الاحتلال المختلفة في المناطق المختلفة قد نجحت في تصفية مؤسسة الزكاة الرسمية عموماً وإزاحة مؤسسة الأوقاف عن مكانتها المركزية في منظومة الاقتصاد الإسلامي، إلا أن مؤسستي الزكاة والأوقاف بقيتا حيّتين في الأمة، وما زالتا عمْدة النشاط الإسلامي في كل المجالات، وبقي الفقه الإسلامي حارساً لهما رغم التعدي المستمر عليهما بأهواء السلطات المختلفة وخوفهم من فكرة استقلال الفعل المجتمعي عن القرار الحكومي، خاصة الفعل المؤسسي الإسلامي الذي يموّله أفراد وأسر خارج دوائر احتكار المال المعهودة.

وكان من تلك المبادرات ردود فقهاء الأمة على شبهات المستشرقين وحملاتهم على أصول الدين، وإذا كان الطابور الخامس للاستشراق من بني جلدتنا قد تمكّنوا في مؤسسات الدول في مرحلتي الاحتلال وما بعده واستمروا في نشر تلك الشبهات، إلا أن الاستشراق التقليدي الخادم لخطط الاحتلال شهد أفولاً عاماً تحت ضربات مقاوميه من فقهاء الإسلام واضطر لتبديل جلده في عصرنا إلى ما عرف بدراسات (ما بعد الاستشراق) الاجتماعية.

وكان من تلك المبادرات محاولات للدفاع ضد الحروب المنهجة على اللغة العربية ولغات المسلمين المحلية المتأثرة بها، وإذا كانت المناهج التعليمية المستوردة والغزو الثقافي والإعلامي قد أضعف اللغات الإسلامية كلها عند عموم المسلمين، إلا أن لسان القرآن العربي بقي حياً ومتنامياً عند أجيال المسلمين الصادقين ومؤسساتهم التعليمية الأصيلة.

وهناك محاولات معاصرة لمقاربة العلوم المعاصرة - طبيعية واجتماعية وإنسانية وتطبيقية - من منطلق إسلامي، إلا أنها محاولات تحتاج إلى تطوير منهجي، وهو من ضمن ما نسعى إليه في هذه المنهجية، وهي محاولات ما زالت في طور مبكر ولمّا تتحول إلى نظم تعليمية متكاملة تصوغ تصورات وتصرفات الأمة دون تأثير على فكرها وعملها من أعدائها.

وتلك الدفاعات المذكورة جميعاً - على ما فيها من خير - لم تستطع أن تعكس الأثر العام للاحتلال على علمنة نظام الحياة في بلاد الأغلبيات المسلمة وإضعاف لغة الإسلام في ثقافات المسلمين واقتصار الدين ومعه الفقه - غالباً - على الدائرة الشخصية في تلك الثقافات. وأما الأقليات المسلمة وهم نسبة الثلث على الأقل من مجموع المسلمين، فما زال المسلمون يخطون أولى الخطوات ويتلمسون الطريق نحو صياغة هوية إسلامية أصيلة تتوازن فيها الهوية الإسلامية مع متطلبات الحياة في مجتمعاتهم العلمانية على اختلاف صورها.

وقد رحل الاحتلال العسكري المباشر من أغلب مناطق الأغلبيات المسلمة وورثته دول (وطنية) رسم الاحتلال حدودها حسب حصص الغنائم بين المحتلين و حسب ما يخدم مصالحهم في مرحلة ما بعد الاحتلال، وأثّرت الدول الوطنية المعاصرة على تصور الفقه ودوره - عند الأغلبيات والأقليات على حد سواء - عن طريق (تأميم) أو (توطين) الفقه الإسلامي، وضم مؤسسات التعليم والفتوى والوقف الإسلامية إلى الحكومات، والضغط عليها لكي تخدم جماعات المصالح السياسية والاقتصادية في كل بلد أو على الأقل أن لا تتناقض معها، فتحولت المؤسسات الإسلامية العلمية العريقة من مؤسسات وقفية مستقلة تمثل مرجعية قيمية للمجتمع إلى هيئات حكومية لا تتحرك إلا في أطر مفروضة ولا تخرج عن الأدلوجات القومية ولو تعارضت مع مصلحة الأمة الإسلامية، مع ضغط الدول الوطنية بمؤسساتها - إلا من رحم الله - للإبقاء على التهميش والتجزيئ الذي ورثه مفهوم الفقه من عصر الاستبداد،

والعلمنة وتهميش اللغة العربية التي ورثها مفهوم الدين من عصر الاحتلال العسكري، وحُجمت المؤسسات الإسلامية المدنية في بلاد الأقليات باسم مكافحة الإرهاب ودعم الضرائب للعمل الخيري وعلمانية النظام السياسي وغيرها من الدعاوى، رغم المساحات النسبية المتاحة للعمل المدني في تلك المجتمعات خاصة المجتمعات الغربية.

إلا أن سنة الله تعالى مضت - وله الحمد والمنة - أن الخير لا ينقطع من أمة الإسلام، ولذلك فقد ظهرت مبادرات معاصرة للتجديد العلمي والعملي في الأمة، مبادرات قدمها رواد الأمة في كل مجال رغم تفرق شعوبهم لإحياء دور الدين والفقه بالمعاني الأصلية لهما، كان على رأسها حركات الصحوة الإسلامية التي اتخذت أشكالاً تعليمية واقتصادية وثقافية وسياسية وإعلامية وجهادية مختلفة، وطالبت بالعودة إلى التوحيد والوحدة، ورغم أن تلك الحركات وقعت بين مطرقة الدول الوطنية العلمانية في عمومها وسندان القوى الاستعمارية في أشكالها الجديدة، إلا أنها بقيت شاهدة على حيوية الإسلام وشموله وقدرته على التجدد، وعلى استمرار روح الأخوة والتضامن بين أبناء الإسلام في كل مكان، وبقيت حاملة للواء المبادرات المدنية والعلمية في كل المجالات.

فمن المبادرات المعاصرة للأمة مشروعات لإحياء الدور الشامل لمؤسستي الأوقاف والزكاة، وإذا كانت مؤسستا الأوقاف والزكاة قد عانتا من تهميش النظم السياسية والاقتصادية - شرقاً وغرباً - لمساحات العمل المدني الإسلامي، إلا أنهما استمرتا في النمو وتقديم الدعم لمؤسسات حيوية تعليمية وشعائرية وصحية وإغاثية وحقوقية إسلامية.

ومن المبادرات المعاصرة للأمة ثورات شعبية قامت منادية بالإصلاح السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية واستكمال التحرر من الاحتلال خاصة في فلسطين، على مدار القرن الماضي كله وإلى اليوم، وإن كانت تلك الثورات تبدو وكأنها

سُرقت مرة بعد مرة من محتكري القوى الناعمة والخشنة محلياً ودولياً، إلا أنها أحدثت شقوقاً ما فتئت تتسع في منظومات الجور والاستبداد الكبرى في عالمنا، بل واقتدت بها حركات من غير المسلمين مطالبة بالحريات والعدالة الاجتماعية ومناهضة العنصرية في كل أنحاء العالم، مما يؤذن بعصر إنساني جديد إن شاء الله، والعصر الجديد يحتاج إلى فكر جديد، تقصد هذه المنهجية المطروحة في هذا الكتاب إلى الإسهام فيه.

ومن المبادرات المعاصرة للأمة محاولات من بعض روادها للتجديد الإسلامي عن طريق نوع من الفقه اصطلح على تسميته بـ (الفكر الإسلامي)، تجاوز فيه فقهاؤه بحث الأسئلة الفردية المحدودة إلى البحث في قضايا الأمة الكلية حسب المجالات العلمية المعاصرة، وإذا كان هذا الفكر الإسلامي بحاجة إلى تطوير منهجي كما سيأتي البيان، إلا أن تياراته المختلفة بمجموعها أنتجت زخماً معتبراً للتجديد النظري، ومؤسسات كثيرة للتطبيق العملي، وأبقت الإسلام حياً ومتفاعلاً في عالم اليوم.

والمنهجية المقاصدية التي نطرح إطارها العام في هذا الكتاب تأتي في هذا السياق التاريخي كله، لكي تبني على المحاولات المعاصرة للتجديد الفقهي الإسلامي - بالمعنى الشامل للفقه - عن طريق العودة إلى النبع الصافي من الوحي قرآناً وسنة كمركز للمعرفة الإنسانية، وهو ما يعني العودة إلى التصور الأصلي الشامل للدين والفكر والعلم والعلماء والفقه والفقهاء والاجتهاد والمجتهدين، وتبني كذلك على كل محاولات التجديد التاريخية المذكورة في علوم الأصول والمقاصد ومجالات الفكر الإسلامي ومؤسسات التعليم والبحث الإسلامية والحراك المجتمعي، وتستهدف بذلك دعم الحركات الإنسانية التحررية والمؤسسات الإسلامية التجديدية علمياً وتعليمياً وبحثياً وعملياً وتخطيطياً، وكذلك الإسهام في عودة اللغة العربية كلغة للعلوم والبحث من منطلق إسلامي في كل مجالات الحياة، وتحرير الفقه الإسلامي ومؤسساته من هيمنات أصحاب المصالح الضيقة أياً كانوا، كل ذلك نحو تحقيق مقاصد الإسلام الأصيلة والحفاظ على شعائره الراسخة.

وقد قدر الله تعالى لي بمحض كرمه وفضله أن أرتحل مع الإسلام والطبيعة والإنسان خلال العقود الأربعة الماضية بين مئات المدن في أرض الله الواسعة في كل القارات، وأن أُصغي إلى طيف واسع من فقهاء الإسلام في هذا العصر بالمعنى الحقيقي للفقه، خاصة من الرواد من الجيل السابق على جيلي، وأن أتحاور وأتفاعل مع شباب وشابات كثْر من أفضل ما أنجبت هذه الأمة العظيمة من مختلف الثقافات والأعراق والتخصصات، وقدّر الله تعالى لي كذلك بمحض فضله وكرمه أن تكون لي رحلة موازية مع العلوم المعاصرة من خلال تخصصات متعددة دراسة وتدريساً، ومع مؤسسات تعليمية وبحثية وإفتائية وعلمائية وإغاثية وشبابية ودعوية عملاً وإدارة، وقبل ذلك وبعده بمحض كرمه وفضله - صحبة مع كتابه الحبيب الذي لا تنقضي عجائبه ولا ينقطع مدده ولا تتناهي علومه ولا غنى في فهمه عن بيان رسوله ﷺ.

وقد قدر الله تعالى لي أيضاً أن أمرّ خلال هذه الرحلة بأطوار من المقاربات المنهجية في فهم الإسلام وتدريسه والدعوة إليه، بدأت بعد عقد طفولتي بعقدي الثاني الذي التزمت فيه مقاربة حرفية بسيطة اتسقتْ مع ما يسر المولى الكريم لي آنذاك من العكوف على الحفظ المجرد للقرآن المجيد ومرويات من السنة على صاحبها الصلاة والسلام ومتون من تراث حواشي مذاهب الفقه ومتون من تراث الشعر العربي بل والغربي كذلك بالإنجليزية والفرنسية، ثم قدر الله تعالى لي أن أهاجر في عقدي الثالث من بلاد العُرب إلى القارة الأمريكية وأن أنشغل بالدراسات العليا في العلوم التطبيقية والفلسفة وأصول الفقه بشكل متوازي، وغلب على حركتي مزيج من التصوف والعمل الدعوي والحقوقي الطلابي، وكان السائد في مقاربتي المنهجية آنذاك التقليد، أي أن أتعلم عن مناهج البحث والتفكير عند أهل كل فن في فنهم، وأن أقلدهم دون نقد ولا تكامل.

ولكنني حين انشغلت في عقدي الرابع بالتدريس والبحث الجامعي في تخصصات مختلفة على الطريقة الغربية، بالإضافة إلى انشغالي بالدعوة والتأليف والتدريس من

خلال مؤسسات تعليمية إسلامية في عدد من البلاد التي ارتحلت إليها، بدأ يتكشف لي حجم الإشكالية المنهجية والأزمة العقلية التي تعيشها الأمة بل ويعيشها الإنسان المعاصر، ووصلت مع الوقت إلى قناعة بقصور المنهجيتين: التقليدية الإسلامية والوضعية الغربية، عن الوفاء بدور الأصول الشاملة التي يمكن للعلم والعمل الإسلامي المعاصر والتجديد الإسلامي المنشود أن يركنوا إليها، فوجهت إذن في عقدي الخامس كل اهتمامي العلمي ونشاطي المؤسسي وعملي الجامعي إلى الفكر والفقه الإسلامي المعاصر خاصة علم مقاصد الشريعة، مستفيداً في ذلك من دراساتي في فلسفة المنظومات المعاصرة ومستعيراً منها بعض أفكارها المنهجية في بعض كتبي وأبحاثي وفتاواي ومحاضراتي في بلاد الله شرقاً وغرباً.

وقد حاولت تفعيل مقاصد الشريعة - حسب نظرياتها التقليدية - في ما كتبت وحاضرت في سياق (الربيع العربي)، إذ رأيت في مقاصد الشريعة حينئذ أرضية مشتركة للحوار والتعاون بين شعوب الشرق والغرب، والنزعات التراثية والمعاصرة، والأدلوجات (الدينية) و(المدنية)، والمذاهب الإسلامية، إلى آخره، وعلى قدر الآلام التي عشناها مع أمتنا وفقهائها الصادقين وشبابها الأحرار شرقاً وغرباً في هذا العقد الأخير، على قدر ما تعلمنا أن سنن الله في التغيير غلّابة، ولكن الخير لا ينقطع من أمة محمد ﷺ، ونقيّم هذه المرحلة عموماً بأن الأمة الإسلامية بل الإنسانية تتجه حثيثة - رغم المخاض - إلى غد أفضل وأقرب للرشد إن شاء الله تعالى.

ثم وصلت في بداية عقدي السادس - منذ خمس سنوات - إلى قناعة راسخة مفادها أن منظومة مقاصد الشريعة التقليدية لا تكفي للمتطلبات المنهجية في عصرنا، وأن الأمة الشهيدة على الإنسانية - والإنسانية نفسها - تحتاجان إلى تجديد منهجي شامل وعميق في المقاربة الإسلامية، تجديد يتجاوز التقليد أو التلفيق لمنهجيات السلف والخلف على ما فيهم جميعاً من خير، ويتجاوز كذلك التبرير باسم المقاصد أو الأخلاق للفلسفات والمؤسسات والنظم الحضارية المهيمنة في كل مجالات الحياة، ويسمح بإعادة صياغة عميقة لتلك النظم جميعاً - حين يشاء الله وتدول الأيام

- بعد أن كشفت الأحداث التي عشناها عمق أزماتنا الإيمانية والأخلاقية والمنهجية والمؤسسية. فاستخرت الله تعالى بين خيارين لعملي العلمي والتعليمي والمؤسسي للإسهام في هذا التجديد المنهجي، أحدهما بالعودة إلى قراءة مباشرة للقرآن الكريم وسنة المصطفى ﷺ باحثاً عن ملامح تلك المنهجية التجديدية المنشودة، وبانياً على حصيلة رحلتي العلمية والعملية المليئة بالدروس وما تعلمته فيها من الحياة ومن أساتذتي وطلبتي على حد سواء، ولم أكن غافلاً عن أنه مَركب صعب وطريق يقل سالكوه ومهمة تحتاج إلى توفيق خاص، والخيار الآخر كان أن أستمر في دراسة فلسفة المنظومات المعاصرة من خلال تفسيرات إسلامية لها، في محاولة لتطوير دراسات أصول الفقه ومقاصد الشريعة التاريخية والمعاصرة وتطبيقها على ما يستجد من فتاوى ونوازل معاصرة.

وقد قدّر الله تعالى لي حينئذ بمحض كرمه وفضله أن أرى في ما يرى النائم مسجداً وكأن رسول الله ﷺ جالس فيه يقرأ القرآن من مصحف أمامه، فأوّلتها إجابة استخارتي، أي أن عليّ أن أسعى إلى الإسهام في فريضة التجديد عن طريق التدبر في معاني الكتاب الكريم وبيانه من سنة الحبيب المصطفى ﷺ، باحثاً عن إجابات لأسئلة عصرنا المنهجية، ومقيّماً لنظريات الأصول والمقاصد قديمها وحديثها في ضوئها، ثم مفعّلاً لها في رؤى وخطط المؤسسات الإسلامية المتنوعة التي ما زلت أنشط من خلالها، خاصة (معهد المقاصد) الذي شاركت في تأسيسه لتفعيل تلك المنهجية بحثياً وتعليمياً في شبكة من الباحثين والبرامج التي تتعدى الحدود الموهومة بين أوصال أمة الإسلام بل وأوصال أمة الإنسان، وتعود بالأساس للقرآن والسنة في التصورات والتصرفات. وما تلا ذلك من سنوات خمس كان عملاً على إخراج تصور متكامل لتلك المنهجية كما أعرضها في هذا الكتاب، **(وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ)** [النحل: ٩].

وفصول هذا الكتاب أصلها مذكرات محاضراتي التي صنعتها بغرض التدريب المنهجي للباحثين وطلبة الدراسات العليا الأعضاء في (شبكة المقاصد البحثية) و(برنامج الدراسات العليا في الفكر التطبيقي الإسلامي)، وهما مشروعان أساسيان من

مشاريع معهد المقاصد، ذلك المعهد الذي يقوم على العمل فيه نخبة عجيبة من رجال ونساء هذه الأمة لا أرى إسهامهم في عمل المعهد وفي صياغة أفكار هذه المنهجية إلا نعمة خالصة من نعم المولى الكريم على أمتنا وعليّ شخصياً، وما عوّدني الله تعالى إلا حسناً وما أسدى إليّ إلا مناً.

وقد اخترت في هذا الكتاب أن أبقي على صيغة المحاضرات، وليس صيغة البحوث العلمية المتعارف عليها من مناقشات تفصيلية اتفاقاً واختلافاً مع الآراء الموروثة والمعاصرة وهوامش مستوعبة وفهارس إلى آخره، إذ أن الموضوع متشعب جداً، وحين شرعت في حصر الأبحاث والأفكار المقابلة لأفكاره الجزئية تكاثرت عليّ كظباء خراش لا يتسع ما يمكن أن أخصصه لهذا المشروع من وقت لاستيفاء ما تتطلبه من مناقشات اتفاقاً واختلافاً، فقررت أن أترك ذلك للمهتمين من الباحثين والنقاد جزاهم الله خيراً، يتفقون معي فأستأنس بموافقاتهم، أو يختلفون ويصححون فندعو لمن أهدى إلينا عيوبنا. وعلى أي حال فإن همّي في ما يلي من العمر المحتوم - على قدر ما يتسع لذلك مما كتبه لي المولى الكريم من رزق - أن أوجه اهتمامي إلى تطبيق هذه المقاربة المنهجية تفصيلاً على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وذلك للإسهام في الصياغة التفصيلية التطبيقية لذلك الفقه الجديد الذي ننادي به، والذي يحتاج إلى جهود مؤسسات فاعلة وجمهرة من الباحثين المتمكنين وليس هذا الباحث فقط على بضاعته المزجاة، وكل يعمل على شاكلته.

تلك إذن أيها القارئ الكريم قصة هذا الكتاب وهذه المحاضرات حول (المنهجية المقاصدية) في السياق التاريخي والشخصي والمؤسسي، والذي أدعو الله ﷻ بعطاءاته ومننه أن تتسع دوائر الفقه لها والنفع بها وتثمر خيراً كثيراً، وما ذلك على الله بعزيز. إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. وصلى الله وسلم وبارك على الهادي البشير والسراج المنير وآله الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

* * *

الفصل الأول

مقدمات

المنطق التواصلي المقاصدي

أبدأ عرض المنهجية ببيان المنطق التي تستبطنه في ثناياها وحناياها، وهو أَولى المفاتيح لبيان أبعاد التجديد فيها. والمنطق مفهوم قرآني أصلاً قبل أن يكون مصطلحاً فلسفياً، إذ أنه من كلمات الوحي الكريم وكلمات الوحي لها سلطان خاص. قال تعالى على لسان سليمان عليه السلام: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ)** [النمل: ١٦]، وقال: **(وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ)** [المؤمنون: ٦٢]، ومفهوم المنطق الذي استنبطناه من دراسة الوحي يشير إلى معنى العلاقة التي بها تدل العلامات على الحقائق، وقد تكون العلامات أصواتاً أو حركات كأصوات وحركات البشر والطير والحيوان وسائر الأحياء مما يدل - منطقياً - على حقائق من المعاني، وقد تكون العلامات حوادث أو مقدمات تدل منطقياً على حقائق عقلية، كما جرى التعريف لفرع الفلسفة الذي يسمى المنطق.

ولكننا استنبطنا من التدبر في الوحي أن العلاقة المنطقية في كل شيء لا تنتج فقط عن صلة بين معنيين أو حدثين فقط إلا إذا قمنا بنوع من التجريد بغرض الفهم أو التحليل، ذلك لأن الله ﷻ بيّن لنا أن من سننه في خلقه وجود صلات متشابكة ومركبة بين كل أجزاء المعاني والأحداث في كل شيء على الإطلاق. قال تعالى مثلاً: **(أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ. وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ. وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ. وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)** [الأنبياء: ٣٠-٣٣]، فكل الخلق متواصل لأنه فُتق من الرتق الذي أبدعه سبحانه، وكل الأحياء في تواصل لأن الله تعالى جعل من الماء كل شيء حي، وجعل بعد ذلك الرواسي والفجاج والليل والنهار والشمس والقمر والبشر، وبني آدم بينهم كلهم صلات أصيلة لأنهم خُلقوا من

نفس واحدة كما قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) [النساء: ١]، وقال: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) [الأعراف: ١٧٢]، وقال: (وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) [الجاثية: ١٣]، وقال: (وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا) [الأنعام: ٩٩]، وقال: (فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) [الواقعة ٧٥-٧٦]، وقال: (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ) [النحل: ١٦]، وهذا المعنى للصلة بين المخلوقات في كلام الله تعالى كثير ويدل على سنة إلهية في تواصل الجزئيات وتركيب الكليات من الجزئيات، وهي سنة مطردة في كل شيء وعلى كل مستوى.

ثم يدلنا الوحي على منطق للصلة أبعد من مجرد التعلق، ألا وهو المنطق المقاصدي الغائي، أي أن تلك الأنساق المتصلة المتعلقة لم تتصل أو تتعلق عبثاً، وإنما لأهداف وغايات مقصودة، بل إن دراسة الوحي الكريم والتدبر في معانيه ومراميه أثبتت لنا أن العلاقة المنطقية الأكثر مركزية بين علاقات العلامات والحقائق هي هذه العلاقة الغائية، وأنها علاقة أصيلة وعميقة، وأنها حجة ودليل من حجج ودلائل الوحي على توحيد الله تعالى وقدرته وحكمته وصدق رسول الله ﷺ، وهي سنة إلهية مطردة، وهذا التواصل الذي تتولد المعاني المقصودة عنه منطقياً هو في آيات الكتاب وفي آيات الآفاق والأنفس كذلك.

فالصلة بالله تعالى عن طريق الصلاة ليست حركات مجردة، بل لها مقاصد وغايات عظيمة هي أسرار تسميتها بالصلاة إذ تصل بين العبد وربه بالأساس، ثم تقصد إلى أسرار عديدة ومتنوعة متعلقة بالصلة. فهي تقصد إلى توثيق صلة الولاية بين المؤمنين (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ) [المائدة: ٥٥]، (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ

وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) [التوبة: ٧١]، والصلة بالمساجد: **(إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّه مَنْ آمَنَ بِاللَّه وَالْيَوْمِ الآخِرِ)** [التوبة: ١٨]، والصلة بعلامات الكون وبالملائكة: **(أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا)** [الإسراء: ٧٨]، وتقصد إلى تقويم الخلُق والسلوك كما قال تعالى: **(وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ)** [العنكبوت: ٤٥]، وتقصد إلى تحقيق الوعي والعلم: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ)** [النساء: ٤٣]، وغير ذلك من مقاصد الصلاة.

والوحي نفسه هو مجموعة من الآيات أي العلامات الدالة على الحق، وهو مركّب من شبكات متصلة من المعاني المتعاضدة بقصد تحقيق أنواع من الحقائق في واقع الناس، كالهداية **(ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)** [البقرة: ٢]، والتقوى **(وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)** [طه: ١١٣]، والبشارة، والنذارة **(تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ. بَشِيرًا وَنَذِيرًا)** [فصلت: ٢-٤]، والتصديق **(نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ)** [آل عمران: ٣]، وإقامة القسط **(لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ)** [الحديد: ٢٥]، والشفاء، والرحمة، والتعقل، والبيان، وغير ذلك من مقاصد القرآن الكريم التي تتحقق بالأثر الكلي لجزئياته. ولغة الوحي العربية تتصل أبعادها وألوان البلاغة فيها بقصد البيان والتفكر والتعقل والتقوى، إلى آخر مقاصد اللسان القرآني.

ومن حسن فهم الوحي أن يصل المتدبر بين أجزائه ويفسر ببعضه ببعض، كالذي ورد عن الرسول ﷺ (البخاري ٤٦٢٩) واصلاً قوله تعالى: **(الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ)** في سورة الأنعام بقوله تعالى: **(إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)** في سورة لقمان، وورد كذلك وصله (البخاري ٤٦٢٧) بين الآية **(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلا هُوَ)** أيضاً في سورة الأنعام بآخر آية من سورة لقمان كذلك: **(إِنَّ اللَّه عِندَهُ عِلْمُ**

السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ)، وقد حذر ﷺ من نقض هذا الاتصال والتكامل في معاني الكتاب الكريم، فقال: (إنَّما هلَكَ مَن كانَ قبلَكُم بِهَذا: ضربوا كتابَ اللَّهِ بعضَهُ ببعضٍ، وإنَّما نزَلَ كتابُ اللَّهِ يصدِّقُ بعضُهُ بعضًا، فلا تُكَذِّبوا بعضَهُ ببعضٍ - أحمد ٦٧٤١).

ولذلك فأحد الأخطاء المنهجية في التعامل مع القرآن - كما نص القرآن - هو تقطيع (المقتسمين) - أو التجزيئيين بالمصطلح المعاصر - له إلى أجزاء متفرقة، كما قال تعالى عنهم: **(كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ. الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)** [النحل: ٩٠-٩١]، أي أعضاء غير متصلة ولا مركبة، وقال: **(أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ)** [البقرة: ٨٥]، وكما قال ﷺ مما رواه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: (إن دين الله لا ينصره إلا من أحاطه من جميع جوانبه)، والتبعيض والتجزيئ وتقطيع أوصال الأدلة الكلية وعدم الإحاطة بالمعاني الجامعة كلها أخطاء منهجية شائعة في عدد من المقاربات الإسلامية التقليدية والمعاصرة بما فيها بعض المقاربات المقاصدية، مما تتغيا المنهجية المطروحة تلافيه، كما سيأتي.

أما منطق الخلْق فيعلمنا الوحي أن كل وجود مخلوق معلل بمقاصد يذكرها الخالق كلما ذكر نوعًا من خلقه، في مئات المواضع من كلامه سبحانه، فقد خلق الجن والإنس بقصد العبادة، وخلق الليل والنهار بقصد السكن وابتغاء الفضل ولنعلم عدد السنين والحساب وللتفكر والتدبر والتسخير، ولكي نشكر ونعبد ونؤمن ونتذكر، وخلق الجبال رواسي، والرياح لواقح ومبشرات ولتجري الفلك في البحر ولنبتغي من فضل الله ولعلهم يشكرون، ثم بيّن القصد من إنزال الكتب وإرسال الرسل وضرب الأمثال وقص القصص وتشريع الشرائع والحياة والموت والبلاء والرخاء والأنعام والخيل والبغال والحمير، وهلم جرًا، لا يذكر الله تعالى في كلامه شيئًا إلا بيّن المقصود منه، نصًا صريحًا أو استنباطًا من التفكر والتدبر، وكل ذلك في كتاب الله المبين الواضح يكتشف مواضعه من يبحث عنه.

ثم بالإضافة إلى النص الصريح على مقاصد الخلْق والوحي في كافة أبعاده وتواصلاته وتركيباته، فإن دراسة الأنساق المتصلة للخلْق والوحي - وهي خطوة مركزية في المنهجية التي نطرحها هنا - تتولد عنها في عقل وقلب الدارس معان مقاصدية غائية كلية، معان يستنبطها دارس تلك الأنساق التواصلية سواء في آيات الوحي أو آيات الآفاق.

وفي نفس معنى التواصل ودراسة المقاصد الكلية المتولدة عن أنساقه، فإن حديث القرآن عن الكون لا يتجزأ حسب (تخصصات) البشر ولا تصنيفاتهم للأنواع والمواد والأحياء والظواهر، وإنما يصل الوحي بين كل مكونات الكون ويدلنا - نصاً واستنباطاً - على تولد المعاني الكلية من تركيب الجزئيات، فالعالم (المادي) لا ينفصل أصلاً عن العالم (المعنوي) كما تدعي ثقافات البشر، **(وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ)** [الإسراء: ٤٤]، **(فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ)** [الدخان: ٢٩]، **(وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ)** [النور: ٤١]، **(وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)** [البقرة: ٧٤]، أي الحجارة، فهذا الكون في مفهوم الوحي حي بطبيعته متناسق متكامل متفاعل متواصل لتحقيق المقاصد العليا من الخلق والأمر.

تدبر قول الله تعالى مثلاً: **(وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ. ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)** [النحل ٦٨-٦٩]، مما يدلنا على الصلة بين النحل وخالقه سبحانه عن طريق الوحي، والتفاعل بين النحل وبين الطبيعة التي نحسبها جامدة كالجبال، أو النامية كالشجر، أو حتى المصنوعة كالتعريشات التي يصنعها البشر، ثم ينتج من بطونها شراب وصله الله بالناس شفاءً وبقوم يتفكرون آية. بل إن البحث العلمي التكاملي يربط النحل بشبكة المنظومة البيئية الأرضية كلها، ويكشف أن للنحل مكاناً مركزياً ودوراً حيوياً في التوازن الطبيعي للأرض.

وفي ضوء السنة الإلهية في الصلات البينية وفهم المقاصد الكلية من تولد الكليات من تركيب الجزئيات، بنينا على هذا المنطق التواصلي المقاصدي منهجية وسمناها بالمقاصدية، تنطلق من تصور كلي أو أنموذج أو رؤية كونية جديدة، نؤمن أنها تعبر عن الدين بمفهومه الأصلي، فتَصور الوجود كله في تلك المنهجية مبني على الوحي بشبكات معانيه، وتتولد من هذه الشبكات في إدراك المتدبر للوحي سبع معان كلية، ألا وهي المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر، وهي معان جامعة تمثل المفردات الأصيلة في وعي الباحث بالماضي والواقع والمستقبل. وهذه النقلة في تصور الوجود إلى تصور تواصلي في نسق يتغيا منطقياً مجموعة من المقاصد هو العمق المنطقي للنقلة المنهجية التي نتغيا تحقيقها في الواقع الفكري والتعليمي والعملي الإسلامي والإنساني. وسوف نعرض كيف تتولد من تلك الكليات السبعة المذكورة نظريات ومبادئ مقاصدية تحكم على الفقه بالمعنى الواسع للفهم والإدراك، وكيف تتكامل أبعاد هذا التصور الأصيل المتجدد في ما نقترحه لإعادة صياغة الاجتهاد الإسلامي، بحثاً وتعليماً وإفتاء وتخطيطاً، وكيف يتمأسس ذلك التجديد في شبكة متكاملة من الأفكار والأفراد والمؤسسات، وكيف تتولد من تفاعلات تلك الجزئيات جميعاً معاني كلية مقصودة من الوحي ننشد تحقيقها في واقع الأمة والإنسانية إن شاء الله تعالى.

لماذا المقاصد والمقاصدية؟

وصلنا من خلال بحثنا إلى أهمية بل حتمية المقاربة المقاصدية في التجديد المعاصر المنشود، وذلك لأسباب كثيرة تعود في مجملها إلى أن المقاربة المقاصدية - منهجياً - مقاربة مستقبلية ونقدية وشاملة، وما أحوج الأمة الإسلامية والإنسانية لهذه النقلات المنهجية كما نبين تالياً باقتضاب. ويجدر بالذكر هنا أن كثيراً من المقاربات المقاصدية التقليدية لم تحقق تلك النقلات بشكل كاف في الواقع الفكري المعاصر، نظراً لإشكالات منهجية نعرضها لاحقاً، وهي نفس الإشكالات التي حدت بنا إلى طرح هذه المنهجية المقاصدية التي وسمناها بالجديدة. والمقاصدية مصدر صناعي من

(مقاصد) وأصلها (قصد) - اسماً أو فعلاً - بمعنى الالتزام بسمت اعتبار المقاصد، مع تأكيده والمبالغة فيه.

مقاربة مستقبلية

الفرق في المنطق الزمني بين السببية والغائية هو أن السبب يتعلق بماض ما قد أثر في الواقع المعيش لينتج الحاضر، ولكن الغاية تتعلق بالمستقبل الذي يشد هذا الواقع المعيش إليه، والخطاب في الوحي يتكامل فيه دفع السبب من عالم الماضي للواقع، مع شد الغاية من عالم المستقبل للواقع إليها، بل إن الغائية - خاصة ما يتعلق منها بالسنن الإلهية - أقوى وأوضح في منطق الوحي من السببية. ثم إن كل مقصد يعلمنا الوحي إياه على أي مستوى هو غاية يحض الناس على تحقيقها في قابل الأيام، كالإيمان والعبادة والتقوى والعدل والإصلاح والتزكية والهداية والعقل والشكر والرشد والفلاح، إلى آخر المقاصد. ولذلك فالتفكير والعمل من أجل تحقيق تلك المقاصد هو عملية توجه وتخطيط مستقبلي.

ما أحوج الأمة للنظر المستقبلي الذي يتمثل في المقاصد، ذلك لأن الخطاب الإسلامي المعاصر بشكل عام هو خطاب رد فعل لأزمات، يركز على الماضي في تفسيره للحاضر واتخاذ القرارات والأحكام الخاصة به، ولا يحرر نفسه من رد الفعل وينظر إلى الغايات قصيرة وطويلة الأمد المستهدف تحقيقها في المستقبل فيتساءل بجدية عن آليات وكيفيات تحققها، وهو ضعف خطير، وترتب عليه في واقعنا مصائب كبيرة على كل المستويات، فنجد الفرد يتخذ قرارات مصيرية في حياته أو حياة عائلته، أو تدخل حركات سياسية صراع السلطة أو خيار الثورة، أو تغير جامعات ومعاهد من برامجها أو أولوياتها أو مناهجها، أو تتبنى مؤسسات وهيئات مشاريع كبرى وتردّ مشاريع أخرى، أو يدخل التجار في مجال ويتركون آخر أو يدعمون مشروعاً خيرياً ويتركون آخر، إلى آخره، بناء على سببيات مباشرة وردود أفعال تلقائية شخصية وإدارة أزمة بعد أزمة، وذلك دون غايات تتمثل في رؤية مستقبلية واضحة لما يراد تغييره من الواقع.

ثم على المستوى الإنساني الأوسع، نجد أن أدبيات التخطيط المعاصرة - أو العلوم الاستراتيجية - تقصد في عمومها إلى تحقيق أهداف مادية نفعية في أحسن صورها، واحتكارية ظالمة في أسوء صورها، وأصبح نادراً أن نجد في الفكر الإنساني الاستراتيجي تخطيطاً تدعمه قوى معتبرة لغايات إنسانية نبيلة، فضلاً عن المقاصد الإيمانية العالية، بل إن الاستراتيجيات اليوم هي خطط مركبة لسيطرة جماعات مصالح معينة على سائر الجماعات أو عرق معين على سائر الأعراق، وتتخذ الغايات صورة الاحتكارات الاقتصادية أو السياسية، ثم باتت الأهداف الاقتصادية والسياسية نفسها - في كافة تياراتها - مستمرة في انحسارها عن تحقيق الصالح العام للإنسان أو الشعوب إلى تحقيق مصالح النخبة الاقتصادية أو القوى المهيمنة. هكذا توضع الأهداف المستقبلية والغايات الكبرى وتحشد لها الطاقات في عالم اليوم، إلا من رحم الله.

والمنهجية المقاصدية تستهدف إدخال التفكير المستقبلي والتخطيط بعيد المدى في عمق المقاربة الإسلامية على كل المستويات، إذ ترصد الواقع وتتعامل معه نظرياً وعملياً بناء على المقاصد التي ينبغي تحقيقها في المستقبل، ثم تضع تلك المقاصد المستقبلية في قلب عملية الاجتهاد في كافة صورها.

مقاربة نقدية

وحين نسأل (لماذا) باحثين عن المقصد والغاية، فإننا نفتح تلقائيًا باب النقد من خلال تقييم الواقع في مقابل تحقق المقصود، والذي هو إجابة (لماذا)، وقد رأينا من خلال التدبر أن هذا هو أحد أساليب الوحي الرئيسة في النقد والتقييم. فحين أخبرنا القرآن مثلاً أن مقصد الصوم التقوى، أصبحت التقوى كمقصد معيارًا نقديًا لتقييم أثر الصوم في حياة الصائم، ولذلك نجد في الحديث الشريف أن (مَن لم يَدَعْ قول الزور والعملَ به والجهلَ، فليس لله حاجةٌ أن يَدَع طعامه وشرابه - البخاري ١٩٠٣)، أي أنه لم يحقق المقصود من الصوم فصار صومه ناقصاً أو باطلاً. وحين أخبرنا تعالى: **(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ**

يَرْجِعُونَ) [الروم: ٤١]، فالمقصود من تلك السنة الإلهية هو أن يرى الناس أثراً سلبياً لفسادهم في واقعهم فينيبوا إلى الله، وبالتالي فقد أصبحت مراجعة النفس وتصحيح المسار هدفاً معيارياً يقاس وعي وعمل الناس عليه إنجازاً أو إخفاقاً. وهكذا.

وجدير بالذكر أن المنهجية المقاصدية لا تقتصر على مقصد واحد في التفكير والاجتهاد والتقييم، بل تربط شبكة من المعاني تتعلق بكل كلمة في هذه الآيات المذكورة تعبر عن المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر، لكي تصلها بكل معاني الوحي، كما سيأتي.

وسؤال لماذا سؤال عميق في منطق الوحي ولكنه غريب على كثير من ثقافات المسلمين، ولكن السؤال عن الغاية واعتبار المقاصد كمعايير للإصلاح يفتح باب المراجعة النقدية لنظم مهيمنة وآراء مشتهرة وأفكار موروثة تنافى المقصودات المشروعة، فإذا كان المقصود من الزواج مثلاً المودة والرحمة والسكن والعفة والنسب والصهر وصلة الأرحام وتربية الأولاد إن وجدوا - كما يعلمنا الوحي، نقدنا تصورات قديمة ومعاصرة في الثقافة العامة تتنافى مع هذه المقاصد أو تهدمها بناء على تفسيرات غير سليمة، فتجعل من الزواج (عقد منفعة بعوض)، أو تقيس المهر فيه على (النصاب في حد السرقة)، أو تعرف فيه (الكفاءة) بناء على معايير اللون والنسب والوظيفة المهنية والمال وليس الدين والخلق والأمانة، أو غير ذلك من الآراء الغريبة على مفهوم الزواج الأصلي ومقاصده في الوحي ولو التزمت شكلياته وحروفه.

وإذا كان المقصود من الحكم الرشيد إقامة العدل والقسط والشورى وتحقيق مصالح الناس ودرء المفاسد عنهم وتجنيبهم الهلاك، نقدنا آراء تتنافى مع هذه المقاصد وتضيعها، فتعطي الحاكم أياً كان سلطاناً مطلقاً يهلك به الحرث والنسل باسم (ولاية الأمر) أو (التغلّب) أو (سلطة التعزير)، ولو ضيع هؤلاء الحكام المقاصد وخانوا الأمانات من أجل مصالحهم الخاصة ومصالح الملأ حولهم، ولو أهملوا الشورى وعطلوا العدل وسرقوا المال العام، وبذلك ننقد تاريخاً قريباً وبعيداً وواقعاً معاصراً ونقيس

رضانا عن نظام حكم معين بمدى تحقق تلك المقاصد على أرض الواقع، لا بالأشكال والصور والألقاب والأمجاد الموهومة.

والمراجعة النقدية جزء من المنهجية المقاصدية المطروحة هنا في بعدين أساسيين: بُعد الفكر الإسلامي الموروث منه والمعاصر، وبُعد الفكر غير الإسلامي، أي الذي لا ينطلق من منهج إسلامي أصلًا ولكنه يشكل جزءًا من الواقع الفكري أو العملي المعاصر - سواء منه ما يتفق مع الإسلام كليًا أو جزئيًا أو يتناقض، ولذلك فمن الخطوات المنهجية التي نفصلها لاحقاً أن يناقش المجتهد علاقة التصور المقاصدي المركب - الذي يبنيه من شبكة من المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر - بالمعاني المقابلة في الفكر الإسلامي الموروث والمعاصر وفي الفكر الإنساني العام، ومن خلال ذلك التحليل يتفق أو يختلف مع الأطروحات الأخرى حسب اقترابها أو ابتعادها عن التصور الإسلامي والرؤية الكونية المتولدة عنه.

وما أحوج الأمة الإسلامية والإنسانية عموماً اليوم لهذا النقد المبني على معايير الحق والعدل والخير، من أجل مشروع تجديدي شامل يتأسس على عودة الوعي بالواقع على مستويات واسعة من المجتمعات الإنسانية، وذلك التجديد الشامل لابد أن يتجاوز أهداف تغيير وجوه سياسية محدودة أو صدور تشريعات جزئية، بل يستهدف إعادة صياغة المنظومات المعاصرة المهيمنة على كل المستويات بناء على إعادة صياغة التصور والرؤية الكونية للإنسان في ضوء الوحي.

مقاربة شاملة

البعد المقاصدي لأي منظومة فكرية أو واقعية هو بطبيعته بعد كلي شامل، إذ يتعلق بالمعاني والأهداف الكلية التي تتوجه إليها تلك المنظومة باعتبار كل مكوناتها وأجزائها لا بمكون أو جزء واحد، ولكن النظر الجزئي الذي يهمل المعاني الشاملة ينتهي إلى ثنائيات حتمية غير دقيقة، ثم إلى توهم (التعارض) بين نصوص في الوحي ليس بينها تعارض، أو بين أفكار ورؤى ونظريات وتيارات يمكن الجمع بين أفضل ما فيها بالنظر إلى مقاصدها العالية واستيعاب الصورة الشاملة.

ومن معاني شمول المقاربة المقاصدية السليمة أنها للإنسانية كلها وليست فقط للمسلمين في سياق زماني أو مكاني محدد، فالإسلام دين ونظام حياة يُصلح الناس جميعاً على قدر ما يأخذون منه في أي من أبعاده الإيمانية والحياتية، ويؤدي بهم إلى الفلاح في الدنيا قبل الآخرة، **(مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ)** [النساء: ١٣٤]، ولكن المقاربات الإسلامية المعاصرة تفتقد كثيراً إلى البعد الإنساني في تعاملها في القضايا المعاصرة، وتفترض أن الإسلام يخاطب المسلمين فقط، لا أنه رسالة من الله سبحانه لكل البشرية بغض النظر عن إيمانهم من عدمه، بل إن الإسلام هو رسالة خير للكائنات جميعاً، **(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ)** [الأنبياء: ١٠٧].

وما أحوج الفكر الإسلامي المعاصر للنظر المقاصدي كنظر تركيبي شامل، خاصة في عصر التواصل الاجتماعي الذي شاعت فيه آفة تبسيط القضايا الكبيرة والأسئلة المركبة في (تغريدة) قصيرة، أو صورة يلتقطها صاحبها من زاوية محدودة، أو مقطع فيديو من عدة ثواني أو دقائق، وهذا كله - إضافة إلى الأضرار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية لاحتكارات شركات التواصل الإلكتروني - قد أضر ضرراً بالغاً بالعقل الإسلامي والإنساني العام أيما إضرار، وشاعت في الجيل الجديد أمراض إدمان المدح من الآخرين والاختزال المخل والتبسيط الطفولي والتجزيئ المتحيز وعدم مساءلة السلطات أو اللوائح، بل وإنكار أن هذه الأمراض إشكالات دينية أو خلقية أصلاً.

ومن الشمول في رسالة الإسلام العمل بها وتفعيلها في الواقع المعيش، فالقصور في كثير من المحاولات المقاصدية التجديدية قديمًا وحديثًا هو عدم تحويل الأفكار المبدعة أو حصيلة الاجتهاد النظري إلى مشروعات بحثية وتعليمية على مختلف مستويات التعليم للنشء والكبار، ثم عدم تحويل الناتج الفكري من تلك المشروعات إلى حركة عملية مؤسسية على الأرض. والمنهجية المقاصدية المطروحة تحاول أن

تتجاوز هذا العيب وتضع على رأس أهدافها التغيير الواقعي في مؤسسات البحث والتعليم، ثم التفعيل على كل المستويات.

إذن، كانت هذه مقدمة للمنهجية المطروحة من خلال عرض المنطق التواصلي المقاصدي الذي تنتهجه، والذي نتغيا منه إحداث نقلة منطقية في ربط العلامات بالحقائق، كل العلامات بكل الحقائق، أي أن نتعامل مع الوحي بكل أجزائه ومع الكون بكل مكوناته تعاملاً تكاملياً تركيبياً، ثم نصل من خلال دراسة التواصل والعلاقات بين الأجزاء والمكونات إلى الكليات المقصودة، فنعمل على تحقيقها في الواقع المعيش على كل المستويات. هذا هو ما نعنيه بالمنهجية المقاصدية.

***

الفصل الثاني

إشكالات المقاربات الاجتهادية المعاصرة

الإشكالات المنهجية

لا نميل في هذه المقدمات إلى تقديم تقسيم أو تصنيف للمدارس أو المذاهب الإسلامية المعاصرة، فكم من تقاطعات بين منهجياتها وتنوعات بين تياراتها مما يحتاج إلى تفصيل يضيق عنه المقام، ولا نميل كذلك إلى تقسيم حتمي للعلماء والمفكرين والباحثين كلّ تحت مدرسة أو تيار بعينه، فقد يغلب على العالم أو الباحث منهجية مدرسة معينة في مقارباته ولكنه يختلف أو يتناقض معها في بعض القضايا المنهجية أو التطبيقية، والدخول في هذا المضمار يحتاج كذلك إلى تفصيل يضيق عنه المقام.

ولكن لا غنى في هذه المقدمات عن عرض - ولو أنه مختصر - لما نريد الإسهام في حله من الإشكالات المنهجية في الواقع الفقهي المعاصر، ونقصد بالفقه هنا المفهوم الأصلي الشامل وليس المفهوم المذهبي التاريخي الشائع، وقد رأينا أن الإشكالات المنهجية في واقعنا الفقهي المعاصر تتلخص في ما يلي: تقليد التراث دون الرجوع للوحي، وتبرير الواقع دون نقد، وتناقض المصادر المعرفية، والتفكيك دون تفريق بين الوحي والثقافة، وهذه الإشكالات العلمية لها مردودات عملية على فقه القلب وفقه الجوارح الفردي والجمعي.

إشكالية تقليد التراث دون الرجوع للوحي

الاهتمام بالتراث الإسلامي في كل العلوم ودراسته ومذاكرته والتعمق في فهمه له دوافع مشروعة ومهمة، ألا وهي الحفاظ على الهوية الإسلامية واستمرارية التراكم المعرفي للأمة الإسلامية في مختلف العلوم، فقد قدم مجتهدو الأمة على مدار القرون معرفة صبغت التاريخ الثقافي والحضاري للأمة الإسلامية بل والإنسانية، سواء في التيارات الفقهية التقليدية، حيث بلورت الأجيال من تلاميذ الأئمة فكرًا متميزًا وأصولًا محكمة ومدارس للتعليم والقضاء والفتوى، أو التيارات والطرق الصوفية

التقليدية ذات الإسهام الحيوي في بقاء الروح الإسلامية في جسد الأمة والحفاظ على سلامة قلوبها، أو التيارات الكلامية الفلسفية التقليدية وما أسهمت فيه على مدار العصور من درء الشبهات عن الإسلام وتطوير علوم الفلسفة المنهجية نفسها، أو التيارات الحديثية التقليدية وما أسهمت فيه من التدقيق في نقل سنة الرسول صلى الله عليه وسلم كلّ حسب منهجه في التوثيق والتحقيق، أو التيارات اللغوية التقليدية وما أسهمت فيه من الحفاظ على دراسات لغتنا الجميلة التي نقرأ بها الوحي كلّ حسب مشربه تجديداً أو محافظة، أو غيرها من التيارات التي يقلد فيها العلماء المعاصرون سلفًا لهم ويعتمدون أمهات كتبهم، ويقتدون بهم ويجعلون قول الأئمة من المذهب أو جمهورهم حجة ليس بعدها نقاش.

إلا أن تيارات التقليد للمذاهب والمشارب التراثية في واقعنا بها أوجه قصور منهجي نسعى لتلافيها، منها غياب أدب الخلاف وروح السماحة وفقه سنة التنوع في كثير من تلك التقسيمات التاريخية التي ينتمي إليها مسلمو اليوم، إذ يعتبرون تلك الانتماءات التاريخية ضرورة معاصرة، ويتخذونها أدلوجات وهويات متعارضة يتنازعون حولها ويتحزبون خلف أئمتها ومشايخها وقادتها ولو كنا نعيش اليوم بعدهم بألف عام، وهذا قد أضعف المجتمعات الإسلامية بشكل عام وقسّمها وأفشلها، بل ومكّن الطغاة شرقاً وغرباً من كل لون وملّة أن يستغلوا هذه الانقسامات والهويات الزائفة على طريقة فرّق تسد، وبذلك تتحقق مصالح القوى العالمية المهيمنة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، كما نشهد في واقعنا المعاصر. ونستهدف في المنهجية المقاصدية المطروحة أن نستفيد من العلم الموروث في كل تيارات التراث الإسلامي بأنواعها وشخصياتها جميعاً، ولكننا نضعه كله في سياق الحوار البحثي المقارن لا في سياق المرجعية الحتمية لأي شخص أياً كان، والتي هي فقط للوحي كتاباً وسنة.

وأكبر إشكالات التقليد المعاصر في العلوم الإسلامية هو ضعف الدراسات النقدية خاصة النقد في ضوء الوحي وفي إطار معاييره، فالرجوع إلى الوحي نفسه للحكم على

تراث الفقه - أي المذهبي - أو الحديث أو التاريخ أو الكلام أو السياسة الشرعية أو اللغة العربية أو غيرها ضعيف في الدراسات المعاصرة، ونعني بالرجوع إلى الوحي أن يكون في منهجية البحث في مكانه الأصيل اللائق به كمهيمن ومقوّم للتراث نفسه، لا أن يذكر للاستئناس في سياق ما استشهد به السابقون. فمثلاً، بدلاً من أن يعود المفتي أصلاً إلى ما هنالك من نصوص الكتاب والسنة مما يتعلق بالمسألة قيد البحث، ويجعل النصوص حاكمة على آراء المجتهدين خاصة خلال عملية تطبيقها على السياق المعاصر، نجد أن منهجية البحث الإفتائي يغلب عليها مجرد الاسترجاع للآراء الموروثة والترجيح بينها بناء على معايير الثبوت التاريخي لتلك الآراء من عدمه، ولو كان السؤال نفسه متعلقاً بعلاقات وموضوعات معاصرة مركّبة لم توجد ولم تُتصور أصلاً في الكوكب الذي عاش فيه من ننقل عنهم من أئمة الفقه، وهذا المنهج أضعف القدرة على التجديد الضروري لعصرنا وعلى التعامل الناجع مع الواقع الفكري والسياسي والاقتصادي والعسكري والتجريبي والثقافي والحضاري الجديد، بل وأدى إلى تهميش الفقه الإسلامي نفسه عند كثير من العقلاء نظراً لعدم قدرته منهجيًا على التعامل الواعي مع الواقع ناهيك عن تقديم بدائل أفضل للمسلمين أو للبشرية.

فما زلنا البعض في البحث الإسلامي المعاصر في قضايا السياسة يرجع مقلّداً إلى السياسة الشرعية عند الماوردي وابن تيمية، وفي قضايا الاقتصاد يرجع مقلّداً إلى المعاملات المالية عند أبي يوسف وابن خلدون، وفي قضايا الطب يرجع مقلّداً إلى تراث غالينوس أو ابن رشد، وفي قضايا الفلك يستشهد بحسابات الرازي أو البيروني، وفي قضايا الفلسفة يعود إلى فرضيات أرسطو أو ابن سينا، وفي قضايا الاجتماع يعود إلى تحليلات الجويني أو ابن خلدون، إلى آخره، وهذا لا يعني أن لا نعود إلى هؤلاء، ولا يعني أن نقلد العلوم المعاصرة في هذه المجالات تقليداً أعمى كذلك، بل لابد من حركة نقدية في الاتجاهين - التراثي والمعاصر - عن طريق منهجية تعتمد على معاني الوحي، وهو ما تحاول هذه المنهجية تقديمه.

ومن إشكالات التقليد للتراث دون الرجوع لميزان الوحي ضعف الوعي النقدي التاريخي ووضع هالة تعظيم غير واقعية وغير سليمة حول التاريخ الإسلامي والرواة والأئمة الكبار من كل مذهب فقهي وكلامي وحديثي ولغوي وغيرهم، وعدم الوعي الكافي بأثر السياق السياسي والاجتماعي والثقافي على الشخصيات والعلوم والمنهجيات والمدونات الإسلامية منذ منتصف القرن الأول الهجري وعلى مدار العصور. وذلك رغم أن الأئمة الرواد منذ عهد الصحابة انتقدوا بعضهم البعض حتى في الروايات المباشرة للحديث النبوي الشريف على صاحبه الصلاة والسلام، ورجعوا أصالة إلى الوحي الكريم - كتاباً وسنة ثابتة - كمعيار لهذا النقد، وقد استمرت حركة النقد والتجديد بالعودة إلى النصوص الشرعية الأصلية إلى أن نزل المنحنى الحضاري الإسلامي كما ذكرنا، ولا يخفى أهمية الوعي النقدي للتصحيح والتقويم والتصويب، إذ لا يخلو أي عمل إنساني أياً كان من أخطاء ووهم وضعف، وكل يؤخذ من كلامه ويُترك إلا المعصوم ﷺ.

وإننا نعتبر أن المنهجية المقاصدية المطروحة هي بهذا المعنى التجديدي النقدي استمرار للتراث الإسلامي وبناء عليه لا نقض له، فالرجوع أصالة إلى الكتاب والسنة هو عين الالتزام بالتراث الإسلامي في سيرة رواده الحقيقيين على مدار القرون.

إشكالية التجزيئ على حساب التواصل والتكامل

أحد الأخطاء المنهجية في التعامل مع القرآن - كما ذكرنا في المقدمة المنطقية - هو تقطيع أوصاله عضين، فيؤمن بعضهم ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، ويقتصرون على دليل واحد من آية أو حديث أو حتى بعض آية أو طرف حديث، ويتركون بقية الآيات والأحاديث والأطراف والأبواب التي نستكمل بها الصورة إذا درسنا صِلاتها ومقاصدها، بل يمكننا أن نقرر دون تجني أن التجزيئ والاختزال أصبح طابعاً عاماً للخطاب الإسلامي إلا من رحم الله.

وقد ساهمت الثقافة الرقمية المعاصرة في تعزيز منهجية التجزيئ، خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الأخبار وقواعد المعلومات، وأصبحت الغالبية العظمي من الشباب والشابات في الأجيال الجديدة غير قادرة على قراءة أكثر من سطرين ولا متابعة محتوى تعليمي مرئي أكثر من دقائق معدودة، إلا أن يكون الترفيه أو الإثارة أو العرَض القريب هو ديدن ذلك المحتوى، وكثرت المنصات وموارد المعلومات الصحيحة والمزورة بما يستعصي على الإحصاء، وزادت الأخبار الكاذبة التي ينشرها آحاد الناس لأغراضهم الخاصة، بل وينشرها أحياناً موظفون حكوميون مأجورون شرقاً وغرباً، وبالتالي أصبح عند كل فرد في هذه الدنيا تقريباً رؤية مجتزأة ومختلفة تماماً عن رؤى الآخرين، وأدت هذه الجزر المنعزلة بين الأفراد والدوائر الاجتماعية الرقمية إلى غياب الصورة الكلية في القضايا الفكرية وافتقاد التصورات الأساسية المشتركة حتى بين أصحاب الاهتمامات المشتركة أو أهل التخصص الواحد، وبالتالي فقد حدثت انقسامات مجتمعية هائلة نرى آثارها على كل المستويات، ومنها الأثر السلبي على فهم ودراسة الإسلام بشكل تجزيئي يفتقد الوصل بين ما أمر الله به أن يوصل.

وعزز من إشكالية التجزيئ الاقتصار في التعليم على تخصصات دقيقة دون التوازن في تكوين خلفية عامة للطالب، وتقسيم التخصصات الدقيقة يفيد تركيزاً في مسارات التعليم على مستوى الدراسات العليا أو التدريب عالي التخصص، ولكن الاقتصار على تخصصات فرعية في مراحل التعليم الثانوي والجامعي يختزل الواقع المركب في ذلك التخصص ويعيق الطالب عن الإبداع والقيادة والنقد، فتجد الطالب المتخصص في الاقتصاد لا يكاد يعرف إلا تخصصه، فينظر إلى كل الظواهر المعيشة مثل الفقر أو المرض أو ثورة شعبية أو مشكلة نفسية أو أزمة بيئية أو مشكلة عائلية - ينظر لها جميعاً من منطلق نظريات ونظارات التخصص الاقتصادي، فينحرف التحليل والتعامل الشامل السليم، وهكذا عند الطالب الذي يدرس في حداثة سنّه

علوم السياسة أو الأمن أو الإدارة أو النفس أو القانون أو غير ذلك، وقد تعلمنا من دورات التدبر المنهجي في الوحي الكريم أن يصل المتدبر لآيات الله في الآفاق والأنفس بين الأبعاد وزوايا النظر، ولذلك فسوف نقترح تعددية التخصصات كخطوة منهجية أساسية تقود البحث العلمي والمنهجية التعليمية الإسلامية نحو تعدِية التخصصات، وهو المنهج الذي نقترح به أن نقارب دراسات الظواهر كأحد أهم وسائل إعادة صياغة الفقه الإسلامي بمعناه الشامل والدراسات الإسلامية المعاصرة بمعناها المستقل.

إشكالية تبرير الواقع دون نقد منهجي

المنهجية التي تبرر للواقع من خلال الإسلام لا تنكر شمول الإسلام وعلو منهجه، وتصرح بالسعى إلى تجاوز التعصب المذهبي في العلوم (الإسلامية) إلى الانتقاء أو التخير منها لما هو أصلح للواقع المعاصر، والذين يبررون للواقع لا ينكرون أهمية التفاعل مع هذا الواقع بدوله ومؤسساته ونظمه ومحاولة التأثير فيه لصالح القيم والمقاصد الإسلامية.

إلا أن أصل الإشكالية المنهجية في التبرير هي في تبني مقاصد ومفاهيم وقيم الحداثة وما تمثلت فيها من مؤسسات كما هي في واقع الأمة دون نقد عميق لها، وهو نقد كان من الضروري أن يطرحه الفكر الإسلامي وهو يتعامل مع أفكار ومؤسسات الحداثة منذ وفدت إلى بلاد الأغلبيات المسلمة على ظهور دبابات الاحتلال وإلى اليوم. وقد اقتصر النقد إلى اليوم للأفكار والمؤسسات الحداثية على مستوى التفاصيل العملية وبعض الفتاوى المتعلقة بها تحريماً وتحليلاً. أما على مستوى الفلسفة والرؤية، فإن منهجية التبرير لم تحرّم أفكار ولا مؤسسات الحداثة، بل أضافت صفة (الإسلامية) على تلك الأفكار والمؤسسات رغم تناقض أصولها الفلسفية مع الإسلام كما نفهمه من الوحي.

فالدولة الحديثة - مثلاً- مؤسسة من مؤسسات الحداثة فرضها الاحتلال العسكري بألوانه المختلفة نظاماً سياسياً حتمياً على مجتمعات الأغلبيات المسلمة ووسيلة لإدارتها

قطعة قطعة، وحدّوا حدود هذه الدول بمنطق تقسيم الغنائم بينهم، وبينهم وبين من ارتضى حكم تلك المناطق معهم وعنهم، ولكن تلك الدول بعد رحيل الاحتلال العسكري استمرت كأداة للهيمنة الدولية ولكن تحت اسم (الدول الإسلامية) من خلال بعض الشكليات في مواد القانون والدستور (المتوافقة) مع الشريعة، دون أن يُنتقد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي خلفه الاحتلال في أصوله التأسيسية ولو أثناء الجدل حول (تطبيق الشريعة). ولكن تطبيق الشريعة الحقيقي يعني أن ما بني على باطل فهو باطل، وأن الأدلوجات السياسية والاقتصادية والتشريعية التي تتناقض مع كليات الإسلام وقطعياته - بل وعقائده - باطلة.

ونظام البنوك - كمثال ثان - هو أساس النظام الاحتكاري الربوي في الدولة الحديثة وفي النظام الاقتصادي العالمي، ولكن البنك أصبح (بنكاً إسلامياً) من خلال بعض المعاملات غير الربوية على مستوى التمويل، وهو حل مؤقت نافع ومريح لضمير المستثمرين، إلا أنه لابد أن يتوازى مع حلول أخرى تنقد أصول النظام الاقتصادي الحالي كنظام ربوي احتكاري في عمقه، ويقوم على دُولة بين الأغنياء - أفراداً ودولاً - في مآلاته، ويحتكر الحقوق الأساسية في المأكل والمشرب والدواء والتعليم والمسكن وغيرها باسم سيادة الدولة ومتطلبات التنمية وحقوق الملكية وغيرها، وكلها على خلاف التصور الإسلامي لتوزيع تلك الحقوق.

وقس على ذلك الحزب الإسلامي، والترفيه الإسلامي، والمذبح الإسلامي، وسوق المال الإسلامي، والسياحة الإسلامية، والتعليم الإسلامي، ووسائل التواصل الاجتماعي الإسلامية، وهلم جرًا. ورغم المكاسب التي حققتها كل هذه المؤسسات الإسلامية في إبقاء الإسلام حياً في الواقع المعاصر وفي تقديم بدائل على المستوى الفردي الجزئي، إلا أن الإسلام كدين شامل ظل مهمشاً نظراً لأن المنهجية التبريرية افتقدت إلى الآليات التي تسمح لها بالنقد العميق وإعادة الصياغة لمؤسسات الحداثة كاستراتيجية بعيدة المدى للتدافع معها.

وقد أسهم في هذا القصور النقدي منهجية القياس التي تجلت في عملية (التكييف الفقهي) في الفتوى، أي اعتماد البحث الإسلامي المتعلق بالظواهر المعاصرة على البحث عن تصور لتلك لظواهر من خلال موروث التصورات في مذاهب الفقه التاريخية، لا الحكم على الظاهرة المعاصرة عن طريق تصورها أصلاً من خلال مركباتها وأبعادها في ضوء الوحي نفسه، وذلك حتى يتسنى التقييم والنقد لإشكالاتها التأسيسية وعيوبها النظرية الفلسفية من المنطلق الإسلامي، لا أن نعتبر الظاهرة الجديدة واقعاً لا مفر منه ونبرر له بأن نحاول أسلمته عن طريق تطبيق التصورات والأحكام الموروثة عليه في قياس مع الفارق.

والمنهجية المقاصدية المطروحة تسعى إلى تغيير أعمق في المفاهيم والعلوم والنظم والمؤسسات المعاصرة، تغيير ينتهي بقيام نظم أفضل للإنسان المعاصر - وليس فقط المسلم – يتحرر بها من آليات الاستعباد بكل أنواعه ويسعي نحو تكامل أفضل للجهد والخير الإنساني بغض النظر عن التحيزات الجغرافية والتاريخية الضيقة، مع رفض أن واقع ما بعد الاحتلال العسكري والحروب العالمية في القرن العشرين الميلادي حتم لا محيد عنه في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية. من هنا كانت دراسات التخصص فرعاً أساساً في الدراسات الإسلامية المطروحة، وهي دراسات نقدية تقصد إلى إعادة صياغة تلك التخصصات وتذويب حدودها من خلال التصور الإسلامي، وكذلك دراسات للظواهر من المنطلق الإسلامي كإضافة أساسية للمنظومة البحثية والتعليمية والمؤسسية الحالية.

إشكالية تناقض المصادر المعرفية

المنهجية التي تتناقض فيها المصادر المعرفية، أي تختلط فيها المرجعيات والحجج بين الإسلام وغيره، وقد سميناها في غير هذا الموضع (منهجية الفصام المعرفي)، هي منهجية تدرك الأثر السلبي للغزو الفكري والثقافي لقوى الاحتلال التي غزت العالم الإسلامي من كل الجهات على مدار القرون السبعة الأخيرة. ولكن الإشكالية أن الحل

الذي يطرحه أصحاب هذه المنهجية هو في نظام تعليمي يخرج متخصصين مسلمين في عالـمَين أحدهما عقلي والآخر نقلي حسب تعبيراتهم، أو شرعي وعصري، أو إسلامي وحياتي، أو ديني ودنيوي. وقد يقترح البعض أن نسعى لهذا الحل من خلال مشروعات بحثية تجمع بين نوعين من العلماء، ألا وهما المختصين في النصوص ويقصدون بهم الفقهاء بالمعنى التاريخي للفقه، والمختصين في الواقع بمعنى المختصين في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو الإنسانية حسب تعريفها في المنهجيات الوضعية والعلمانية.

والإشكالية هنا أن الطلبة الذين يدرسون هذين المجالين في برنامج دراسي هجين، أو العلماء الذين يتبادلون الآراء من المجالين في برنامج بحثي مشترك، ليس لديهم منهجية تكاملية ولا حتى لغة مفاهيمية مشتركة يمكنها أن تحل هذا الفصام المعرفي بين المقاربة الإسلامية والمقاربة العلمانية للموضوعات العلمية أو الأسئلة البحثية. وتتفاقم الإشكالية المنهجية حين تخلو العلوم التي تسمى (نقلية) من دراسة الوحي نفسه، أي دراسة القرآن والسنة كمصادر معرفية أصلية ومرجعية مهيمنة، وليس بمعنى التقليد للتراث التاريخي، كما ذكرنا آنفاً.

والمنهجية المقاصدية المطروحة تُدخل كل التخصصات المعاصرة - أي العلوم الطبيعية والاجتماعية والتطبيقية والإنسانية حسب هذا التقسيم - في نطاق المنهجية الإسلامية وفي تعريف الفقه، وتتعامل معها جميعاً على مستوى الأصول المؤسِسة لتلك العلوم وعلى مستوى التفاصيل التي تقع تحت دائرة المصالح والمفاسد أو تقع تحت دائرة الأحكام الشرعية التفصيلية، ولا تعتبر أياً من العلوم آليات خالية من المحتوى المقاصدي والمفاهيمي والفئاتي والسنني والقيمي والحججي والأوامري، بل تدخلها كلها في دائرة البحث وإعادة الصياغة من منطلق إسلامي بدءاً من أصولها الفلسفية وانتهاء بتجلياتها العملية الآلية، ولا تتبنى المنهجية المقاصدية بالأساس تقسيم (العقلي) و(النقلي) في العلوم، ولا تقسيم التخصصات العلماني إلى علوم مدنية أو دنيوية من

جانب وإسلامية أو شرعية من جانب آخر، بل تتعامل مع كل تقسيمات العلوم على أنها مراحل في تاريخ المنهجية، دون افتراض تقسيم (إسلامي) للعلوم كما هو في تراث فلاسفة الإسلام مثلاً في مقابل تقسيمات (معاصرة) نأخذها من الأكاديميات غير الإسلامية، بل تتبنى المنهجية المقاصدية في محاولتها لإعادة الصياغة تصنيف الدراسات الإسلامية إلى دراسات للأصول والتخصصات والظواهر والمؤسسات، كما سيأتي.

وتشترك المقاربة الظاهراتية (أو الفينومولوجية) مع دراسات الظواهر في المنهجية المقاصدية في تمحور البحث والسؤال حول الظاهرة، وفي نبذ المنهجية المادية التي لا تعتبر من الأدلة إلا ما كان محسوساً أو مادياً أو كمياً، وفي رفض نسبية الأخلاق في الفلسفات الوضعية، وفي أهمية المرجعية الرسالية من الوحي في تعريف الخير ومكارم الأخلاق، إلا أن الظاهراتية كفلسفة ما زالت مزدوجة المرجعية، إذ أنها تضع الإنسان في قلب عملية التحليل حتى يدرك المعاني بما يسمونه (الحدس الانفعالي) ولا ترسم لذلك الإنسان خطة لتكامل (العقل والنقل) في منهجيته بناء على الوحي. أما المنهجية المقاصدية فتضع في قلب عملية التحليل العلم الشامل بالوحي لا انفعال الإنسان، وتحلل من خلال الوحي الإنسان والواقع والتاريخ، وتؤكد على أهمية تزكية الإنسان كشرط للفقه أي الفهم بمعناه الشامل للظاهرة وتركيبها، ولكن الإطار الكلي في التحليل المقاصدي لا تمليه الظاهرة نفسها كما تقتضي الظاهراتية، بل يمليه ويحكمه ذلك التصور المركب المستنبط من الوحي الذي يشكله الباحث ليتصور به الظاهرة بناء على استقراء معاني الوحي المتعلقة بها، كما سيأتي تفصيلاً.

كما يؤخذ على كثير من المقاربات المعاصرة كذلك وضع النموذج (الإسلامي) في مقابل النموذج (الغربي)، وهو تصور متناقض منهجياً ومتناقض مع طبيعة الإسلام بل وطبيعة الغرب المعاصر، ولعل أصل هذا التصور هو الصراع الذي خاضه جل العالم الإسلامي في القرون الأخيرة - وما زال- لمقاومة الهيمنة الغربية العسكرية والغزو

الثقافي المصاحب لها، ولكن تعميم هذا الصراع على كل المجالات غير دقيق وغير مفيد، ولذلك فإن المنهجية المقاصدية المطروحة تسعى لتجاوز هذا التقسيم الثنائي للعالم الذي يقتصر على البعد السياسي، لأن الإسلام مفهوم شامل ودين حيّ دائماً في كل القرى شرقاً وغرباً وعلى مدار الزمن.

بل نرى أن وضع الإسلام في مقابل الغرب هو خطأ منهجي عند كثير من مفكري الإسلام ومفكري الغرب منذ عهد الاستشراق الأول مع الحروب الصليبية وحتى مدارس الاستشراق الجديد اليوم، ذلك لأن الإسلام كدين هو جزء واقعي من مكونات الحضارة الغربية ثقافياً واجتماعياً، بل بنَت الحضارة الغربية - بفرعيها الأوروبي والأمريكي- نهضتها المعاصرة في كل المجالات المادية والفكرية على أنقاض ما ورثته من أفكار ونظم وكتب ولغات ومخترعات ومؤسسات من الحضارة الإسلامية، ولو أنكر كل ذلك المؤرخون الغربيون قديماً وحديثاً، خاصة إنكارهم للعلاقة التاريخية بين الإسلام - خاصة العنصرين الأندلسي والأفريقي- وبين قارتي أمريكا قبل وبعد مجازر كولومبس، والذين يدعون كذباً أنه (اكتشف) القارة وكأنه بدأ التاريخ هناك، ناهيك عن العلاقات الكبيرة بين الإسلام وأوروبا من خلال إمارات جنوب أوروبا الإسلامية على مدار ثمانية قرون. وهم ينكرون أيضاً العلاقة بين الإسلام والغرب من خلال عدد من رموز المجتمع الغربي الذي يعتنق الإسلام في كل عصر، وبعضهم من الملوك والقيادات السياسية والعائلات الكبيرة والمفكرين المؤثرين والمخترعين والنبلاء، فيطمسون آثارهم ويجهّلون بتاريخهم.

والفصل الحدّي بين الإسلام والغرب يؤدي - بقصد أو غير قصد- إلى طمس تلك الحقائق ويعزز انقسامات مجتمعية تخدم خطط سياسية ضارة بالمجتمعات التعددية الغربية، ويدعم كذلك نظريات الصراع الحضاري عند الجانبين وهي نظريات غير صحية للطرفين، والإسلام بطبيعته لا يعرف التقسيمات الجغرافية بل هو رسالة شاملة لكل البشر بكل شعوبهم وقبائلهم، **(وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ)** [فاطر: ٢٤].

إشكالية التفكيك دون تفريق بين الوحي والثقافة

التيار التفكيكي المعاصر في الدراسات الإسلامية ينطلق من منطلقات ومنهجيات فلسفية غير إسلامية، إلا أن مناقشته مهمة نظرًا لأنه يؤثر في الجيل الجديد من الشباب خاصة في بلاد الأقليات المسلمة، وخاصة في أقسام الدراسات الإسلامية في المؤسسات العلمانية شرقًا وغربًا.

والسمة العامة للمدرسة التفكيكية هي في نزع ما يسمونه (القداسة) أو (السلطة) عن الوحي، وعدم التفريق بين كلام الله تعالى وبين كلام البشر الذي هو فعلاً متأثر بثقافاتهم وتحيزاتهم وغير (مقدس)، ويأخذ هذا التفكيك أحيانًا أشكالًا من الإنكار الصريح لسلطان الوحي على الحياة، واعتباره مجرد (منتج ثقافي) ابن زمنه ومكانه، وبالتالي يزعمون تطوير أحكامه ومفاهيمه القطعية الراسخة خاصة في المجالات التي تخدم الأشكال الجديدة من (الكولونية) أو الاحتلال كمجال الأسرة المسلمة، والتي تُشن عليها حربًا فكرية في الأكاديميات العلمانية لتفكيك أحكامها ومفاهيمها وقيمها. وكذلك الحرب على عدد من الثوابت من مفاهيم السياسة والاقتصاد والنظم الاجتماعية الإسلامية، والتي يراد بها أن تصاغ حياة المسلمين بكل أبعادها على غير الوحي الإلهي.

ولكن يأخذ التفكيك أحيانًا أشكالًا أكثر خفاء حين يقتنع المسلم خاصة في المجال الأكاديمي أنه لا يمكن فصل الإسلام عن المسلمين، أو الشريعة عن الفقه، أو النص عن قارئ النص كما يقولون، أي أنهم لا يفصلون الوحي عن فهم أو ممارسة الوحي في الحياة البشرية في الثقافة أو التاريخ، وبالتالي يصبح الدين نفسه عندهم ظاهرة اجتماعية قابلة للتفكيك، ويصبح الإسلام مجرد مساحة جغرافية من الناس تتمثل فيها (منتجات ثقافية) ذات طابع ديني، أو مجرد تاريخ يُدرس في حقبه المتتالية عن طريق المنهجيات التاريخية عندهم، أو مجرد قانون يدرس عن طريق منهجية دراسات تاريخ القانون من خلال ما سموه في الأكاديميات العلمانية (القانون

الإسلامي)، ويقصدون به الفقه الإسلامي في مذاهبه التاريخية معبراً عن موقف الإسلام من كل قضية قديمة أو معاصرة على لسان رموزه وآرائهم، القابلة للتفكيك كذلك.

وعملية التفكيك تتم عندهم غالباً بالبحث في علاقة السلطة بالمعرفة، وكيف تستخدم السلطة السياسية أو الاجتماعية المعرفة لتهميش بعض الفئات وحرمانهم من حقوقهم، ولذلك صور عرفتها تيارات ما بعد الحداثة، كالدراسات النسوية، ودراسات العنصرية، والدراسات القانونية النقدية، والدراسات الألسنية الجديدة، ودراسات ما بعد الاستشراق، ودراسات الأفارقة الغربيين، ودراسات ما بعد الاستعمار، وهي تيارات - للإنصاف- لها وجاهة فلسفية وتسأل أسئلة مهمة تتعلق بالظلم والعنصرية واستعباد الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً، إلا أن الإشكالية هنا هو تعدي عملية التفكيك من تفكيك سلطة البشر إلى تفكيك سلطة الوحي الإلهي، وهذا التفكيك في مجال الدراسات الإسلامية يخدم مخططات القوى المهيمنة المعاصرة عن طريق دراسات الاستشراق الجديدة، كما خدمت دراسات الاستشراق التقليدية مخططات الاحتلال القديمة.

ثم يغيب الوحي نفسه - كتاباً وسنة - عن الدراسة النظرية والتطبيق العملي في تيارات التفكيك وأفكارها ومؤسساتها الأكاديمية والعملية، لأنها تعتبر دراسات الوحي - أي دراسة الوحي نفسه لا دراسة من كتبوا عنه - دخيلة على المؤسسات الجامعية العلمانية، ولا يُسمح لطالب العلم أن يدرس الوحي مباشرة إلا في (كليات اللاهوت)، ثم إذا ذكر القرآن في الدوائر الأكاديمية يتم تهميشه - من غير المسلمين أو من المسلمين على نفس المنهجية - بدعوى أنه (معاني عامة) تحتمل وجوهاً وتأويلات كثيرة لا نستطيع أن نحكم على أيِّها بالصواب وأيِّها بالخطأ، ولا أن نسلّم بـ (سلطة النص) على حياة الناس.

ثم يتم تهميش الوحي كذلك في الدراسات الأكاديمية العلمانية بالإحالة المرجعية على كلام السلف خاصة من اشتغل منهم بالفقه والحديث، مع هالة من دعاوى تفوقهم على من بعدهم واستحالة الخطأ عليهم، إلى آخره، وهذه كلها فروع من الدعاوى الكاذبة باستحالة فصل الإسلام عن المسلمين، والتي تؤول إلى استبدال الوحي والشريعة الإلهية بتاريخ من كتبوا في التفسير وعلوم الحديث والفقه والكلام والعقيدة والتصوف والفلسفة وغيرها.

بل وتتمادى المدرسة التفكيكة المعاصرة في عزل الوحي عن حياة المسلمين خاصة في بلاد الأقليات الإسلامية، فتدّعي التقليدية، وتلبس عباءاتها وعمائمها من أجل إقناع المسلمين وغيرهم بدعاوى الأصالة والتخصص، رغم أن المنهجية التاريخية أو الجغرافية أو القانونية أو علم الاجتماع التي قاربوا بها الإسلام هي عين التهميش للوحي الإلهي والبيان النبوي على صاحبه الصلاة والسلام، وعين الاستسلام للنظم المعرفية السائدة وما أنتجته في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المعيش، وبذلك يصبح المسلم (التقليدي) - خاصة في بلاد الأقليات الإسلامية- علمانيًا ليبراليًا في نفس الوقت، بل وتؤدي تلك الازدواجية المنهجية إلى ازدواجية سلوكية عملية نرى تجلياتها في كثير من أبناء الأجيال الجديدة في بلاد الأقليات المسلمة.

الإشكالات المنهجية في المقاربة المقاصدية المعاصرة

وقد توسعت الدراسات المقاصدية في العقدين الأخيرين وربت على الألوف من كتب ورسائل جامعية وبحوث ومقالات ومواقع إلكترونية ومنصات تواصل، وبدأت تتميز بسرديات تاريخية وفتاوى وأبحاث تحمل عنوان المقاصد وتدعو إلى إشاعة علم المقاصد وتطبيقه. أما مؤسسياً، فقد امتدت مراكز ومعاهد ودور النشر وأقسام الدراسات التي تعنى بالمقاصد إلى كل أركان المعمورة، و توسعت الترجمات المحلية للأدبيات المعاصرة في دراسات المقاصد توسعاً كبيراً.

إلا أن تقييمنا المنهجي العام للدراسات المقاصدية المعاصرة هي أنها تعاني من نفس الإشكالات المنهجية التي يعاني منها الفكر الإسلامي المعاصر، أي تقليد التراث دون الرجوع للوحي، وتبرير الواقع دون نقد، وتناقض المصادر المعرفية، والتفكيك دون تفريق بين الوحي والثقافة. من هنا نشأ مشروع المنهجية المقاصدية المطروح في هذه الدراسة، والتي نطرحها آملين أن نتجاوز بها تلك الإشكالات المنهجية في المقاربة المقاصدية وفي الفقه والفكر الإسلامي بشكل عام.

أما تقليد التراث دون الرجوع للوحي، فالدراسات المقاصدية المعاصرة تدور في أغلبها حول تاريخ نظرية المقاصد التقليدية عند أئمة هذا العلم رحمهم الله، مثل اجتهادات الصحابة ﷺ في مصالح الناس في عصر الخلافة الراشدة، أو ولادة المقاصد كنظرية مؤسسة على أحكام العقوبات كما هي عند العامري الفيلسوف أو الجوينيّ، ثم طرح الجويني لنظريته في الضرورات من خلال مفاهيم عصمة الأنفس والأعراض والأموال، ثم تطوير الغزالي لنظرية شيخه الجويني في نظرية حفظ الضرورات الخمس أي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وطرح العز بن عبد السلام لنظريته في المصالح والمفاسد والقواعد المتعلقة بالتعامل معهما، وأطروحات القرافي في فروقه التي تتعلق بمقاصد الرسول ﷺ تشريعاً وقضاء وسياسة، وأطروحات أخرى لابن تيمية وتلاميذه ابن القيم والطوفي وابن كثير في اجتهاداتهم بالمصلحة ومحاربتهم للحيل الفقهية وآرائهم التفسيرية، ودراسة الترمذي الحكيم وأبو زيد البلخي لمصالح الأبدان والأنفس، وتنظير القفّال الشّاشي وابن بابويه القمي ثم شاه ولي الله الدهلوي للحِكَم وراء الأحكام، ونظريات الشاطبي عن مقاصد الشريعة كأصول للشريعة وإسهاماته المبدعة في هذا الباب خاصة تبنيه لنظرية الغزالي في الضرورات ووضعه لها بمثابة أصول للشريعة وكليات للملة، ثم دراسات المقاصد في نظريات المذاهب الفقهية كالمصلحة عند المالكية، والعلل عند الحنابلة، والاستحسان عند الأحناف، والمناسبات عند الشافعية، وإعمال العقل أو الرأي عند الجعفرية والزيدية والإباضية،

ونظريات المصلحة المرسلة، وسد وفتح الذرائع، وأخيراً دراسات عديدة تحلل أطروحات رواد المقاصد المعاصرين كمحمد عبده، ورشيد رضا، وعبد الله دراز، ومحمد عبد الله دراز، ومحمد أبو زهرة، ومحمد الخضر حسين، ويوسف القرضاوي، ومحمد الغزالي، والطاهر بن عاشور، وعلال الفاسي، وطه العلواني، وأحمد الريسوني، إلى آخره، مع حفظ الألقاب والمقامات لهؤلاء الرواد جميعاً.

والإشكالية المنهجية الأساسية في هذه الدراسات حول هؤلاء الأعلام وتلك المذاهب من الماضي والحاضر هي ضعف الاهتمام بالجانب النقدي لكل هذا التراث في مقابل الجانب التاريخي أو الوصفي أو التوثيقي، خاصة النقد من خلال الرجوع إلى مقاصد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كمعايير حاكمة على النظريات المقاصدية وآثارها العملية المختلفة.

من أوجه النقد المطلوبة اليوم مثلاً أن المناخ المذهبي والفلسفي والسياسي السائد لم يسمح تاريخياً لنظريات المقاصد التجديدية عند كثير من الأعلام أن تصوغ الفقه والتعليم الإسلامي، فبقيت فجوة بين نظريات رواد المقاصد قديماً وحديثاً وبين فتاويهم الفقهية ومعاهدهم العلمية وأحكامهم القضائية، والتي التزموا فيها بمنهجية التقليد طبقاً للمناخ العلمي السائد. والدراسات المقاصدية المعاصرة تحتاج منهجياً إلى تعزيز الدراسات النقدية، ثم البناء عليها بما يلبي الاحتياجات المعاصرة في كل العلوم.

وقد رصدنا اهتماماً متزايداً بمقاصد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام، وكذلك بموضوعات جديدة ذات علاقة وثيقة بعلم المقاصد كدراسات السنن الإلهية ودراسات المفاهيم ودراسات الأخلاق ودراسات التفسير المحوري أو الموضوعي لسور القرآن الكريم، وغيرها. إلا أن هذه الدراسات غالباً ما تقتصر على عدد محدود من سور القرآن أو مقاصده، أو الاقتصار على محور مقاصدي واحد لكل سورة مثلاً، إلا أن مقاصد القرآن الكريم ومفاهيمه وفئاته وسننه وقيمه وحججه وأوامره ونواهيه هي شبكة مركبة تشمل ألوف المعاني المقاصدية، والمقاصد

المركزية في القرآن كله أو في سورة من سوره لابد أن تعرّف حسب موضوع البحث لا بشكل مطلق، ولا ينبغي أن يقتصر التحليل المحوري لسور القرآن الكريم على محور واحد، بل هي محاور كثيرة متشابكة حسب سياق موضوعات السورة وقد تتغير حسب زواية البحث فيها.

ورصدنا كذلك اهتماماً متزايداً في الدراسات المقاصدية بعلوم السنة على صاحبها الصلاة والسلام، غير أنها لا تتجاوز غالباً مقاصد التصرفات النبوية من تشريع وقضاء وسياسة وتقسيمات أخرى متعلقة بها، والمطلوب اليوم هو الانطلاق إلى أفق أرحب من التحليل المنهجي لكل ما ورد في علوم السنة - رواية ودراية- حسب التصور المقاصدي المركب من مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر، كما نعرض ببعض التفصيل لاحقاً.

أما قضية تبرير الواقع دون نقد، فقد رأينا دراسات مقاصدية معاصرة كثيرة تنتهج منهج التبرير وتعتمد المقاصد العامة للشريعة كمعاني فضفاضة دون ربطها بحدود معينة، فنجد مثلاً باسم مقصد حفظ المال من يدافع كذباً عن أسوأ أنواع الاحتكار الرأسمالي وسرقة المال العام بل والربا في صوره المعاصرة باسم حفظ المال، أو من يدافع باسم مقصد حفظ المال عن حقوق الملكية الفكرية مثلاً دون وعي بأنها في أغلب تجلياتها في الواقع - خاصة مع تعاظم أثر الاتفاقات الدولية التجارية - مجرد أدوات قانونية ظالمة تحرم الناس من احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية كالعلاج والتعليم والإنتاج المحلي لما يأكلون ويلبسون، لصالح الشركات المعولمة.

وباسم مصالح حفظ النفس والمال نجد من يدافع كذباً عن موالاة أعداء الإسلام ودعمهم والتطبيع مع المحتلين بدعوى تجنب الحروب والحفاظ على حياة المواطنين وثرواتهم، وباسم مقصد حفظ العرض والكرامة الإنسانية نجد من يدافع كذباً عن الانحرافات الخلقية بدعوى أنها جزء من الحريات العامة وحقوق الإنسان، وباسم مقصد العدل نجد من يلغي كذباً ثوابت الشريعة ومعانيها المركزية في منظومة

تشريعاتها، كتشريع القصاص وأنصبة المواريث وأحكام الزواج، وهناك درجات أخف من التبرير باسم المقاصد ولكنها تضر أكثر مما تنفع، كتبرير سياسات التنمية ولو اختلت أولوياتها، وسيادة القانون ولو كان سيء السمعة، والتقنيات الجديدة ولو أضرت بصحة الإنسان وسلامة البيئة، وهذا كله رأيناه في واقعنا الفكري المقاصدي المعاصر وعليه شواهد كثيرة، ولا بد للمنهجية المقاصدية السليمة أن تتبرأ من تلك الممارسات، وتشتمل على آليات لتجنب هذه الانحرافات.

وأما تناقض المصادر المعرفية، فالدراسات المقاصدية اليوم غالباً ما تقوم تحت فروع من الدراسات الإسلامية بتعريفها التقليدي خاصة الفقه وأصوله، إلا أنها كثيراً ما تتناول تخصصات تطبيقية اجتماعية وإنسانية وطبيعية، كالاقتصاد، والعلوم السياسية، والحوكمة، وعلوم البيئة، والإعلام، والفنون، والقانون، والأحياء، والطب، والسياحة، والإدارة، إلى آخرها. وقد قمنا في معهد المقاصد بمسح شامل للدراسات المقاصدية المعاصرة، فوجدنا أن كثيراً من تلك الدراسات المقاصدية التطبيقية تقع في تناقض معرفي، وتتذبذب أطروحاتها بين منهجية التقليد للنظريات المقاصدية التراثية ومنهجيات تلك الفروع من العلوم كما عرفتها الأكاديميات العلمانية تماماً، خاصة نظريات (الأخلاقيات المهنية) المتعلقة بتلك العلوم. وغني عن البيان أن هناك مساحات من التقاطع بين أي فكر إنساني أخلاقي وبين الإسلام، إلا أن نقدنا هنا هو في عدم أصالة هذه المقاربة المقاصدية منهجياً وما يترتب على ذلك من مخالفات للمقاصد والمفاهيم والسنن والقيم الإسلامية في الواقع المعيش.

ولذلك فاستراتيجية المنهجية المقاصدية المطروحة هي في تبني الدراسات النقدية للتخصصات العلمانية المعاصرة، ثم تعددية التخصصات كخطوة مرحلية، بل ننادي بأن يتبنى المسؤولون عن التعليم الإسلامي بكل مستوياته تعدّي التخصصات أساساً للدراسات التخصصية بحثاً وتعليماً، وهو - كما ذكرنا - أقرب في نظرنا لمنهج الكتاب العزيز في تعليم العلم، فهو يربط علوم الإيمان بعلوم الحياة، وهواجس النفس بسنن

حركة الكون، وأحداث التاريخ بقوانين الأخلاق، ومخلوقات الطبيعة بحركة المجتمعات.

وأما المقاربات التفكيكية المعاصرة كما رصدناها آنفاً - خاصة تلك التي تدعي التقليدية - فديدنها الهجوم الحاد على المقاربات المقاصدية باسم التقليد، وهو في تحليلنا انطلاق من مصالح ضيقة رأوا في ذلك الفكر النقدي الجديد تهديداً لها، بعضها مصالح قوى سياسية واقتصادية رأوا في فكر إسلامي ينادي بالنظر إلى القيم العليا والمقاصد الكبرى من عدل ومسؤولية وحقوق، وينادي بالوعي بالواقع وتقييمه بناء على تلك القيم والتواصل مع الحراك الإنساني في سعيه للعدالة والحقوق - رأوا فيه خطراً على الاستبداد السياسي الاقتصادي وحليفهما التاريخي، وهو الاستبداد الديني.

وهناك على الطرف الآخر مصالح قوى احتلالية وعنصرية رأوا في تقديم الإسلام عن طريق منهجية عقلية تركز على مقاصده الراقية وأهدافه السمحة، رأوا فيه خطراً على دعاواهم بالرهاب من الإسلام أو (الإسلاموفوبيا) والتحذير من شره، وهؤلاء طريقتهم في التفكيك تركز على أن هذه المنهجية المقاصدية لا تمثل الإسلام (الحقيقي) بل هي محاولة من (المتطرفين) لتجميل وجهه القبيح من أجل السيطرة على العالم، إلى آخر ما يقولون من الترهات.

وأصبح ضرورياً إذن أن يتصدى المخلصون من أبناء هذه الأمة لدعم هذا العلم العالي المهم وتطوير المبادرات النقدية التي تساعده في التخلص من الضعف المنهجي والمؤسسي والانطلاق نحو تحقيق المقاصد العليا للشريعة في الأمة والإنسانية بشكل عام.

***

الفصل الثالث

أصول المنهجية المقاصدية

غرض هذه المحاضرات إذن هو محاولة الإسهام في تجديد حان وقته في منهجية تناول الفقه الإسلامي بالمعنى الشامل للفقه، وذلك عن طريق إعادة صياغة المقاربة الإسلامية للأسئلة والقضايا المعاصرة في كل المجالات بناء على رؤية كونية جديدة مستمدة من الوحي ومبنية على مقاصده المنهجية. والمقدمات الأصولية التي رأيناها أنسب كمداخل نظرية لعرض تلك المنهجية تتعلق بأنواع ثلاثة من الأصول، ألا وهي الأصول المعرفية وأصول الوعي وأصول الاجتهاد، وهذه الأصول هي مقدمات للبحث في المنهجية، كما هي نتائج لهذا البحث وصلنا إليها عن طريق شبكات معاني الوحي التي تولدت عن مقاصده.

الأصول المعرفية للمنهجية المقاصدية

الأصول المعرفية التي تقوم عليها المنهجية المقاصدية تتعلق كلها بالوحي، من حيث كونه مصدراً للمعرفة الإنسانية، ومنطقاً لإقامة الحجج، وسلطاناً للتصورات على كل المستويات، ويمكن من خلال هذه الأصول الثلاثة مناقشة التساؤلات الفلسفية التأسيسية المعهودة المتعلقة بالمعرفة والمنطق والوجود، إلا أن الاتباع الأمين للوحي يتنافى مع المقاربات التبريرية التي تستبطن مذهباً فلسفياً أو آخر في الإجابة على تلك التساؤلات، بل ننطلق من الإيمان بالوحي مصدراً يقينياً للعلم، وحجة بالغة لله على خلقه بمنطق الحق، وأصلاً لتصور الوجود كله بلسان عربي لكلماته سلطان مبين.

مركزية الوحي في العلم

العلم مقصد ومفهوم مركزي في الوحي الكريم ليس من غرض هذا الكتاب أن نفصل أبعاده وعلاقاته الشبكية الواسعة، إلا أنه من المهم أن نذكر أن أصل العلم الإنساني هو الله تعالى حين علم آدم عليه السلام الأسماء كلها، وحين علم الله تعالى الإنسان بالقلم، فعلمه ما لم يكن يعلم، ثم إن الله تعالى أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً وجعل لنا السمع والأبصار والأفئدة لنتعلم بها ونستكشف بناء على التجربة والإدراك للواقع المحسوس، ولكن يبقى العلم التجريبي والمحسوس ظناً يتأكد أو

يضعف مع الزمن، ويبقى الوحي هو مصدر العلم الحق الذي لا ريب فيه على مدار الأزمان.

والعلم كمقصد متصل - في شبكة معاني الوحي - بحقل من المقاصد يشمل الإيمان والعبادة والتعليم والتفهيم والتفصيل والبشارة والنذارة والتزكية والهدى والرحمة وإحقاق الحق وغير ذلك، وبحقل من المفاهيم متعلق بالعلم ومتقاطع مع الحقول الأخرى، ويشمل العلامة والمعلومة والتعلم والتعليم، ثم يشمل ما وراء هذه المفاهيم المتحدة الجذور لمفاهيم متصلة بالمعنى، كالعمل والقلم والعقل والفقه والفهم والبيان والتفكر والحساب والحِجاج والاستنباط والتدبر والسمع والبصر والإحاطة والإحكام والقلب واللب والاسم والكلمة والسر والجهر والغيب والشهادة والكتاب والحكمة والذكر والإنفاق، وفي الجانب السلبي في مقابل العلم نجد معان كالكفر والضلال والظلم والجهل والهوى والسفاهة والسحر والبخل والنفاق والظن بمعنى التخرص وبمعنى الريب وبمعنى سوء الظن، وهذه الحقول تتعلق بعدد من الفئات كالعلماء والعاملين والمؤمنين والمتقين والمصلحين وأولو الألباب والمجاهدين والولاة والكاتبين والشهود والحكام بمعنى القضاة وبمعنى الأمراء، وفي الجانب السلبي من متعلقات العلم نجد المفسدين والمنافقين والطاغوت والشياطين والظالمين والمستكبرين والفرحين بمعنى المختالين، ومن السنن المتعلقة بالعلم نجد الاختلاف بمعنى التنوع وبمعنى الشقاق وبمعنى التفرق والزوجية والتداول والتدافع والجزاء، ونجد قيماً كالمنفعة في صورها الكثيرة من أكل وشرب ومتاع وعكسها في صور الضرر والأذى، والخلُق في أبعاده الكثيرة الإيجابية والسلبية، والجمال في صوره المتنوعة والقبح كذلك، ونجد أخيراً الأوامر والنواهي المتعلقة بالعلم نفسه وبما يتعلق به من معان كثيرة كالأمثلة المذكورة هنا.

وانطلاقاً من هذا المفهوم الشامل للعلم في الوحي وتعريفه الذي يتولد من كل تلك العلاقات، فإن الأصل المعرفي في المنهجية المقاصدية أن الوحي - كتابًا وسنة - يقع في

مركز العلم الإنساني، أي أن التصور الذي نتعلمه من الوحي عن الله تعالى وما سواه من كل المخلوقات يحكم على قراءتنا للوحي نفسه كما يحكم على التصور والتصرف في كل أبعاد الواقع والتاريخ والمستقبل. والوحي كذلك مفهوم مركزي وهو علم من الله تعالى يهبه للإنسان من الأنبياء، ثم غير الأنبياء على مستوى مختلف، بل ولغير الإنسان كذلك في صور مختلفة، كما يعلمنا الوحي.

وليس هناك تفريق في المنهجية المقاصدية بين ما هو ديني وما هو دنيوي، أو ما هو إسلامي وما هو مدني، ولا نسلّم بوجود قراءتين - أي قراءة للكتاب المقروء وقراءة أخرى للكتاب المنظور بمنهجية أخرى، وإنما هي قراءة واحدة بمنهجية واحدة للكتابين - إن صح التعبير - تجعل معاني الوحي في موضع التعريف والهيمنة على مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر القارئ لأي من الكتابين، أو نوعَي الآيات: المقروء والمُشاهد.

وقد انحرف تياران في قضية مركزية الوحي، تيار يضع في مركز المعرفة الإنسانية غير الله تعالى مثل الإنسان أو العقل أو الهوى أو الاقتصاد أو الدولة أو المنهجية المادية أو التحيزات المذهبية الموروثة ولو تعارضت مع الوحي، كما في التصور العلماني السائد في غالب النظم المعرفية والتعليمية والمؤسسية المعاصرة عند المسلمين وغيرهم، والتيار المنحرف الآخر هو تفكيك مفهوم المركزية مع تفكيك مفهوم السلطة - حتى يبقى الإنسان دون مركز معرفي أصلاً تاركًا حياته للأهواء والأوهام على علم أو جهل.

والتصور الإسلامي الشامل يضع معرفة الله تعالى من خلال وحيه في مركز المعرفة الإنسانية ويضع عبادته في قمة الأهداف الإنسانية، ثم نبني كل المعرفة الإنسانية حول العلم الذي نتعلمه من الوحي عن الكون المشهود والغيبي، ولا نمنح سلطاناً لأي معرفة (متخصصة) إلا أن تدور إضافاتها للعلم البشري حول أصول العلم الذي نفهمه من الوحي.

مركزية المقاصد في المنطق

أشرنا في المقدمات إلى تعريفنا للمنطق على أنه العلاقة بين العلامات والحقائق، وقد أوصلتنا دورات التدبر في الوحي - كما يأتي ذكرها - إلى مركزية الغائية كمنطق للوحي يفسر الوجود بتجلياته وعوالمه واصلاً إياه بالمقاصد المرادة من خلقه وتسييره على النحو الذي يصفه الوحي. ثم تأتي في منطق الوحي - ثانويًا - حجة السبب أو الأثر أو العلّة كمنطق لحدوث الأشياء مكمل لمنطق المقصود من حدوثها أولاً، فصحيح أن السبب يدفع الأشياء من الماضي إلى الحاضر، ولكن الغاية - وهي أهم - تدفع الأشياء من الحاضر إلى المستقبل حسب المقاصد والسنن الإلهية على كل المستويات.

ووصلنا إذن في بحثنا عن آليات التجديد المنهجي من خلال الوحي أنه لابد من عودة الغائية إلى مركز المنطق الإنساني في كل العلوم والمجالات، وذلك حسب المفهوم القرآني لها لا حسب تصورها في المنطق القديم أو الحديث، وهي إذن غائية مستندة إلى الوحي في أصولها، وحاكمة على غايات الناس في مصطلحاتها، وموجّهة للمنطق السببي في كل تطبيقاته في حياة الناس وفي فهم الكون نحو غاية الغايات وهي عبادة الحق تعالى، وما يتعلق بها من شبكة المعاني المقاصدية في كل المجالات وعلى كل المستويات. بل ونرى أن هذه الغائية مطلوبة للفكر الإنساني بشكل عام، إذ أضحت الغايات شبه غائبة من منطق الإنسان العادي، مما أفقده - كما ذكرنا آنفاً - كثيراً من الأفكار المستقبلية والنقدية والتكاملية الضرورية لإصلاح دنياه وآخرته.

مركزية اللسان العربي القرآني في التصور

وتعريف الشيء بشكل شامل لأبعاده - حسب المنهجية المقاصدية المطروحة - لا يتعلق فقط بماهيته أو جوهره كما يدعي بعض أهل الفلسفة، ولا يحصره فقط حد ولا رسم كما يتصور أهل المقاربات اللغوية، ولا تحيط بأبعاده كليمات (جامعة مانعة) تروق للباحث عن التعريف يختارها حسب رأي أغلبية من يرجع إليهم مستفسراً عن التعريف، وإنما نبني على الأصلين المعرفي والمنطقي للمنهجية والمدخل السنني في

الصلة بين كل شيء وتولد الكليات من تركيب الجزئيات كما ذكرنا، فنعتبر التعريف إذن تصوراً يتعلق أساسًا بالأسماء والكلمات العربية كما ذُكرت في الوحي واستمدت سلطانها وحجيتها منه، ولكننا نتبين ملامح التعريف - أي تعريف - ونستكشف أبعاد الأسماء التي تدل عليه من خلال أنساق العلاقات الشبكية حوله واتصاله بها، كما سيأتي في سياق الحديث عن المفاهيم.

والوحي إذن يضع اللسان العربي في مركز الأصول المعرفية للمنهجية المقاصدية. واللسان أوسع من اللغة، إذ أنه يتجاوز المصطلحات إلى مساحات تشكيل الثقافة والتصورات على كل المستويات، ثم التصرفات التي تنبني على تلك التصورات وتتجلى فيها الثقافة على كل المستويات الفردية والمجتمعية.

فالإدراك لكلمات الوحي العربية وعلاقاتها يترجم إلى مفهوم ينطبع في تصور المجتهد، يستمد سلطانه وشرعيته من الوحي، وتتكون أبعاده من تفاعلات المعاني المتعلقة بالمقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر، وتلك عملية تراكمية ونسبية لا ندعي فيها الإحاطة بكل أبعاد المفهوم وتعلقاته الشبكية غير المتناهية، فما يتعلق بالمفاهيم من هذه المعاني لا يحصره حد ولا ينبغي أن يغلق أحد باب الاجتهاد فيه، وإن كان إدراك التعلقات المعنوية لأمهات المفاهيم، أي المفاهيم المركزية في شبكة معاني الوحي، لهي أكثر استقرارًا وأقرب لليقين.

ولابد في عملية الاجتهاد في المفاهيم أن تُراعى سنة الاتساق وعدم التفاوت في خلق الله، أي أنه لابد من الاتساق الأفقي والرأسي في المعاني حتى لا يؤدي الاجتهاد المتولد عن تخصصات ومشاريع بحثية مختلفة إلى تناقضات داخلية في شبكة معاني الوحي، كمعاني وتعريفات الرحمة أو القسط أو الإصلاح - مثلًا - والتي لا يصح أن تتناقض أبعادها في المجالات المختلفة.

أما المفاهيم التي ليس لها سلطان من أسماء وكلمات الوحي فتدرك حسب هيمنة الأسماء ذات السلطان عليها وفي إطار ما يتعلق بها من مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن

وقيم وحجج وأوامر، وبالتالي فمفاهيم الوحي المدركة ستتحاور مع - وتحكم على - ما سواها من مفاهيم وضعية يخترعها الناس، والتي تكتسب شرعية وفائدة مؤقتة بالعصر الذي اخترعت فيه، سواء اخترعوها بناء على منهجيات إسلامية، أو غير إسلامية ما أنزل الله بها من سلطان، ويبرز من خلال هذين النوعين من المدرَكات - المنصوص عليها والوضعية - التصور المفاهيمي للكون والوجود كله حسب المنهجية المقاصدية.

إذن، يتأسس البحث النظري والتطبيق العملي في المنهجية المقاصدية على النظريات - أو الأصول - المعرفية والمنطقية والتصورية كما عرضناها هنا باختصار، وهي أصول تحمي الوعي الإسلامي والاجتهاد الإسلامي - ويأتي الحديث عنهما تالياً - من التناقض المعرفي أو المنطقي أو التصوري.

أصول الوعي

من أصول المنهجية المقاصدية أن يتشكل الوعي الإنساني نفسه بناء على المقاصد، ونعني بالوعي إدراك فيه استيعاب لأبعاد الزمان والمكان، وهو أبعد من الحفظ المجرد الذي فسّر به بعضهم قول الله تعالى: **(وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ)** [الحاقة: ١٢]، بل هو إعمال العقل والاستيعاب لأبعاد الشيء، أي أن يكون التصور المركب - الذي يتولد عن التحليل المقاصدي- حاكماً على تصور الواقع بكل أبعاده المادية والمعنوية، و حاكماً على تصور التاريخ الإنساني في كل أزمانه وفي كل أنحاء المعمورة، وكذلك على تصور المستقبل والتخطيط له في كل الأبعاد.

الوعي بالواقع: كيف نتصور الواقع المعيش

تهدف المنهجية المقاصدية إلى تحرير العقل الإنساني - والإسلامي من باب أولى - من التصورات للواقع في كل أبعاده وتفاصيله وقضاياه بناء على معايير ومقاربات وفرضيات ومصطلحات تتمثل فيها التحيزات الإنسانية الخالية من سلطان الوحي والمنقطعة عن مقصد العبادة بروافده، وحقيقة الدين بشموله، بل وتنقل المنهجية

المقاصدية التصور المركب للواقع نقلة معرفية بناء على الوحي بمقاصده ومفاهيمه وفئاته وسننه وقيمه وحججه وأوامره، وتقدم رؤية لذلك الواقع في كل أبعاده المادية والمعنوية، وتتيح للاجتهاد في معناه الشامل أن يقيّم الواقع تقييمًا جديدًا ويسعى لتغييره سعيًا مبدعًا غير مسبوق في كل المجالات والعلوم والأنظمة والظواهر.

والقرآن الكريم يتميز بمنهجية واقعية ولا يفترض وجود مثالي أو (طوباوية) في الحياة الدنيا، فيعلمنا أن الله تعالى يبلونا بالشر كما يبلونا بالخير، وأن الصراع بين الخير والشر دائم دوام الدنيا، وكذلك الجدل بين الإيمان والكفر، والتدافع بين الصلاح والفساد، بل ويؤكد التنزيل الحكيم أن من سنن الواقع أن أكثر الناس لا يؤمنون ولا يعقلون ولا يشكرون، وأن الإنسان ظلوم كفار خُلق عجولًا هلوعًا إذا مسّه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً، إلا المصلين، إلى آخره. ولكن القرآن الكريم والسنة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام يحضان الإنسان أيضاً على القصد والتسديد والمقاربة والتوجه نحو الخير والكمال والفلاح في تغيير الواقع في الدنيا إلى ما هو أقوم، والفوز في الآخرة.

وشبكات المعاني المتعلقة بالفلاح في الدنيا والآخرة واسعة ومركبة، ظهر لنا من البحث في أولوياتها مقاصد مركزية تتعلق بفلاح الإنسانية، ومقاصد مركزية أخرى تتعلق بفلاح الأمة الإسلامية على وجه الخصوص، وهذه المقاصد هي الأساس في صياغة أهداف معيارية لكي نعي الواقع المعيش ونقيّمه إيجابًا وسلبًا حسب درجة تحققها فيه، بل نقيم بها كذلك واقع الفكر والبحث والتعليم والحركة المؤسسية الإسلامية على الأرض. ثم تأتي بعد ذلك التقييم مهمة الوصول إلى خطط بحثية مفصلة وشاملة، ومناهج تعليمية متكاملة ومهنية، وهيئات إفتائية فاعلة، وخطط استراتيجية مؤثرة، وهو ما يتطلب في نظرنا دول ومؤسسات كبرى تتبنى هذه المنهجية والإطار المقاصدي للتصور، ثم تمضي في تغيير الواقع نحو تحقيق مقاصد الإنسانية والأمة.

أما المقاصد القرآنية الكبرى التي تتعلق بالإنسانية - حسب استكشافنا لمواضعها المركزية في شبكة معاني الوحي كما سبق البيان- فهي: عبادة الله، وإحياء النفوس، وتكريم الإنسان، وإقامة القسط، وإصلاح الأرض، وما يتعلق بها ويندرج تحتها من معان أخرى كثيرة، ثم انتخبنا مقاصد مركزية أخرى تتعلق بالأمة - مع مقاصد الإنسانية في حق الأمة أيضاً بطبيعة الحال، ألا وهي: الشهادة على الناس، وتدبر الآيات، ووحدة الأمة، ونصرة المستضعفين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا يخفى ما بين هذه المقاصد كلها من تقاطعات وما يندرج تحتها من مقاصد أخرى قد يركز عليها باحثون آخرون.

أما الوعي بالواقع الإنساني والإسلامي الحالي بناء على هذه المعايير وترجمة ذلك في الفقه والفعل، فتفصيله هو عمل أهل التخطيط المستقبلي على كل المستويات، وهو حديث ذو شجون لا يتسع له المقام وإن كنا سنشير إليه مع طرح دراسات الظواهر كمقاربة أساسية لتصور الواقع والعمل على تغييره من خلال المنهجية المقاصدية.

الوعي بالتاريخ: الفصل الموهوم بين التاريخ الإسلامي والإنساني

وتهدف المنهجية المقاصدية كذلك إلى إعادة تشكيل الهوية الإنسانية - والإسلامية من باب أولى - عن طريق إعادة تصور التاريخ الإنساني والإسلامي، صعودًا وهبوطًا للحضارات بناء على معايير الوحي، وتمجيدًا وتهوينًا للشخصيات والدول والحضارات بناء على تصور أصيل يستند إلى مركزية الوحي في المعرفة الإنسانية، ومركزية المقاصد والمرادات الإلهية في تقييم النشاط الإنساني الفردي والجمعي والحضاري.

بل إن علم (تاريخ الإسلام) نفسه بحاجة إلى إعادة صياغة بناء على مفهوم الإسلام في الوحي نفسه كفطرة لكل المخلوقات ودين لكل الأنبياء والمرسلين وأتباع الحق في كل زمان من لدن آدم إلى محمد عليهم جميعًا السلام، فتاريخ الإسلام إذن هو تاريخ موحد للإنسانية وعلاقتها بالحق، وفي كل مكان عاشت فيه البشرية وليس فقط في جزيرة العرب وما حولها ولا فقط في بلاد الأغلبيات المسلمة بعد عصر الرسالة المحمدية،

ولابد من إعادة كتابة وتقييم التاريخ الإنساني كله بهذا المعنى بناء على الرؤية الكونية التي يشكلها التصور المقاصدي من الوحي بمقاصده ومفاهيمه وفئاته وسننه وقيمه وحججه وأوامره. ليس هناك فصل في هذا التصور للتاريخ الإسلامي بين تاريخ الشرق والغرب، ولا الشمال والجنوب، ولا بين تاريخ الإسلام وتاريخ غيره من (الديانات)، بل يشمل تاريخ الإسلام أتباع الإسلام الحق من أتباع الأنبياء في كل مكان وزمان ولو كانوا قبل محمد ﷺ، ولا فصل هنا بين الدراسات التاريخية للمناطق والقبائل والوطنيات والاعتبارات السياسية المصطنعة الأخرى التي ما أنزل الله بها من سلطان، إلا ما كان من إسهام لأي من هذه الفئات في مسيرة الدين الحق - وهو الإسلام في كل زمان - لتحقيق مقاصد الخالق من الخلق.

وإعادة صياغة الوعي التاريخي عن طريق هذه المنهجية أقرب لفهم الصراع بين الحق والباطل، وذلك حتى تسعى الإنسانية لإصلاح الواقع وتحقيق الفلاح في المستقبل، في ظل هوية إنسانية ربانية توحيدية لم تزور مع تزوير التاريخ الذي يكتبه المنتصرون بعد كل صراع، والذين قد لا يتورعون - كما علمنا القرآن - حتى عن قذف الأنبياء بالكفر أو كتمان ما أنزل الله من كتب، وهذا الوعي بالتاريخ ضروري كذلك من أجل تجديد العلوم الإنسانية في كل مجالات الحياة وليس فقط في (تخصص) التاريخ، إذ أن التصور الدقيق والسليم للسياقات التاريخية شرط للمراجعات النقدية للتراث الإسلامي والإنساني في كل مجال وتخصص في كل العلوم، والمراجعة النقدية لتاريخ الأفكار ذات العلاقة بكل تخصص هي أساس من أسس الدراسات النقدية التخصصية في كل المجالات، كما يأتي الحديث عنها لاحقاً.

الوعي للمستقبل: تصور الفلاح انطلاقًا من الوحي

وإذا انضبط الوعي بالتاريخ والوعي بالواقع بضوابط المنهجية المقاصدية المبنية على الوحي ومن خلال التصور السليم للأشياء والمعاني، فستنضبط معهما المحاولات الاستشرافية للمستقبل، والتي تعاني - خاصة في الفكر الإسلامي- من ضعف منهجي

عميق، إذ ننطلق أحياناً من تصورات غير أصيلة تسعى لتحقيق (النجاح) في المستقبل بناء على تصور غير سليم لهذا النجاح في الماضي أو الحاضر، كتصور كثير من المسلمين للنجاح في نظم المُلْك في ماضي المسلمين بناء على بطش الدولة وثروة ملوكها وعظمة قصورهم في مقابل عدل الدولة ومصلحة الأمة وكفاية الرعايا، أو تقييم نظم الإدارة في مرحلة ما بعد الاحتلال بناء على معايير التنمية أو الدخل القومي أو الحرية الاقتصادية وما إلى ذلك، في مقابل حقوق وكرامة ومصلحة الإنسان كما يتصورها الإسلام، وتلك المعايير الفاسدة أساسها تصورات لأهداف ورؤى متناقضة أصلاً مع منظومة الأهداف والرؤى الإسلامية المؤسسة على الوحي.

وإعادة صياغة الوعي المنشود لبناء المستقبل عملية ضرورية للإنسان عموماً وليس فقط للمسلمين، إذ أن إصلاح المستقبل (الإسلامي) لا ينفصل في الرؤية السليمة عن إصلاح المستقبل للبشرية جمعاء، وشبكة معاني مقاصد إصلاح الإنسان والأرض في الوحي وما يتعلق بها من معان كثيرة هي نفسها رؤية لنظام فطري وسنني إنساني وليست أدلوجات متحيزة للمسلمين، ومجالها بطبيعة الحال لا يقتصر على ظاهر الحياة الدنيا ومتاعها - على أهميته - بل يشمل (الفلاح) كمفهوم من مفاهيم الوحي بكل أبعاده في الدنيا والآخرة.

أصول الاجتهاد

المقدمة التأصيلية الثالثة في هذا الفصل - والتي هي أيضًا من أهم نتائج تطبيق المنهجية- تتعلق بإعادة صياغة أصول الاجتهاد الإسلامي من حيث هذه الأبعاد الثلاثة: المفهوم والفئات والحصيلة، والذي تهدف المنهجية المقاصدية الجديدة إلى إعادة الاجتهاد إلى مفهومه الصحيح ومجاله الشامل لكل ظواهر الحياة على كل المستويات، ولكل فئات المجتهدين في كل المجالات وبمستوياتهم وقدراتهم المختلفة، ونعود في تلك المراجعات إلى مفهوم العلم والفقه بتصورهما الشمولي في الوحي كما ذُكر آنفاً، متجاوزين بذلك المفهوم الاختزالي الشائع للاجتهاد الذي يحصره في الاجتهاد

الفقهي بالمعنى المذهبي التاريخي، والمفهوم الاختزالي الشائع للمجتهدين الذي يحصرهم في معنى في فئة الفقهاء بالمعنى المذهبي لا بالمعنى الواسع للفقه كما هو في الوحي، ويحصر محصلته في أحكام جزئية تجيب على أسئلة جزئية حول التصرفات في وقائع معينة، وليس الفقه كنظريات كلية حاكمة على الواقع بكل تركيبه ومؤسساته وتجليات الأفكار فيه.

مفهوم الاجتهاد

الاجتهاد الإسلامي الحقيقي إذن هو بذل الجهد في كل مجالات المعرفة الإنسانية، إذ أن مفهوم الفقه في الوحي مفهوم شامل وفئة الفقهاء في الوحي فئة شاملة ولا تقتصر على علم معين ولا على فئة من (رجال الدين). والاجتهاد المقاصدي الذي ندعو إليه هو الاجتهاد الإسلامي الشامل لا في تاريخ علم المقاصد ونظرياته فحسب، بل في كل أنواع العلوم النظرية والتطبيقية، من خلال المنهجية المقاصدية ومن أجل تحقيق المقاصد في الواقع المعيش.

والاجتهاد المقاصدي ينطلق من المنهجية المقاصدية التي نعرضها ببعض التفصيل في الفصول التالية، ويراعي الوصايا القرآنية المنهجية، ألا وهي وضع التنزيل الحكيم في السلطان والمكانة المركزية اللائقة به في مقابل اجتهادات البشر، واتباع الرسول ﷺ واعتبار سنته - إذا ثبتت- جزء أصيل من الوحي لا يجوز الإعراض عنه، وإعمال العقل والإرادة الإنسانية الحرة، لا التقليد الأعمى للبشر دون دليل أياً كانوا، وقصد الإحاطة ومحاولة الوصول إلى الشمول منهجياً، لا التجزيئ في التناول أو التبرير للواقع، وأخيراً العمل بالعلم وتحويله إلى واقع لا الاكتفاء بمظاهره وشكلياته.

والعلوم والمجالات والتخصصات التي تشملها المنهجية المقاصدية بالتجديد وإعادة الصياغة هي كل العلوم والمجالات والتخصصات المعروفة لإنسان اليوم في معاهد التعليم والبحث ومؤسسات الفعل الجمعي في كل مناحي الحياة، إلا أنه من باب وضع الضوابط لأنواع المجتهدين ولحصيلة الاجتهاد فإنه لابد هنا من تقسيم مبدئي

للفقه إلى مساحات متمايزة ولو كان بينها تقاطعات وقضايا مشتركة، وذلك في بُعدين: بُعد الثبات والتغير أي تحديد مساحات الثوابت والمتغيرات، وبُعد المجال الذي يتناوله الفقه بين الشعائر والتخصصات والظواهر والمؤسسات، وهذه كلها دوائر متقاطعة على أي حال.

أما بُعد الثوابت والمتغيرات، فلابد في الاجتهاد المعاصر أن يعرّف الثوابت بوضوح لكي يثبّتها ويحافظ عليها، وأن يعرّف مساحات المتغيرات حتى يفتح مجالات النظر الجديد فيها. وبينهما متشابهات قد تختلف الآراء في تقسيمها بين الثبات والتغير، وهذا مجال مفتوح للاجتهاد والأخذ والرد وهو من طبيعة البحث العلمي وطبيعة الإسلام أصلاً. ولكن أقسام الثوابت بشكل عام هي العقائد الأساسية - وهي غير التفصيلات الكلامية التي تختلف فيها الأنظار، والشعائر - أي شؤون التعبد المحض ولو تأثر التطبيق في الواقع بحال الفرد أو المجتمع وتغيرات الزمان والمكان، والمعاني الكلية المركزية التي لا تقبل النقض كالمقاصد العامة التي ذكرناها، والمفاهيم الأصيلة من الوحي، وما يتعلق بهما من فئات وسنن إلهية وقيم نص عليها الوحي وأعطاها سلطاناً خاصاً.

وأما المجال الذي يتناوله الفقه فتحديده مهم حتى يتصدى كل مؤهل لما هو مؤهل له، وحتى ينضبط فتح المجال للاجتهاد لكل ذي نظر وتأهل، ويمكن أن نقسم مجالات الاجتهاد الفقهي المعاصر إلى مجالات أربعة متقاطعة الدوائر، ألا وهي الشعائر والتخصصات والظواهر والمؤسسات.

أما الشعائر فالاجتهاد لا يكون في أصلها لأنه غالباً ما يقع تحت الثوابت الراسخة، ولكن يكون الاجتهاد في تفاصيلها التطبيقية في الواقع وفي آثارها على الإنسان والمجتمع والأرض مما يحتاج إلى بحث واجتهاد، وتشمل الشعائر أفعال وأقوال التعبد المحض التي ثبتت في الوحي واستقرت منذ عصر الرسالة، وتشمل الذنوب الأفعال والأقوال التي ليست مجالاً لاختلاف الأنظار ولا الظروف، وتشمل كذلك

غالباً المقدرات العددية المحكَمة، وهو موضوع مركب وله تفاصيل. إلا أن هناك أهمية خاصة في واقعنا لتفعيل كل تلك الشعائر الثابتة والعودة بها إلى مفهومها الأصلي الذي يزرع وينمي القوة والأخلاق في نفوس مقيمي هذه الشعائر.

وأما ما اصطلح في الماضي على وسمه بالمعاملات فهو في واقعنا يقع تحت دوائر ثلاثة هي في حد ذاتها مقاربات مختلفة لتلك المساحات التي تشتبك فيها الثوابت والمتغيرات: الدراسات التخصصية، و دراسات الظواهر، ودراسات المؤسسات.

أما المقاربة التخصصية فلابد من إعادة صياغتها حتى تندرج كلها تحت الدراسات الإسلامية وتتماهى معها. فمثلاً، لابد أن تتم الدراسات الاقتصادية من منطلق إسلامي بغرض أن يتماهي باب الاقتصاد الإسلامي وتحته المعاملات المالية الإسلامية مع تخصص الاقتصاد، دون تجزيئ ولا تبرير ولا تناقض ولا تفكيك ولا تقليد أعمى دون نقد على أصول المنهجية، أي أن يصبح فقه الاقتصاد هو نفسه تخصص الاقتصاد من المنطلق الإسلامي، ويشتمل على نقد التصورات والنظم غير الإسلامية على اختلاف أشكالها، وبالتالي تتحول الدراسات الاقتصادية الإسلامية من الفلسفات الرأسمالية - وهي المنهجية السائدة في أصولها النظرية الآن - إلى منهجية أصيلة ذات مفردات وتصورات إسلامية.

وقس على ذلك كل التخصصات المعاصرة كالسياسة والقانون والفنون والطب وباقي العلوم الاجتماعية والتطبيقية والطبيعية والإنسانية على أنواعها، بل وتشمل إعادة الصياغة المقترحة التخصصات التي اعتبرت دراسات إسلامية خالصة كأصول الدين أو السياسة الشرعية أو العمارة الإسلامية مثلاً، فعلى المتخصصين فيها أن تستوعب أبحاثهم ومناهجهم التعليمية منتوج التخصصات المعاصرة ذات العلاقة لتوظيفها وإعادة صياغتها في بوتقة الفقه الإسلامي وتحت التخصصات الإسلامية أي التخصصات من المنطلق الإسلامي ولو لم تسمى (إسلامية) كدراسات الدين والسياسة والعمارة في المثال السابق. وللحديث تفاصيل وبقية تأتي ضمن مناقشة إعادة صياغة العلوم والمناهج من منطلق المنهجية المقاصدية المطروحة.

وأما دراسات الظواهر ودراسات المؤسسات فهما فرعان جديدان مهمان لتطوير دراسات الفقه الإسلامي وتوسيع دوائرها لتشمل كل أبعاد الواقع المعيش، فمن الفقه الإسلامي الرشيد السليم أن تُدرس الظواهر المعاصرة كالإلحاد والأوبئة والاستبداد والفقر وفئة الواحد بالمائة والدول الوطنية وحركات العدالة واللغات والمجتمعات وأزمة البيئة والبنوك والإعلام البديل وغيرها من الظواهر المعاصرة الكثيرة، تُدرس بشكل تكاملي ليس فقط من باب البحث عن إجابات للأسئلة (الشرعية) أي ما يتعلق بالأخلاق الفردية والجمعية، بل قبل بحث تلك الأسئلة علينا أن ندرس أصول تلك الظواهر أي كيف نتصورها أصلاً وما هي تجلياتها في الواقع المعيش من المنطلق الإسلامي وليس من غيره من المنطلقات، وعلاقة ذلك بالمقاصد كما سيأتي تفصيلاً في ثنايا عرض المنهجية.

والفقه الذي يمكن أن يطلق عليه (مؤسسي) أي يتعلق بأنواع وأبعاد المؤسسات والنظم المعاصرة، هو فرع جديد للفقه على درجة كبيرة من الأهمية حتى يتنزل الفقه الإسلامي إلى فعل على الأرض وإلى خطط تؤثر في الواقع المعيش. وله محددات منهجية يأتي عرضها في مواضعه.

فئة المجتهدين

فئة المجتهدين - بناء على كل ما سبق- تشمل كل ذي جهد علمي فردي أو جمعي أو مؤسسي، في كل أنواع العلوم والفنون ومجالات الأفكار والأصول والتخصصات والظواهر - في طيف واسع كل حسب شاكلته وقدراته ومستواه، بين المجتهد المؤهل للبحث النظري أو التطبيقي في التخصصات أو الظواهر أو المؤسسات من أجل تقدير المصالح والمفاسد ووضع التوصيات الفردية والجمعية والمؤسسية، وبين المجتهدالمؤهل لإصدار أحكام قاطعة بالتحريم أو الوجوب - وما بينهما من مراتب- انطلاقاً من خبرة موسوعية عَدّد ثم تعدى بها التخصصات، وجمع بين علوم الوحي والأصول وعلوم النظر والتطبيق.

والشرط الأساس في كل مستويات وضروب الاجتهاد المذكورة هو التأهل بالرصيد المعرفي اللازم وسلامة المنهجية وأصالة التصور ونضوج الدُربة، وأن يلتزم المجتهد بالعلم الذي يتعلمه من الوحي صانعًا للتصورات في أبعاد المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن الإلهية والقيم والحجج والأوامر، وحاكمًا على الأطروحات والنظريات في كل التخصصات وتصور الظواهر التي يخترعها البشر، وهذه المنهجية تستهدف إذن في رؤيتها الطموح للمدى البعيد أن تعيد صياغة المنظومة الاجتهادية الإسلامية، ومنها إلى إعادة صياغة المنظومة المعرفية الإنسانية برمتها - بحثًا وتعليمًا وفعلًا، وتوجيهها نحو الوحي ومفاهيم الدين والعلم والفقه الشاملة فيه، **(وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّه بِعَزِيزٍ)** [إبراهيم: ٢٠].

حصيلة الاجتهاد: النظريات والمبادئ الحاكمة

حصيلة الاجتهاد المنشود هي بالأساس نظريات ومبادئ كلية، كما سيأتي البيان، وهذه النظريات والمبادئ تتنزل في دائرتين - ولا يخلوان من تقاطع كذلك، إحداهما دائرة واسعة تشمل أغلب الأبحاث الفقهية المطلوبة لعصرنا ومحصلتها تقدير المصالح والمفاسد حسب فهم مستوعب وتصور أصيل، ويتبع ذلك وضع التوصيات الفردية والجمعية والمؤسسية بناء على تلك التقديرات للمصالح والمفاسد، وأما الدائرة الأخرى من الاجتهاد فهي لإصدار لأحكام قاطعة بالتحريم أو الوجوب لفعل معين انطلاقاً من تنزيل الأصول والمبادئ على الواقع المعيش في أي من تجلياته. فيصبح الفقه المنشود إذن هو: العلم بالأحكام التكليفية والمصلحية القلبية والعملية من نظرياتها ومبادئها الكلية التي تولدت من تكامل أدلتها التفصيلية.

وقد يصعب أحياناً تصور هذا النوع من (الفقه) الذي يستهدف إنتاج (نظريات ومبادئ كلية) ثم ينبني عليها تقديرات المصالح والمفاسد أو تقديرات الأحكام التكليفية حسب مجالها، وليس فقط (أحكاماً شرعية عملية من أدلتها التفصيلية) كما هي في الأصول التقليدية. ولكن هذه الحصيلة للاجتهاد هي نتيجة مباشرة

للنقلة المنهجية التي تستهدف المنهجية المقاصدية إحداثها في الواقع الفكري والعملي، أي أن ينطلق الفقه بالمعنى الواسع له من الكليات والنظريات والمبادئ والتصورات المركبة إلى تقدير المصالح والمفاسد أو الأحكام العملية الجزئية، وليس العكس.

وليس في ما نطرحه هنا تجاوز لمفهوم الأحكام الشرعية بطبيعة الحال، فهي جزء أصيل من الدين، ولكن الاجتهاد في النظريات والمبادئ قبل الحكم على الأحكام الشرعية سيمكننا من وضع تلك الأحكام في الإطار الشامل الصحيح، فالأوامر والنواهي الشرعية - خاصة في خارج دائرة الشعائر - لابد أن تنطلق من تصور مقاصدي ومفاهيمي وفئاتي وسنني وقيمي وحججي سليم حتى يمكن تقدير المصالح والمفاسد بوعي، وقد تحرم أو تتوجب مؤسسة معينة أو منظومة كاملة سياسية أو اقتصادية أو علمية بعد تصورها جيداً وتقدير مصالحها ومفاسدها.

***

الفصل الرابع

خطوات الاجتهاد: الخماسية المنهجية

غرض هذا الفصل هو عرض مختصر للرحلة التي خضنا غمارها بفضل الله تعالى من أجل بلورة التصور المركب الذي يقع في قلب المنهجية المقاصدية، ثم عرض خطوات المنهجية المقاصدية في إطارها العام، تلك الخطوات التي يسلكها المجتهد من أجل الإجابة على الأسئلة العلمية والعملية المطروحة والوصول إلى النظريات والمبادئ المقاصدية المنشودة، والتي هي مدخله لتقدير المصالح والمفاسد أو تقرير الأحكام الشرعية حسب طبيعة البحث.

الفرق بين المنهجية والتصور النظري

التصور النظري يتركب من سباعية من العناصر استنبطناها من دراسة مقاصد الوحي من خلال دورات التدبر كما نفصل تاليًا، وهذا التصور في تركيبه الكلي من معاني الوحي يتمثل فيه الدين بشموله وتفاصيله جميعاً أو يشكل - بالمصطلح المعاصر - رؤية كونية كاملة، ولكن المتدبر للوحي لا يصل إلى كل العناصر دفعة واحدة بل المتدبر في عملية مستمرة لاستكشاف الوحي الكريم، تتنامى حصيلتها كلما اعتنى بمعاني التصور وتوسع إدراكه لعناصره التفصيلية وعلاقاته البينية، فإذا تصدى المتدبر لعملية الاجتهاد المقاصدي بناء على قصد معين فإنه يختار جزءًا من تصور الوحي المركب الكلي ويضعه كتصور مركب للقضية أو السؤال المطروح وذلك نظرًا لمحدودية القدرة البشرية على الإحاطة بكل العلاقات التي لا تتناهى في الوحي.

أما المنهجية فهي مصدر صناعي من (منهج) وأصله (نهج) - اسماً أو فعلاً - بمعنى الالتزام بطريق واضح واتخاذ هذا الالتزام سمتاً للباحث يؤكده ويبالغ فيه، ومعالم هذا الطريق هي مجموعة الخطوات المتشابكة التي يسلكها المجتهد من أجل الإجابة على الأسئلة أو معالجة القضايا في مجالات الدراسة المختلفة، والتصور المركب هو حصيلة خطوة من هذه الخطوات، وهي تركيب شبكة المعاني التي تنتج من دورات التدبر في الوحي الكريم، فإذا استقر التصور المركب للسؤال البحثي تيسر نهج الخطوات للوصول إلى الإجابات والنظريات والمبادئ بناء على ذلك التصور.

دورات التدبر

كان البدء بالعزم على استكشاف الوحي بقصد الإجابة على أسئلة العصر المنهجية، كما ذكرنا في المقدمات. ثم تلا ذلك خطوة سلكناها منذ البداية للإجابة عن أسئلة ماهية عناصر التصور وطبيعة الخطوات المنهجية، وهذه الخطوة ينبغي لكل إنسان - فضلاً عن المجتهد - أن يتخذها ديدناً في رحلته البحثية، ألا وهي دورات للتدبر في كتاب الله ومعه ما صح عن رسوله ﷺ من حديث. وهذه الدورات هدفها أن نبحث عن عناصر التصور المركب أو مكونات التصور النظري للمسألة - أي مسألة - كما يرسمها الوحي.

وأهمية التصور معروفة في علوم الأصول والمنهجيات كلها، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره كما تقول القاعدة، ولكن (التصور المركب) الذي نسعى إليه هو تعريف أبعد من التعريفات الحدّية والرسمية والاسمية والوظيفية المباشرة، ويختلف كمصطلح جديد أردنا به أن يدل على معنى جديد.

أما التصور المركب كمصطلح فقد اقتبسناه من قول الله تعالى: **(فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ)** [الانفطار: ٨]، فالإنسان نفسه صورة مركبة، وتصورها لا يدرك بتعريف بسيط أو نظرة جزئية وإنما يحتاج إلى تركيب عدد من العناصر والأبعاد التي تتكامل لتؤدي ذلك التعريف، ويدل على ذلك إضافة لفظة (المركب) إلى مصطلح التصور، حتى يتولد وينشأ التصور الكلي بناء على تفاعل الجزئيات وتكاملها وما تقصد إليها بمجموعها، اتساقاً مع المنطق التواصلي المقاصدي.

وأما التصور المركب نفسه فقد سألنا سؤالاً منهجياً متعلقاً بالآية المذكورة، ألا وهو: ما هي مكونات وأبعاد تلك الصورة المركبة للإنسان كما يكونها الوحي في وعي المتدبر له؟ وبحثنا في تصور الوحي للإنسان إلى أن خرجنا من محاولة الإجابة على هذا السؤال المركزي بعلم من الوحي أعاد صياغة جزء مهم من رؤيتنا الكونية، تلك الرؤية التي شابتها شوائب كثيرة في تصور (الإنسان) بكل أبعاده في العلوم المعاصرة

المختلفة، كعلم النفس وعلم الإنسان والاقتصاد والاجتماع والتاريخ والطب والأحياء وغيرها من العلوم، وهي تعريفات كلها جزئية وكثير من معانيها منحرف عن التعريف أو التصور للإنسان كما يعلمنا الوحي إياه.

ثم قسنا على نفس تصور تركيب الإنسان كافة (الصور المركبة) التي فطرها الله تعالى وذكرها أو أشار إليها في كتابه الكريم لتركيب المخلوقات بأنواعها الطبيعية والصناعية، بل وبحثنا كذلك في تصور التركيبات المعنوية في الوحي من قصص وأمثال ووعد ووعيد ورسالات وغير ذلك من موضوعات كثيرة وصور مركبة ندركها من خلال كلمات الوحي وشبكات معانيه، ثم قسنا على ذلك تحليل مماثل لتركيب السور وفقراتها، ووضع ما صح من الحديث الشريف على صاحبه الصلاة والسلام في سياق التحليل، وسألنا أخيراً سؤالاً منهجياً في مستوى تأسيسي أعلى من تلك التفاصيل، ألا وهو: ما هي المكونات المشتركة في كل تلك الصور المركبة في الوحي لكل هذه المعاني والمباني؟ أو: كيف يعلمنا الوحي أن نتصور شيئاً ما؟

وللإجابة على هذا السؤال عدنا إلى مفتاح العلم كله، وهو العلم بالله تعالى، أي إجابة: كيف يعلمنا الوحي عن الله ﷻ؟ ما هي المعاني التي تشكل معرفتنا بالله تعالى على المستوى المنهجي؟ وحين اتجهنا إلى كلام الله تعالى باحثين، وبدأنا بالآية الأولى بترتيب المصحف (**بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ**) [الفاتحة: ١]، ثم بترتيب النزول (**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**) [العلق: ١]، وجدنا البداية بـ (الاسم)، وأسماء الله تعالى (الله) ثم (الرَّحْمَـٰنِ) ثم (الرَّحِيمِ) وصلتنا بالأسماء الأخرى، (**وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا**) [الأعراف: ١٨٠]، كالملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، إلى آخر الأسماء التي بها نتعرف عليه سبحانه.

ثم إذا تتبعنا المنطق التواصلي - مع دورات التدبر في الكتاب الكريم - وجدنا صلة بين هذه الأسماء الحسنى وتعليم الله تعالى لآدم: (**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**) [البقرة: ٣١]، واستنبطنا أن الأسماء إذن هي مفاتيح العلوم، ولها صلة بالوسوم أو السيَم التي تدلنا على

معاني مركبة من خلال النظر والفكر، كما قال تعالى: **(إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ)** [الحجر: ٧٥]، و**(تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ)** [البقرة: ٢٧٣]، ولها علاقة بكلمات الله تعالى: **(قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مدداً)** [الكهف: ١٠٩]، وعرفنا أيضاً أن الأسماء نفسها ينبغي أن تكون من الله تعالى حتى يكون لها سلطان من الحق، وإلا فهي مخترعات وظنون من البشر تصيب وتخطئ. **(إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ)** [النجم: ٢٣]، فوصلنا إذن من هذا البحث إلى أن الاسم أو الوسم يدل على ما يمكن أن نطلق عليه باللغة المنهجية المعاصرة: المفهوم، وتولد عندنا معنى أن المفاهيم هي من العناصر التي يقصد البيان الإلهي منهجياً إلى تعليمنا إياها حتى نتصور الأشياء تصوراً سليماً.

ثم انطلقنا في دورات التدبر مستمرين في رحلة التعرف على الله تعالى ومستصحبين المنطق التواصلي المقاصدي، فوجدنا معنى المرادات الإلهية واضحاً في التعرف على الله تعالى، فهو يذكر في مواضع كثيرة من كلامه مراداته من أفعاله تعالى بما فيها تعليمنا عنه سبحانه: **(مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ. لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ)** [الحديد: ٢٢-٢٣]، فعلّمنا عن هذا الكتاب لغرض، **(وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)** [الذاريات: ٥٦]، فعلّمنا أنه خلقنا بغرض عبادته، **(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)** [البقرة: ١٨٥]، فيقصد بنا لليسر ولم يقصد لنا العسر، وهكذا في خلق الليل والنهار بقصد السكن وابتغاء الفضل ولنعلم عدد السنين والحساب وللتفكر والتدبر والتسخير، ولكي نشكر ونعبد ونؤمن ونتذكر، وخلق الجبال رواسي، والرياح لواقح ومبشرات ولتجري الفلك في البحر ولنبتغي من فضل الله، إلى آخر ما ذكرنا سابقاً. فوصلنا إذن إلى أن المقاصد هي من تلك العناصر المنطقية والضرورية لتصور سليم.

ثم لاحظنا أن المفاهيم التي تتعلق معانيها بالله ﷻ كالإيمان والكفر والنفاق والإحسان والصدق والعلم والحكم، ترتبط في التصور الذي يعلمنا القرآن إياه بفئات تشترك مع تلك المفاهيم في أصولها اللغوية وفي دلالاتها المعنوية، كالمؤمنين والكفار والمنافقين والمحسنين والصادقين والعلماء والحكام، وهكذا. فوصلنا كذلك إلى أن الفئات هي من تلك العناصر المنطقية والضرورية لتصور سليم.

ووجدنا مع دورات التدبر أن أسماء الله تعالى ترتبط أيضاً بمجموعة من القيم التي تتجلى في حياة الإنسان، بل إن الله تعالى ينص على هذا الربط في عدد من المواضع من التنزيل الحكيم، كما قال: **(وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)** [النور: ٢٢]، وذكّر تعالى الرسول ﷺ بنعمته عليه فقال: **(أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى. وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى. وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى)** [الضحى: ٦-٨]، ثم أمره أن يحسن إلى نفس أصناف الناس كما أحسن الله إليه فقال: **(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ. وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ)**، ثم إن من كلام النبي ﷺ: (إن الله جميل يحب الجمال - مسلم ٩١)، إلى غير ذلك، ويأتي لاحقاً كذلك تحليل أوسع للقيم في الوحي.

ثم لاحظنا أن من المعاني المركزية في النسق القرآني فيما يتعلق بالله ﷻ معنى السنن الإلهية، وهي النظام المتكامل من القوانين التي جعلها الله تعالى بقدرته وتقديره حاكمة على حركة الكون في كل أبعاده المادية ومجتمعات الإنسان كذلك، وهي لا تتبدل ولا تتحول حسب التعبير القرآني، **(فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا)** [فاطر: ٤٣]، **(سُنَّةَ ٱللَّه ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّه تَبْدِيلًا)** [الفتح: ٢٣]. والسنن الإلهية لها أبعاد وتجليات نعرضها لاحقاً كذلك.

وكما نسب الله تعالى السنن إلى نفسه نسب كذلك الحجج إليه سبحانه، فقال: **(قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ)** [الأنعام: ١٤٩]، وقال: **(وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ)** [الأنعام: ٨٣]، كما نسب - في نفس الباب- الآيات والبراهين إلى نفسه سبحانه، فجمعنا ذلك في أصل سميناه الحجج يشتمل على العمليات المنطقية العقلية والحجج والبراهين والأدلة التي هي جزء من التصور المركب للأمور من منطلق الوحي.

وأخيراً وليس آخراً، فالأمر مفهوم قرآني كبير وهو أيضاً مما نسبه الله تعالى إلى نفسه، فقال: (**أَتَىٰ أَمْرُ اللَّه فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُون**) [النحل: ١]، وقال في معنى آخر للأمر: (**الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**) [البقرة: ٢٧]، وقال في معنى الأمر المباشر أي الذي يتعلق بالأفعال امتثالاً لهذا الأمر: (**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**) [النساء: ٥٨]، وقال: (**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ**) [النحل: ٩٠]، فأمر ونهى، كما يتصل الأمر والنهي بمفاهيم أخرى كالتحريم (**وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ**) [الأنعام: ١١٩]، والوصية (**يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ**) [النساء: ١١]، والفرض (**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ**) [التوبة: ٦٠]، والكتابة (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ**) [البقرة: ١٨٣]، والحد (**تِلْكَ حُدُودُ اللَّه فَلَا تَعْتَدُوهَا**) [البقرة: ٢٢٩]، وغير ذلك، وهذه الأوامر والنواهي هي مدار حسن وقبح الأشياء، ومدار العلم والعمل، مما أوصلنا إلى الأوامر والنواهي كأصل سابع وأخير في التصور المركب للأشياء وهو الأوامر والنواهي المتعلقة بها.

وقد طبقنا نفس التحليل لعناصر التصور على عدد من موضوعات القرآن الكريم فلم تخرج استنتاجاتنا عن السباعية التصورية التي وصلنا لها. لنأخذ هنا تحليلنا للقصص القرآني كمثال مختصر يدل على ما سواه، فقد وصلنا مع دورات التدبر إلى أن القصص منهجياً تستهدف مقاصد محددة، أي أن المقصود من القصص بيان معاني غائية معينة، كالعبادة والتقوى والشهادة لله والتعاون على الخير وإصلاح الأرض وإقامة القسط وغيرها من المقاصد، وقد ضُربت أمثلة لكيفية تحقيق تلك المقاصد في سياق كل قصة.

ثم تقصد القصص كذلك إلى بيان مفاهيم معينة، كالإيمان والكفر والنفاق والحكم والأمر والأمة والرزق والشورى والطاعة والمعصية وغيرها من المفاهيم، متمثلة كذلك في واقع حي، وتقصد منهجياً إلى تصحيح تصورنا لتلك المفاهيم إن كان منحرفاً.

وتقصد القصص إلى بيان صفات فئات معينة من الناس كالمؤمنين والكفار والمنافقين والمترفين والشهداء والصالحين والأنبياء والصادقين والكاذبين وبعض الأقوام المذكورين بأسمائهم، وكيف يفكرون ويتفاعلون ويتصرفون.

وتقصد القصص إلى بيان سنن الله تعالى في فطرة الناس وفي حركة المجتمعات ومسار التاريخ، كسنن الابتلاء وسنن النصر وسنن الهزيمة وسنن التغيير وسنن الرزق وسنن التنوع وسنن الإيمان والكفر وغيرها من السنن.

و تقصد القصص إلى بيان مجموعة من الأخلاق الحسنة والسيئة متمثلة في قيم في واقع أبطال القصة، كالعفة والتبرج، والتواضع والتكبر، والصدق والكذب، والنفع والضرر، والجمال والقبح، والقسط والطغيان، والكرم والبخل، وغيرها.

وتقصد القصص إلى بيان مجموعة من الحجج العقلية التي هي براهين على الحق وترسم معالم طريقة التفكير للوصول إليها، كالغائية في ارتباط الأفعال بالغايات، والسببية في ترتب النتائج على الأسباب، والكلية في تكامل الأجزاء في كليات، وتعدد أبعاد الأحداث والشخصيات، وتقصد القصص كذلك إلى بيان فساد بعض المغالطات المنطقية التي يطرحها المجادلون ليحرفوا الناس عن الحق، كمغالطات السببية الكاذبة والطعن الشخصي وشهرة الفكرة والاستقواء بالسلطة على المنطق والتماس المشاعر دون الحجج وغيرها.

وأخيراً يقصد القصص في الوحي قرآناً وسنة إلى بيان التشريعات العملية والأوامر والنواهي الإلهية المباشرة متمثلة في تصرفات الناس فعلاً وتركاً، كإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله وتجنب القتل والسرقة والزنا، إلى آخره.

وعلى نفس المنوال تدبرنا بقية الموضوعات والمحاور، حتى وصلنا إلى ما سميناه بالمقاصد المنهجية للوحي، ألا وهي: تحقيق المقاصد، وتصحيح المفاهيم، وتصنيف الفئات، ومراعاة السنن، والتأسي بالقيم، وإقامة الحجج، والعمل بالأوامر. وقد استقرينا خلال رحلة البحث تحت المستوى المنهجي المتمثل في هذه المقاصد السبعة شبكات من المقاصد في مستويات مختلفة من الموضوعات والتخصصات، وأنتج هذا البحث كذلك ما سميناه عناصر التصور المركب أو السباعية التصورية (كما في الشكل)، ألا وهي المقاصد، والمفاهيم، والفئات، والسنن، والقيم، والحجج، والأوامر.

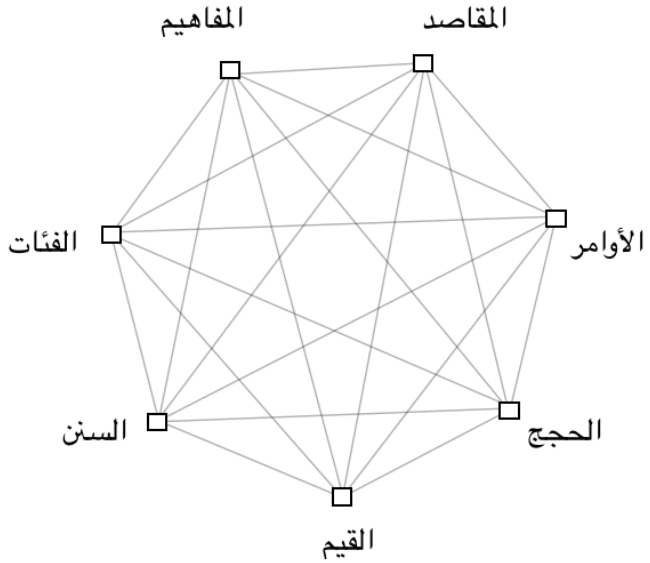

شكل: شبكة التصور المركب

وجدير بالذكر هنا أن تدبر السنة مع القرآن وربط الأحاديث شبكياً بالآيات ومعانيها يحتاج إلى فقه خاص وإلى تجديد في بعض الأطروحات الأصولية التفسيرية والحديثية التي يحتاج بسطها إلى بحث آخر ولو أننا سنشير إليها بإيجاز في مواضعها من هذه الدراسة، ولكن الشاهد هنا هو أهمية تتبع الدراسات القديمة والمعاصرة لمن ضم المكررات والأطراف مما صح عنه ﷺ من حديث حتى يصل مجموع روايات السنة إلى

حوالى ثلاثة آلاف حديث كما ذكر أهل هذا الفن، ثم وصل هذه الأحاديث جميعاً بما يتعلق بها من آيات الله تعالى ومن عناصر التصور السبعة المذكورة.

ودراسات التواصل المعنوي في روايات الحديث ستلقي الضوء على السياقات التاريخية والزوايا الروائية للحديث الواحد الذي رُوي مقطعاً لأغراض التبويب أو لأسباب تاريخية مختلفة، وستسمح بعدم التقيد بالتقسيمات الفقهية التقليدية في تبويب الأحاديث عند الاستدلال بها ووضعها حيث تحتمل معانيها في شبكة معاني القرآن، وستدعم كذلك محاولة التفريق في الأحاديث الموقوفة بين قصد الرواية عن النبي ﷺ وبين رأي الراوي وانطباعاته الخاصة، مع حساسية خاصة في نقد الرجال والمتون أوصلتنا إليها دورات التدبر لروايات الحديث في ضوء محكمات القرآن، خاصة في موضوعات ثلاثة، ألا وهي: السياسة والمرأة والإسرائيليات، كما سنشير لاحقاً ببعض التفصيل.

مكونات التصور المركب

وصلنا إذن إلى استنباط عناصر التصور المركب من المقاصد المنهجية، وهذا التصور هو شبكة من المعاني التي تشكل كلها تصور الوجود نفسه أو ما يسّمى في الفكر المعاصر بالرؤية الكونية، وتصور الوجود مهم في الفقه لأنه يحكم على تصورنا للواقع والتاريخ والمستقبل، وتصور العوالم والأشياء والأشخاص، وتصور المعاني والعلوم والمجالات، وتصور المؤسسات والنظم والحضارات، على مختلف مستويات وأبعاد التصور، والحكم على الشيء فرع عن تصوره كما ذكرنا.

وبناء على هذه المقاصد المنهجية اخترنا أن نعبّر عن هذه العناصر السبعة بالمصطلحات التالية: المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر، وقد انتخبنا تلك المصطلحات السبعة بين أربعة مصطلحات منصوص عليها بحروفها في الوحي، ألا وهي السنن الإلهية في مثل **(وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا)** [الأحزاب: ٦٢]، والفئات في مثل **(أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ)** [الأنفال: ١٦]، والحجج في مثل **(وَتِلْكَ**

حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ) [الأنعام: ٨٣]، والأوامر في مثل **(إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا)** [النساء: ٥٩]، وثلاثة مصطلحات أخرى مستنبطة بمعانيها وشائعة في دراسات الفقه والفكر الإسلامي المعاصر، ألا وهي: المقاصد والمفاهيم والقيم، وهي مصطلحات ليست في الوحي بنصها وإن كانت فيه بجذور كلماتها وأصل معانيها، أي (قصد) في مثل **(وَعَلَى اللّه قَصْدُ السَّبِيلِ)** [النحل: ٩]، و(فهم) في مثل **(فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ)** [الأنبياء: ٧٩]، و(قيم) في مثل **(فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ)** [البينة: ٣].

وشرعنا إذن في استكشاف شبكة متواصلة وواسعة من المعاني بناء على هذه العناصر التصورية السبعة، رابطين إياها بما تعلقت به المعاني من آيات وأحاديث، ومازلنا نركّب من ذلك قاعدة بيانات شبكية على الحاسب كما يظهر في الشكل التالي، وهي شبكة مستمرة في الاتساع والتشبيك مع استمرار البحث ودورات التدبر، ومع ربطها وتفعيلها بشبكات المقاصد البحثية في أنواع الدراسات العلمية المقترحة، كما سيأتي البيان.

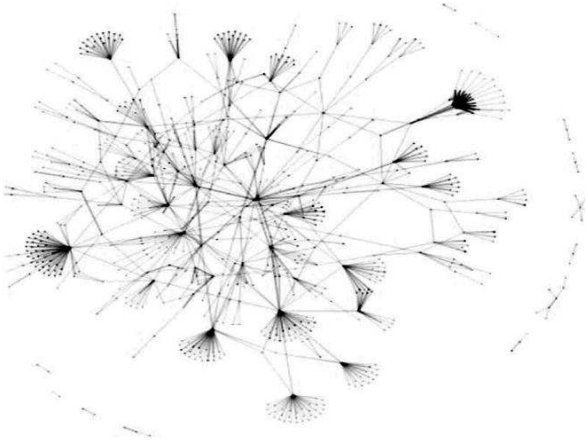

شكل: تصوير توضيحي للتواصل بين عناصر التصور المركب وبين جزئيات الآيات والأحاديث

أطر عامة لإدراك عناصر التصور المركب

الأطر التالية ليست (تعريفات) حدية يقصد بها الحصر بشكل جامع مانع، بل هي - حسب منهجيتنا في مراعاة سنن التواصل المركب وتولد الكليات من الجزئيات - ملامح للمعاني من الوحي التي يمكن أن تصنف تحت باب أو أكثر من هذه العناصر السبعة المذكورة، ذلك لأن التعريف الكامل للعناصر السبعة - المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر - يتمثل في شبكات متداخلة من المعاني فيها حقول ذات حدود مرنة قد تُتصور بشكل مختلف في سياقات مختلفة تتنزل فيها المعاني المجردة، وبينها تقاطعات كذلك لأن المعنى الواحد قد لا يقع بالضرورة تحت عنصر معين متميزاً عن بقية العناصر من كل وجه، فالمعنى المقصود - كالعبادة والعدل والتقوى والإصلاح والشهادة على الناس وإحياء النفس والإحسان - هو أيضاً مفهوم، وقد يكون كذلك سنة إلهية أو قيمة أخلاقية أو حجة منطقية أو أمر أو نهي مباشر، وهكذا. وعليه، فإن ما يلي هي أطر عامة لتصور العناصر المنهجية السبعة. وهذا لا يعني أنه ليس هناك حدود ضابطة أو أطر محددة لتلك التعريفات، بل هناك في كل تعريف معان مركزية ثابتة هي التي نذكرها هنا، ثم إن هناك معان تدور مع التركيبات والتقاطعات حسب ما يستجد للباحث من سياقات.

الإطار العام لتصور المقاصد أنها تتمثل فيها المرادات والغايات التي نفهمها من كلام الله تعالى وسنة رسوله ﷺ نصًا أو استنباطًا من السياقات اللغوية أو الموضوعية، ولو أن الاستنباطات البشرية تخضع لهيمنة المقاصد المنصوصة، والتي يقصد الوحي الكريم إلى بيانها وتحقيقها في الواقع المعيش.

والإطار العام لتصور المفاهيم هي أنها تتمثل في الكلمات العربية التي يعطيها سلطانها ويحدد دلالاتها كلام الله وسنة رسوله ﷺ، منصوصًا عليها بحروفها أو مستنبطة من معاني الوحي للدلالة على معنى معين، ولو أن إدراك المفاهيم البشرية المستنبطة يخضع لهيمنة المفاهيم المنصوصة. ويقصد الوحي إلى بيان المفاهيم وتصحيح ما ينحرف فهمه منها.

والإطار العام لتصور الفئات أنها تتمثل فيها المجموعات الإنسانية وغيرها من الفئات من كل ما خلق الله تعالى، والتي يسميها ويحدد أعضاءها وصفاتهم التي تجمعهم كلام الله وسنة رسوله ﷺ، منصوصًا عليها بأسمائها أو مستنبطة من معاني الوحي، ولو أن إدراك الفئات البشرية المستنبطة كذلك يخضع لهيمنة الفئات المنصوصة، ويقصد الوحي إلى بيان الفئات وتصحيحها وتصنيفها في الوعي الإنساني.

والإطار العام لتصور السنن الإلهية هي أنها تتمثل فيها القوانين المطردة التي جعلها الله تعالى نظامًا في خلقه في حركة الطبيعة أو حياة الناس، كما تظهر في كلام الله وسنة رسوله ﷺ منصوصًا عليها أو مستنبطة من معاني الوحي، ولو أن إدراك السنن المستنبطة يخضع لهيمنة السنن المنصوصة، ويقصد الوحي إلى بيان السنن ومراعاتها في التصور والتصرف الإنساني.

والإطار العام لتصور القيم هي أنها تتمثل فيها أنواع الخير من نفع وخُلق وجمال، والتي يحرص عليها الإنسان وتؤثر في أولويات تصرفاته، كما تظهر في كلام الله وسنة رسوله ﷺ نصًا على معانيها أو مستنبطة من معاني الوحي، ولو أن إدراك القيم المستنبطة يخضع لهيمنة القيم المنصوصة، ويقصد الوحي إلى بيان القيم والتأسي بها في الواقع المعيش.

الإطار العام لتصور الحجج أنها تتمثل فيها الآيات والعلامات على حقيقة البرهان أو قل صحة العمليات المنطقية كما ينص عليها أو تستنبط من كلام الله وسنة رسوله ﷺ، على أن إدراك الحجج المستنبطة كذلك يخضع لهيمنة الحجج المنصوصة، ويقصد الوحي إلى بيان الحجج وإقامتها في عقل وقلب المتلقي للوحي.

الإطار العام لتصور الأوامر - وما يقابلها من النواهي - أنها تتمثل أصلاً في كل معاني (افعل) و(لا تفعل) المتعلقتان بالسلوك البشري، كما يظهر في كلام الله وسنة رسوله ﷺ، نصًا مما يدل على الأمر والنهي أو استنباطًا من السياقات اللغوية أو الموضوعية، على أن إدراك الأوامر المستنبطة يخضع كذلك للأوامر المنصوصة المحكمة، والتي يقصد الوحي إلى بيانها والعمل بها في الواقع المعيش.

أما طرق استكشاف هذه الأصول السبعة من النص عليها أو استنباطها، فلها تفاصيل كثيرة استنبطناها من (دورات التدبر)، ونعرضها باقتضاب في الفصل التالي، إلا أن هذه الأصول السبعة بينها صلات وتقاطعات وعلاقات أصولية من المهم أن تدرس وتحلل، ونعرضها تالياً ضمن الخطوات المنهجية للاجتهاد.

الخطوات المنهجية العامة للاجتهاد

الخطوات المنهجية المقترحة التالية ليست عمليات جامدة يسلكها المجتهد وكأنها خوارزمات حتمية، بل هي معتمدة على قدرات المجتهد ومجال البحث، وهي مسارات متشابكة متصلة ببعضها دون حتمية لترتيبها كما يظهر في الشكل التالي، وقد مررنا بهذه الخطوات في أبحاثنا المقاصدية حسب هذه المنهجية في ترتيب أقرب ما يكون إلى التوازي بينها جميعاً. وكان دليلنا في تحديد تلك الخطوات المنهجية هو الوحي نفسه، إذ تعلمنا منه أهمية إخلاص القصد والنية لله كأولوية في كل عمل، ومنهجية التدبر بربط آيات الكتاب ببعضها عن طريق الإحالات الداخلية لمعانيها على بعضها كما أشرنا سابقاً، وكذلك طريقة ربط الكتاب بعضه ببعض وببيانه من السنة، والتأسي بأسوة الرسول الحسنة عليه الصلاة والسلام، وتعلمنا منه أيضاً منهجية الحوار مع المخالف والمجادل ببيان الحق و رد الباطل، ومحاولة الانطلاق من مشتركات معنوية وعقلية دون تنازل عن الثوابت والأصول، وكذلك التراوح في الحجاج بين الجزئيات والقضايا الخاصة وبين الكليات والمبادئ الحاكمة.

وتعلمنا كذلك أن نتجنب الأخطاء المنهجية التي حذرنا منها الوحي الكريم، مثل الاجتزاء المخلّ أو التعضية، والتقليد الأعمى أو الاتباع دون برهان، والتأويل الذي يبعد عن المحكمات ويدخل من المتشابهات إلى مساحات التحريف المغرض، وكذلك خطأ فصل العلم عن العمل كمثل الحمار يحمل أسفاراً، والتفرق والاختلاف المذموم والتنازع، وكتمان الحق أو بيعه بثمن قليل وكل ثمن للحق قليل، إلى آخر المحرمات المنهجية التي دلنا عليها الوحي. وأدخلنا كل ما تعلمناه من دروس الوحي المنهجية في صياغة الخطوات المنهجية التالية.

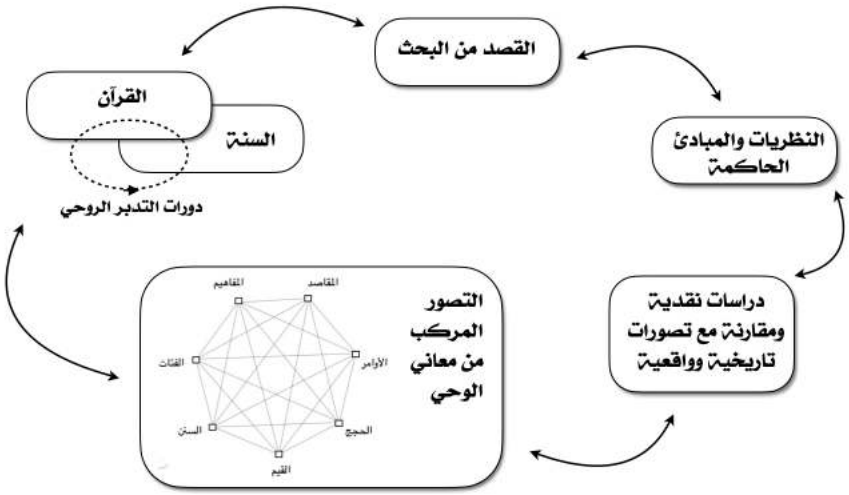

شكل: الخطوات المنهجية العامة

وما نقدمه تعليقاً على هذه الخطوات المقترحة هو مفاتيح منهجية، ذلك لأنه ليس هناك خطوات تفصيلية يمكن أن نصفها بدقة ليحلل بها الباحث كلام الله تعالى فيَصل بالضرورة إلى مستوى من الفهم يستخلص به نتائج حسب خطة موضوعة سلفاً، فكلام الله تعالى ليس ككلام البشر، وآليات التحليل اللغوي الكمية أو الكيفية مفيدة ولكنها لا تؤدي بالضرورة إلى استنتاجات سليمة كما تؤدي في تحليل النص البشري، وما يفتح الله لأولي الألباب والمتقين والمضطرين والمتهجدين وقارئي الفجر والتالين حق التلاوة من فهم أو عبرة أو معنى بسبب التدبر إنما هو من محض كرمه وجوده ورزقه لعباده ليس إلا، وقد يكون جزاءاً ورزقاً للمجتهدين حسب نياتهم وجهدهم واجتهادهم وإخلاصهم وهو أعلم بهذا.

أولًا: القصد البحثي

لابد أن تبدأ المقاربة المقاصدية بقصد ونية، **(وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ)** [النحل: ٩]، أي أن يتوجه الباحث بقلبه ونيته مبدئياً إلى معنى معين من المعاني المقصودة في الوحي،

معنى انقدح في عقله وقلبه أنه هو هدف الدراسة الذي تتغيا تحقيقه، وكما قال ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات - البخاري ١)، ويمكن أن يبدأ المقصد عاماً وعالياً كعبادة الله تعالى - وكل المقاصد تنتهي إلى عبادة الله على أي حال - أو إقامة القسط أو إصلاح الأرض أو حفظ النفوس أو العقول، ثم يتفكر الباحث - خاصة وهو يتدبر القرآن - فيتطور عنده المقصد العام إلى مقصد أو بضعة مقاصد محددة يستهدف تحقيقها في الواقع.

وإذا كانت النية محلها القلب، فإصلاح هذا القلب وتزكيته من متطلبات النجاح في هذه الخطوة، فالذي يقرأ القرآن وهو مؤمن مقسط لنفسه وللآخرين غير الذي يقرأ وهو غير مؤمن ظالم لنفسه وللآخرين، **(وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا)** [الإسراء: ٨٢]، فتزكية القلب هنا لا تنفصل في التصور الإسلامي عن المتطلبات المنهجية للبحث والفقه في كلام الله سبحانه، قال تعالى: **(هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ)** [آل عمران: ٧]، وقال: **(لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا)** [الأعراف: ١٧٨]، وقال: **(وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ)** [الإسراء: ٤٦]، والحديث عن القلب في الوحي حديث مركب وتأسيسي في هذه الخطوة المنهجية.

والبدء بالقصد البحثي أولى من البدء بـ (إشكالية بحثية) كما هو شائع، ذلك لأن الإشكالية قد تنحرف الأفهام في تعريفها نظراً لأن التصور للواقع ما زال لم يُبحث بما يكفي بعد. فنرى أبحاثاً تبدأ من تصور إشكاليات موهومة ليس لها وجود في الواقع الحقيقي بل أثارها الإعلام بألوانه المختلفة في أذهان الناس من لا شيء، فأصبحت قضايا تقوم لها المبادرات وتبحث فيها الجامعات، أو أبحاثاً تبدأ من إشكاليات أخرى لها تمثل حقيقي ولكنها عُرّفت خطأً بناء على معايير لا تنطلق من التصور الإسلامي، ولا تصفها مفاهيمه ومقاصده وفئاته وقيمه وحججه وتتناقض مع أوامره ونواهيه. أما

إذا بدأ البحث بمقصد سليم وتبلورت مقاصده الفرعية بدقة، فسينضبط تعريف الإشكاليات البحثية تباعاً لأن تحقيق المقاصد سيكون هو المعيار الذي يدل على وجود الإشكالية أصلاً من عدمها، ويكون الحل لهذه الإشكالية هو اقترابنا من تحقيق المقاصد المنشودة.

مثلاً، هناك فرق في أن نبحث في المجال الاقتصادي بقصد تحقيق هدف (نمو الدخل القومي)، والذي قد ينفصل في الواقع عن متطلبات الشرع وعدالة التوزيع للثروات العامة ومصلحة الناس خاصة في الدول ذات المنظومات الاقتصادية الجائرة، وبين نفس البحث لتحقيق هدف (محاربة الفقر) وهو مقصد مختلف ولا يتصل بالضرورة بالدخل القومي ارتفاعاً أو انخفاضاً، بل يتصل تحقيقه بمتطلبات الشرع وعدالة التوزيع للثروات ومصلحة الإنسان في الواقع المعيش.

وهناك فرق في البحث في المجال الدوائي بقصد تحقيق هدف (حماية الملكية الفكرية)، وهو هدف بعضه قد يكون من الحقوق المشروعة وبعضه من الاحتكار الظالم والضرر البيّـن بالضعفاء والمستضعفين أفراداً ودولاً، وبين نفس البحث بقصد (اكتشاف أدوية جديدة) أو (ضمان حق العلاج)، وهو هدف مختلف ولا يتعلق بالضرورة بالملكية الفكرية إلا في الأدلوجات الاقتصادية العلمانية.

وهناك فرق في البحث في المجال القانوني بقصد تحقيق هدف (سيادة القانون)، وهو هدف مشروع فقط إذا كان ذلك القانون عادلاً ويطبق على كل الناس، كما قال ﷺ: (إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدَّ - النسائي ٤٩١٦)، ولكن (سيادة القانون) هدف غير مشروع إذا كان القانون جائراً أو كان وسيلة الطغاة لأكل أموال الناس بالباطل أو الفساد في الأرض، وبين نفس البحث بقصد تحقيق (عدالة القانون) في أي من صورها. وكذلك البحث بقصد تحقيق (سيادة الدولة) في مقابل (عدالة الدولة) في المجال السياسي، أو (حرية السوق) في مقابل (عدالة السوق) في المجال السياساتي، وهكذا.

وهناك بحث في موضوع يطلقون عليه (التعامل مع النوع) أو (حقوق الجندر) أو (مشكلة الأبوية) أو ما إلى ذلك، والذي يؤدي بالباحث إلى الانحراف عن التصور الإسلامي حتى قبل أن يبدأ البحث، إذ أن (الجندر) في اللغات اللاتينية هو مجرد تعريف اجتماعي أو شخصي لأنواع مختلفة من ممارسة الفاحشة يعرّفون من خلالها (نوع) الإنسان على أنواع كثيرة وليس كما خلقه الله تعالى بين ذكر وأنثى، و(الأبوية) عندهم تشمل كل سلطة اجتماعية للرجال مشروعة أو غير مشروعة، فهناك فرق بين هذه الموضوعات وبين البحث نفسه من خلال مقصد (مصلحة الأسرة) أو (حقوق المرأة) أو (تحقيق العفة) أو (العدل بين الرجال والنساء) أو (عدم التعسف في استعمال الحق) أو ما إليها من مقاصد وزوايا للنظر ستؤدي بالباحث بالضرورة إلى نتائج وتعريف للإشكاليات البحثية بشكل مختلف.

وهناك فرق في البحث في مجال الفتوى في الذبح الحلال - كمثال أخير - بقصد تحقيق عدد معين من الذبائح كل يوم، والذي قد يؤدي بالباحث إلى أن يتجاوز الضوابط الشرعية ولو التزم بعض الشكليات، وبين نفس البحث في نفس الموضوع ولكن القصد البحثي هو (مراعاة السنن الإلهية في أممية الحيوان أو الطير)، مما سيؤدي بالباحث إلى فتاوى وتوصيات مختلفة، بل وتعريف للإشكاليات البحثية أولاً بشكل مختلف.

ثانياً: دورات التدبر في الوحي

الأصل في رحلة التدبر في الوحي هو أن يدرك القارئ لكلام الله تعالى أن التدبر ليس فقط جائزاً بل هو فريضة فرضها الله على الناس - مسلمين وغير مسلمين، فقد قال تعالى في غير موضع ناعياً على الذين لا يتدبرون القرآن ومعاتباً: **(أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ)** [محمد: ٢٤]، وقال الرسول ﷺ في الآخرة: **(وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا)** [الفرقان: ٣٠]، وغير ذلك كثير وواضح في كلام الله.

ولكن هناك خوف من تدبر القرآن عند عموم المسلمين - للأسف - نظراً لتاريخ طويل من التضييق الفكري مما يخرج بيانه عن غرض كتابنا، فاتبع البعض أساليب سدنة بعض الديانات الأخرى وصوّروا القرآن للعامة على أنه فقط للدارسين المتخصصين كوسائط بين الناس وبين الله تعالى، بل وحذروا عموم الناس من تلاوته إلا شكلياً كنوع من العبادة المحض، بحجة تجنب الخطأ في فهمه، والخطأ وارد فعلاً على المجتهد المتدبر، ولكن هناك فرق بين التحذير من الانحراف ووضع الضوابط للقراءة، وبين منع إعمال العقل في القرآن أصلاً بحجة سد ذريعة الانحراف. وادعى بعضهم كذباً أن القرآن الكريم عموميات لا تتنزل على حياة الناس بالتفصيل، هذا فضلاً عن تضييع كثير من المسلمين لواجب تعلم اللغة العربية - لغة الإسلام والقرآن والنبي ﷺ، حتى جهلها عموم المسلمين بما فيهم شعوب وقبائل العرب بلهجاتهم التي بعدت كثيرًا عن لغة القرآن الفصحى.

ويبدأ المجتهد التدبر في أي مستوى وفي أي مجال بأن يستصحب مقاصد البحث ويستحضر الإشكالات التي تحول دون تحقيق تلك المقاصد في الواقع، ثم يبدأ في قراءة كلام الله تعالى باحثًا عن المعاني التي قد تتعلق بتلك المقاصد وما يتعلق بها من أسئلة أو موضوعات بحثية، وهذه المعاني تتمثل في كلمات أو آيات أو فقرات أو سور تتعلق بالمقاصد أو المفاهيم أو الفئات أو السنن الإلهية أو القيم أو الحجج أو الأوامر ذات العلاقة - كل ذلك حسب أقسام وأنواع تلك العناصر كما سيأتي.

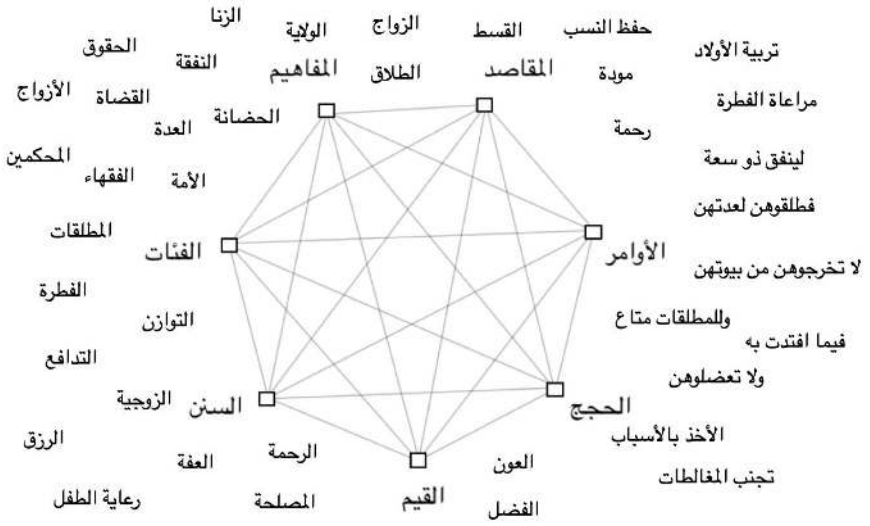

شكل: مثال لرسم خارطة للسباعية التصورية مستلة من بحث متعلق بفقه الأسرة

وقد يفيد المتدبر أن يعود إلى حفظه أو المواقع والبرامج الإلكترونية ليبحث عن كلمة مفتاحية متعلقة بالموضوع قيد البحث في عموم القرآن، أو أن يستخلص جذر تلك الكلمة ويبحث بالجذر عن ما يتعلق بها من مفاهيم، ثم يحلل العلاقات بين مواضع الورود ولعله يرسم لنفسه شجرة معاني أو خارطة توضيحية مبسطة، ولكن هذا لا يعني أن هذه المقاربة اللغوية البحتة كافية لاستكشاف المعاني المنشودة، بل لابد كذلك من القراءة بترتيب المصحف والتفكر في السياقات والمعاني ذات العلاقة كما قصد الترتيب إيرادها على قلب المتدبر ليضيفها إلى شجرة المعاني (الشكل كمثال مبسط).

ثم بعد ذلك يمكن القيام بدورات تدبر وتفكر على نطاق أضيق لبعض الفقرات والسور ذات العلاقات المباشرة بالموضوع، مما يؤدي إلى فتح معاني وكلمات مفتاحية وعلاقات جديدة تضيف إلى شبكة المعاني المنشودة، وتدل على معانيها المركزية، وتولد كلياتها.

وقد يفيد المتدبر كذلك أن يعود إلى التفاسير، لا لكي يحصر المعنى فيما ذكره المفسر ولكن بغرض الاستفادة من منهجية المفسر في التدبر، فالتفسير بالأثر قد يفيد بربط بعض الآيات بما ورد حولها في السنة على صاحبها الصلاة والسلام أو بخواطر من سواه من الصحابة أو أهل العلم، والتفسير اللغوي قد يفيد بأن يشرح المفردات ووجوه الإعراب والقراءات إن وجدت ولعله يشير إلى أوجه بيانية مفيدة، والتفسير الموضوعي قد يفيد بأن يرشد المتدبر إلى أبعاد الموضوع المتعلق ببحثه وتجلياته في السور المختلفة، أو إلى المحاور العامة للسورة أو الفقرة التي يتدبر فيها، والتفسير العلمي قد يقترح أوجه للفهم تتسق حسب اجتهاد المفسر مع مكتشفات تجريبية أو أثرية جديدة، وهكذا يقارب المتدبر كل أنواع التفسير كالتفسير الفقهي والصوفي والكلامي وغيرها، وهي كلها إضافات مفيدة للتدبر ولكنها لا تحصر معاني القرآن ولا موضوعاته ولا بيانه، فهذه كلها تبقى متجددة أبدًا، وهذه من طبيعة القرآن نفسه.

ومن التفسير أن يعود المتدبر إلى ترجمة لمعاني القرآن بلغته الأم إن كانت غير عربية، ولكن المعاني هنا تتأثر بفهم المترجم للآيات والتفاسير المعتمدة لديه، وهذا المستوى من التعامل مع القرآن من خلال الترجمة يفيد في المستويات التطبيقية لا التأصيلية في الدراسات المقاصدية، كدراسات التخصصات والظواهر والمؤسسات، ويأتي الحديث عنهم لاحقاً. أما من لا يجيد العربية ويريد أن يؤصل لدراساته رأساً من كلام الله تعالى وأن يطرح أفكاراً تجديدية في مجال اجتهاده فلابد له أن يتعلم العربية على أصولها، وهي بحمد الله تعالى لغة نظامية ولها أنساق مطردة، ولها ميزة خاصة وهي تيسير القرآن تيسيراً خاصاً، **(وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ)** [القمر: ٢٢].

ثم بعد دورة أو دورات يبدأ المجتهد كذلك في البحث في كتب السنة عن نفس المعاني المتعلقة بالسؤال أو الموضوع قيد البحث. وقد تتطلب نتائج البحث في السنة دورات متداخلة مع القرآن لتصحيح معنى مروي أو وضعه في سياقه القرآني أو النبوي السليم. علمًا أن أفضل ترتيب لأحاديث الرسول ﷺ هو في إلحاقهم بالموضوعات

القرآنية وليس بالضرورة على أبواب الفقه التقليدي أو تصنيف المسانيد على ترتيب الأسماء، وقد يفيد بأن يعود المتدبر كذلك إلى مدونات كتب السنة الإلكترونية لتسهل عليه عملية البحث عن الأحاديث، وكذلك إلى الموسوعات المعاصرة التي حاولت تحقيق درجات الحديث من حيث الصحة وربط الأطراف والمقارنة بينها، مثل المكتبة الشاملة ومعالم السنة والمسند المصنف المعلل وجامع الكتب التسعة وغيرها. ويأتي لاحقاً مزيد بيان حول دور المنهجية المقاصدية في البحث المعاصر في أصول الحديث ورواياته.

والبحث عن المعاني من خلال دورات التدبر في الوحي لا نعني به (الاستقراء) لتلك المعاني في الوحي، ذلك لأن الاستقراء يبحث فيه القارئ عن مواضع الورود لمعنى معين مسبق الوجود في ذهنه، ولكن القارئ في دورات التدبر يبدأ بسؤال مفتوح ويبحث عن شبكة المعاني ذات العلاقة كما تعبر عنها ألفاظ الوحي، ويوصّل بينها حتى ينشأ أو يتولد منها معان كلية ورؤى جامعة ونظريات جديدة، والأساس المنطقي إذن لنتائج دورات التدبر ليس قطعية الاستقراء ولا ظنيته كما تجادل في ذلك بعض العلماء، بل الأساس المنطقي هو احتمالية المعنى الذي يتولد في ذهن الفقيه، إلى أن تؤكده وتزيد من احتمالات يقينه علاقاته مع معان أخرى، وكلما اقترب المعنى من أن يكون معنى مركزياً في الشبكة الكبرى لمعاني الوحي كلما زادت قطعيته وكلما اتضح تعريف أبعاده.

ولا تنتهي دورات التدبر في الوحي الكريم في أي مرحلة من حياة المسلم، فضلاً عن طالب العلم على مختلف الدرجات، بل المطلوب أن يقرأ المؤمنون دائمًا ما تيسر منه، ودورات التدبر تنقل المجتهد إلى الوقوف على عناصر التصور المركب ذات العلاقة، من مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر، ومع الوقت يبدأ في بناء تصور مركب للبحث من هذه العناصر وتفاعلاتها، كما نبين تالياً.

ثالثًا: بناء التصور المركب وتحليل علاقاته

إذا افترضنا أن المجتهد سوف يستقصى كل المعاني التي تمُتّ بصلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث فسوف يصل إلى الشبكة الكبرى لمعاني الوحي كلها وهي شبكة غير متناهية على أي حال، ذلك لأن سنة التواصل وتشابك معاني الوحي وتكاملها وتركيبها بما لا يعلمه إلا الله يجعل كل معنى من معاني الوحي متصلاً بصلات مباشرة أو غير مباشرة بكل المعاني الأخرى، بل بكل الكون المخلوق وبكل مكوناته، وهذا مقتضى السنة الإلهية في التواصل كما ذكرنا.

ولكن نظرًا لعدم تناهي واستحالة استيعاب تلك الشبكة الكبرى فالمطلوب من الباحث في هذه الخطوة هو الاقتصار على الأدلة المركزية من الآيات والأحاديث التي يغلب على ظنه أنها أقرب لعلاج القضية المطروحة، ويعني ذلك الاقتصار على عدد من المعاني تحت كل عنصر من العناصر السبعة حسب اتساع البحث، بما يمكن المتدبر من بناء شبكة التصور المركب في حجم تحليلي مناسب.

وهذا التصور المركب هو صلة الوصل بين الوحي وبين النظريات والمبادئ المستنبطة والدراسات النقدية والمقارنة التي تأتي في الخطوات التالية، لا تتفاعل مع الوحي إلا عن طريقه، وذلك حتى نتجنب الأخطاء المنهجية التقليدية بأن يكون التفاعل مع نصوص الوحي مجتزئاً أو تبريرياً أو تفكيكياً، كما مر.

فإذا ضغط هذا التفاعل على التصور المركب الذي صنعه المجتهد، أي أنه إذا افتقد لإجابات عن الأسئلة المطروحة، فإن العودة لدورات التدبر وتعديل التصور المركب هي الوسيلة المثلى للتعامل مع هذا الضغط والوفاء بالإجابات السليمة على الأسئلة بناء على تعديل تصور المسألة. وهذا لا يعني أن قراءة الوحي تمليها المعاني البشرية من الحوار النقدي والمقارن، ولكن يعني أن ذلك الحوار قد يطرح أسئلة نعدّل على أساسها التصور النظري لكي يفي بحاجة البحث ويجيب على الأسئلة المتجددة.

ثم تأتي عملية تحليل العلاقات داخل التصور المركب نفسه، أي علاقة المقاصد بالمقاصد الأخرى والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر، ثم علاقة المفاهيم بكل هذه العناصر، والفئات، والسنن، وهلم جراً، وهي عملية مركبة كثيرة التفاصيل نعرض خطوطها العامة فقط فيما يلي ثم نختصرها في جدول من الإشارات إلى تفاصيلها.

هناك أدلة متكاثرة من الوحي على أن المقاصد تؤدي دور الوسائل إلى مقاصد أعلى، إلى أن نصل إلى المقصود الأعلى بالخلق هو عبادة الله سبحانه، ولكن العبادة تؤدي للتقوى، والتقوى يؤدي إليها عدد من الوسائل، وهي أيضًا تؤدي إلى الشكر، والشكر يؤدي إلى زيادة النعم، وزيادة النعم تؤدي إلى الشكر، والشكر يؤدي إلى العبادة، ولكن العبادة أيضًا تؤدي إلى الشكر وزيادة الإيمان، وهكذا تتواصل المقاصد لتكون شبكة معنوية مركبة متفاعلة، ويتولد من علاقات المقاصد ببعضها حقول مقاصدية تتعلق بمعانٍ مركزية.

والمقصد مفهوم يخضع تصوره لضوابط تصور المقصد وطرق الكشف عنه، وتصور المفهوم نفسه لابد أن يتصل منهجياً بمقصده، فمفهوم الإنسان يتصل بمقصد الإعمار، ومفهوم القلب يتصل بمقصد التزكية، وهكذا، وتصنيف الفئة لابد أن يتسق كذلك مع المقاصد المنوطة بها، وإلا فسد، فمن مقاصد فئة العلماء حسب التعريف الشامل لهم مثلاً أن يرثوا العلم ويقوموا بالحق ويعلموه، ومن مقاصد فئة الحكام أن يحكموا بالعدل والقسط، وضمان الأمن والنصح للناس، وهكذا.

والسنن الإلهية لها مقاصد مرتبطة بتمثلاتها في الواقع وتطبيقنا لها فيه، فسنة التوازن الطبيعي كمثال مرتبطة بمقصد إصلاح الأرض، وسنة التدافع مرتبطة بمقصد إصلاح الأرض ومقصد إقامة العدل، وهكذا. والقيم من منفعة وخلُق وجمال هي في حد ذاتها مفاهيم ومقاصد، والمنفعة هي في تحقيق المصلحة وتجنب المفسدة، وعلاقتهما بعلم المقاصد لا تخفى، والخلُق معنى تقصد الأحكام الشرعية إلى تحقيقه،

وتقصد سنة الأنبياء وأسوة الصالحين إلى التأسي والتمثل به، والجمال معنى مقصود من الله تعالى في خلقه، ومقصود من الناس تحقيقه في دنياهم. وعلاقة المقاصد بالحجج منها أن الحجاج العقلي يقصد أساسًا إلى الوصول إلى الحق، وهذا المقصود من الحجج المنطقية ينبغي أن يحكم على تفعليها في طريقة التفكير في كل المجالات، وعلاقة الأوامر والنواهي بمقاصدها ظاهرة في كل الأوامر والنواهي في الوحي، فما من أمر ولا نهي إلا ومعه مقصد أو حكمة نص الوحي عليها أو اجتهد المجتهدون في استنباطها، كالصلاة والزكاة والصوم والحج والإنفاق وأحكام الأحوال الشخصية.

أما المفاهيم التي نتعلمها من الوحي، فبينها علاقات شبكية مركبة، وتكوّن حقولًا مفاهيمية ينبغي للمتدبر أن يستصحبها في تدبره وبحثه، وعلاقة المفهوم بالفئة تحكم على التصور الصحيح لهما، كالعلم والعلماء، والفقه والفقهاء، والإسلام والمسلمين، والنفاق والمنافقين، والحكم والحكام، والطهر والمتطهرين، وهكذا. وكذلك علاقة السنة الإلهية بالمفهوم الذي بُنيت عليه مصطلحاته، كسنة النصر ومفهوم النصر، وسنة التغيير ومفهوم التغيير، وسنة التداول ومفهوم التداول، وسنن الفطرة ومفهوم الفطرة، وهكذا. وعلاقة المفاهيم بالقيم تتعلق بالتحليل المفاهيمي للقيمة النفعية كالطعام والشراب والمال، أو الخلُقية كالعفة والرحمة والصبر، أو الجمالية كالزينة والحسن والتوازن، وذلك قبل أن نفعلها في مراعاة الاختيارات والأولويات وتكوين ثقافة الفرد والمؤسسة والمجتمع والأمة.

والحجج كذلك لها تعلق بالمفاهيم التي نصطلح على وصفها بها ولا يمكن أن تقوم تلك الحجج كعلامات على الحق إلا بعد هذه المراجعة المفاهيمية لها، وكلمة (الحجة) مفهوم قرآني كبير يتطلب من الباحث المقاصدي الأصولي تحليلًا خاصًا. ثم إن (الأمر) مفهوم أكبر، وورد في كتاب الله تعالى في مئات المواضع وفي سنة رسوله ﷺ بمعان تبين أبعاد هذا المفهوم مما ينبغي تدبره وتحليله، وهذه المفاهيم التأسيسية وأمثالها لابد أن تعود جزءًا من الخطاب الشرعي بشكل خاص، والثقافة الإسلامية اللغوية في كل اللغات التي يتكلم بها المسلمون بشكل عام.

أما العلاقات البينية بين الفئات فبعضها على نقيض كالمؤمنين والمنافقين، والمصلحين والمفسدين، والسفهاء وأولي الألباب، وبعضها فئات تمثل أجزاءً من فئات أكبر هي أمة ذات نطاق أوسع يخاطبها الوحي على أنها وحدة وعي وإدراك وذاكرة جماعية بل ومسؤولية جماعية، وإن كان كل فرد فيها حسب نيته التي يُبعث عليها، كفئة أهل الكتاب وفئة بني إسرائيل منهم، وفئة الذين شهدوا منهم بالحق في مقابل فئة السماعين للكذب الأكالين للسحت، وهذه الدوائر المتقاطعة مهمة في التحليل الواعي للفئات وأدوارها وسبل التعامل معها.

وهناك سنن تنطبق على فئات بعينها، كفئة المجاهدين وسنن النصر والهزيمة، وفئة الحكام وسنن العدل والظلم، ودراسة السنن عموماً لها أهمية خاصة للفئات التي تتصدى للشأن العام، وهناك كذلك قيم تتعلق بفئات معينة أكثر من غيرها، كقيم الرحمة والحلم والعفو والصبر والصفح لفئة القادة والأئمة، وقيم المودة والرحمة وصلة الرحم والنسب والصهر لفئة المتزوجين، وقيم سلبية كالظلم والكبر والبخس وإهلاك الحرث والنسل لفئة المفسدين، وهلم جرًا.

وأما علاقة الحجج بالفئات فإن هناك مستويات من الحجج تتناسب مع مستويات العقول عند فئات الناس، فهناك من لا يكادون يفقهون حديثاً، ويحتاجون إلى خطاب خاص، وهناك أولو الألباب الذين أوتوا الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرًا كثيرًا، وعلاقة الفئات بالأوامر والنواهي تحتاج إلى تركيب، فهناك أوامر خاصة بالأغنياء وأخرى للفقراء، والحكام والمحكومين، والرجال والنساء، وهكذا، كل حسب قدراتهم وأموالهم وقوتهم وسلطاتهم ومسؤولياتهم وفوق ذلك كله حكمة إلهية في تقدير أدوارهم حسب السنن الإلهية الحاكمة، وهذا أيضًا حسب طيف من الألوان داخل كل فئة وكل فرد فيها كما اقتضت الحكمة الإلهية كذلك.

أما السنن الإلهية، فلها سنن جامعة لها كالعموم والاطراد والتوازن والرحمة، ولها حقول مثل السنن الكونية، وسنن المجتمعات والأمم، وسنن الفطرة، وسنن الرزق،

وسنن التغيير، وسنن النصر، وسنن الهزيمة، إلى آخره، والسنن الإلهية لها علاقة بالقيم نظراً لتدافع الخير والشر، والإيثار والأثرة، والكرم والطمع، والعفو والانتقام، واللين والفظاظة، وهلم جرًا، والتأسّي بالقيم الإيجابية ونبذ السلبية هو وفاء لجوانب الخير في سنن الفطرة الإنسانية وفتح لما يترتب على هذه الجوانب سننيًا من خير.

وعلاقة السنن الإلهية بالحجج أن التفكير العقلي السليم هو التفكير الذي يراعي السنن الإلهية ويهتدي بنورها، كسنة الزوجية التي تحدو بالعقل أن يعلم أن لكل قضية حدّين، وأن يحاجج بما يوازن بين المتناقضات كما تتوازن المتناقضات في سنن الكون المادي والمعنوي، وسنة التنوع تحدو بالعقل أن يستوعب اختلاف الألوان والأشكال والآراء والثقافات والمذاهب والمشارب، على أن يتفاعل معهم جميعًا في حدود المنهج، وهكذا.

والأوامر والنواهي لابد أن تُفهم وتُنزّل على الواقع في ضوء السنن الإلهية، فمن سنة النبي ﷺ مثلًا التدرج في تطبيق الأوامر والنواهي، كما نزل الوحي المتلو بذلك متدرجًا في التحريم أو الإيجاب على مدار عصر الرسالة، ومراعيًا سنن الفطرة في تثبيت فؤاد النبي ﷺ والمؤمنين معه.

والسنن الإلهية نفسها لابد أن تُفهم أيضًا في حدود الأوامر والنواهي الثابتة، ولا يصح أن يُدعى تفعيل سنة إلهية معينة بشكل يخالف أوامر الله تعالى، فسنّة التوازن مثلًا تقتضي القسط بين الناس في الحقوق والواجبات المنصوص عليها، ولذلك فإن الأوامر والنواهي الإلهية قضت أن هناك مساحات لا يتساوى فيها الناس بل يكلّف كلٌّ حسب قدراته وبما فضل الله الناس بعضهم على بعض من درجات مختلفة يبتليهم بها أيهم أحسن عملًا، فواجبات الغني غير واجبات الفقير، والمرأة غير الرجل، والقوي غير الضعيف، والبالغ غير الطفل، والحاكم غير المحكوم، والعالم غير العامي، وهكذا. وسنة التوازن هنا هي أن نفهم الحكم العليا في الأوامر والنواهي المحكمة لتحقيق العدل والتوازن والرحمة.

أما القيم فتنقسم كذلك إلى حقول ودوائر متشابكة، دوائرها الكبرى بدت لنا في قيم المنفعة والخُلق والجمال، كل منها يمثل حقلاً خاصاً نتصور مفاهيمه من منطلق الوحي، وهناك قيم تتعلق بالحجاج العقلي وأسلوب التفكير وهي معان مقصودة، مثل حب الحق والإيمان والإنصاف والحِلم والتوازن والخوف من الله والرجاء وطلب العلم والشغف في ذلك والتساؤل والحكمة والتواضع، وما إلى ذلك، وهذه القيم لا يدخلها أهل الفلسفة في آليات المنطق ولكن الوحي الكريم يعلمنا إياها جزءً لا ينفصل عن الحِجاج العقلي السليم، وإلا وقع الإنسان في السفاهة والتيه والضلال، حسب المفاهيم السليمة.

أما علاقة القيم بالأوامر والنواهي الإلهية، فالأمر الإلهي كله منفعة وكله خلُق وكله جمال، وهو معنى مبثوث في نصوص الوحي، إذ يوصف القرآن بأنه مفصل على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون، ويوصف السراح أو الطلاق إذا روعيت فيه حدود الله بأنه جميل، وهي قيمة تصف حسن الخلق في التعامل وأداء حقوق الطرفين خاصة حقوق المرأة والطفل، ويصف أداء المال بالإحسان، ويربط بين أمر أداء الشهادة وقيمتي الأمانة والصدق، وبين الأمر بالعفو وقيمتي التقوى والرحمة، والأمر بالزواج وقيمتي العفّة والمودة، والنهي عن الخمر والميسر مع قيمة نفي العداوة والبغضاء بين الناس، والنهي عن الربا بقيمة العدل وعدم الظلم، وعدم الإفساد في الأرض، وهكذا في كل الأوامر والنواهي الإلهية هناك قيم تتغياها وتستصحبها.

	المقاصد	المفاهيم	الفئات	السنن	القيم	الحجج	الأوامر
المقاصد	- مقاصد كوسائل لمقاصد أعلى	- تعريف المفهوم لا يناقض المقاصد - المقصد	- صفات الفئة لا تناقض المقاصد - الفئات لها	- السنن الإلهية لها مقاصد إلهية	- المقاصد معيار لتعريف القيم من نفع وخلق	- مقاصد الحجاج العقلي - الغاية كحجة	- التعليل بالمصلحة - حل التعارض - القواعد

	- علاقات وتقاطعات	كمفهوم	مقاصد		وجمال	وكعلّة	المقاصدية
المفاهيم	-	- المفهوم نفسه اسم له سلطان من كلام الله - علاقات وتقاطعات	- تصور الفئة كمفهوم من النص على فئات ذات تعريفات خاصة	- تصور السنة كمفهوم ومراعاة السنن في حدود ذلك التصور	- تصور القيمة كمفهوم والتأسي به في حدود التصور	- تصور الحجة كمفهوم وإقامتها في حدود تصورها	- تصور الأمر كمفهوم وتعريف أي مفهوم في حدود الأوامر الإلهية
الفئات	-	-	- علاقات بينية وتقاطعات بين الفئات	- السنن خاصة بفئات - فقه السنن مطلوب لفئات القيادة	- قيم خاصة بفئة أكثر من غيرها	- مستويات للحجج حسب مستويات الناس	- أوامر تتعلق بفئات خاصة
السنن	-	-	-	- سنن السنن مثل الاطراد والعموم -	- إعمال قيم يؤدي لتحقيق سنن	- إعمال العقل السليم هو أن تراعي السنن	- فهم الأوامر في حدود السنن والسنن في حدود

			علاقات وتقاطعات				الأوامر
القيم	-	-	-	-	- علاقات بينية وتقاطعات بين القيم	- قيم تتعلق بإعمال العقل في الحجاج	- خدمة الأمر للقيم وتعريف القيم نفسها في حدود الأوامر
الحجج	-	-	-	-	-	- علاقات بينية وتقاطعات بين الحجج	- أوامر تتعلق بالتفكير والتفكير السليم يراعي الأوامر
الأوامر	-	-	-	-	-	-	- أوامر للتعامل مع الأوامر - علاقات وتقاطعات

شكل: ملخص العلاقات الداخلية والبينية لعناصر التصور المركب

أما الحجج العقلية فهي منطق يسري على كل الأصول والعناصر الأخرى في تحليلها وتقسيمها وتفعيلها، وبعض الحجج مصدرها أوامر منهجية كتجنب التجزيئ والتحريف والمغالطات الكاذبة، إلى آخره، وبعضها يُفهم من سياق الحديث عن المقاصد والقيم والسنن الإلهية.

والأوامر - أخيراً - تتعلق بالمقاصد في غاياتها، وبالمفاهيم في تعريفاتها، وبالفئات المخاطبين بها، وبالسنن لفهمها وتنزيلها، وبالقيم في حقيقتها، وبالحجج في فهمها. وهكذا تشكل المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر وحدة واحدة متشابكة ومتعددة الأبعاد.

رابعاً: الدراسات النقدية للواقع والبحوث السابقة

في هذه الخطوة المنهجية ينقد المجتهد الواقع المعيش من خلال التصور المركب، وينقد كذلك الآراء والنظريات التي تتعلق بالقضية تحت الدراسة سواء أكانت آراء من التراث الإسلامي أم أطروحات من الفكر الإسلامي المعاصر، وذلك من باب النقد الذاتي الإسلامي، وينقد كذلك الآراء والنظريات التي تنطلق من منطلقات غير إسلامية - كلّ حسب قصد البحث وموضوعه وإشكالاته وأسئلته.

أما تصوير ثم نقد الواقع المعيش من خلال التصور المقاصدي، فقد مر الحديث عنه في ثنايا الحديث عن القصد البحثي، وكيف أن التوصيف المبدئي للبحث لابد أن ينطلق من الرؤية الإسلامية لا من رؤى دخيلة تورط الباحث منذ بداية عملية الاجتهاد في أنساق ومنظومات فكرية وواقعية ما أنزل الله بها من سلطان. وفي هذه الخطوة بعد أن يبدأ التصور المركب في الاتضاح، فإن على المجتهد أن يقارن بين عناصر التصور وعناصر أخرى لتصورات موازية لنفس موضوع البحث.

أما التصورات الموازية للواقع من منطلق إسلامي فهي تتمثل في مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر - أو بعض هذه الأبعاد - كما نبعت من خلفية إسلامية، وجدير بالذكر أن المراجعات للواقع والنقد الإسلامي الداخلي عملية مهمة

تتمثل فيها حيوية هذا الدين في كل مكان **(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)** [الأنبياء: ١٠٧]، وكل زمان **(مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)** [الأحزاب: ٤٠]، إلا أن لها ضوابط أخلاقية ومنهجية ينبغي أن تراعى.

أول تلك الضوابط التي ننقد بها المقاربات الإسلامية قديماً وحديثاً أن تجديد الدين لابد أن يظل في حدود ثوابت الوحي كما أشرنا إليها سابقاً، ولكنه لا يقبل دعاوى احتكار المعرفة أو ادعاء القطعيات فيما ليس بقطعي من المتغيرات التي من طبيعتها الحاجة المستمرة إلى التجديد وإعادة الصياغة. فهناك فرق بين مراعاة الطبيعة التراكمية للمعرفة الإسلامية بأن يبني اللاحق على السابق، وبين التقليد الأعمى الذي يتعصب فيه المقلدون لتحيزاتهم المذهبية كلامياً وفقهياً وحديثياً ولغوياً وغير ذلك كما ناقشنا آنفاً، ومدار هذا الفرق هو على قدرة المجتهد اللاحق على النقد والإضافة على السابقين، مع مراعاة الفرق بين النقد المبني على أسس أصيلة من العلم، وبين البحث عن المثالب من باب الهدم للغير، فإذا راعى المجتهد هذه الضوابط فالحوار النقدي مع الأطروحات الإسلامية - التراثية منها والمعاصرة - هو خدمة جليلة للتراث نفسه ولهذا الدين وللأمة والإنسانية بشكل عام.

والنقد للفكر والفقه الإسلامي التراثي ليس نقداً ولا نقضاً لذمة الأئمة والمفكرين والفاعلين الصادقين حاشا لله، وإنما هو لعدم تناسب أفهامهم وأفكارهم ونظمهم ومؤسساتهم ودولهم وطبهم ومعمارهم وتجاراتهم وجغرافيتهم وأسواقهم وعلومهم التجريبية مع مستجدات عصرنا، وبالتالي فلابد من تقييم مدى انطباق آرائهم مع الأصول المنهجية للقرآن والسنة كما تتنزل على الواقع المعاصر. ونكرر القول أن هذه المراجعة ليست لثوابت الأحكام بين الوجوب والتحريم، ولا الكليات ولا النظم الإسلامية الإيمانية ولا الشعائرية ولا المقاصدية، بل لتطبيقاتها وتمثلاتها في واقع الناس اليوم.

وأما الموضوعات التفصيلية للحوار مع الفكر والفقه الإسلامي القديم والمعاصر، فنقطة البداية فيها تدور حول عناصر التصور المركب الذي يصل إليه المجتهد من مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر وما تنتجه من نظريات ومبادئ، بالمقارنة مع العناصر أو النظريات المقابلة الموروثة أو المعاصرة، وذلك بغرض استكمال المعرفة بإسهامات السابقين في مجال البحث، أو الاقتناع بضرورة التجديد وإعادة الصياغة.

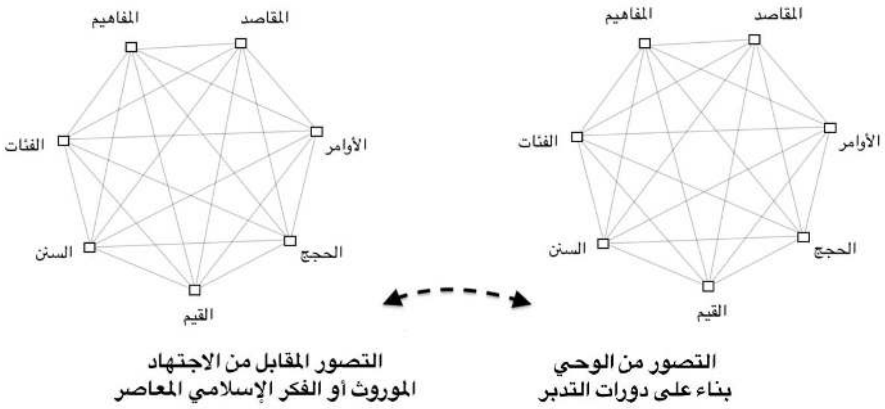

شكل: دراسة مقارنة بين التصور المركب المقترح وغيره من التصورات الإسلامية الإسلامية

ثم إن إصرارنا على مصدرية الوحي المعرفية والانطلاق من الوحي والانتهاء إليه، لا نقصد به أن ينعزل الفكر - أو الفقه الإسلامي بالمعنى الواسع - أو يتقوقع على الأفكار التي تتصل مباشرة بالوحي الكريم دون أن تتفاعل هذه الأفكار مع الطفرة الهائلة التي شهدتها القرون القليلة الماضية في كل مجالات الفكر غير الإسلامي - أي الذي لا ينطلق من رؤية مركزية أو مرجعية إسلامية، والذي تمثل في منظومات واقعية فكرية وعملية نعيشها في ظل الحضارة المعاصرة التي غلبت على ملامحها شرقاً وغرباً الحضارة الغربية وخاصة منظومات الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والثقافية والسياسية.

إلا أن هناك فرقاً بين الحوار الذي يقصد منه التعاون على الخير والحق، والاستفادة من الإبداع الإنساني في كل مجال، وبين التنازل عن المنهجية الإسلامية الأصيلة كلياً أو جزئياً باسم الحوار أو السلام أو الانفتاح أو التقدم أو (الحكمة ضالة المؤمن). فالدين والمنطلق والرؤية والمنظور والمنهجية الإسلامية في أصولها تختلف في مسائل تأسيسية عن غيرها من الأدلوجات والفلسفات، والأدلوجات والفلسفات العلمانية ليست (أرضية مشتركة) كما ينخدع بذلك البعض، بل أسس الإسلام هي الأرضية المشتركة نتفق ونختلف مع الناس على قدر اقترابهم أو بعدهم عنها، **(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ)** [آل عمران: ٦٤].

وأما الموضوعات التفصيلية للحوار والتعاون مع الفكر الإنساني غير الإسلامي القديم والمعاصر، فنقطة البداية فيها كذلك تدور حول عناصر التصور المركب الذي يصل إليه المجتهد من مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر وما تنتجه من نظريات ومبادئ، بالمقارنة بين السباعية التصورية والنظريات المقابلة القديمة أو المعاصرة كما تظهر في الواقع الفكري النظري أو العملي المعيش، ويمكن أن نسمي العناصر المقابلة بنفس الأسماء، ولكننا فضلنا هنا أن نطلق عليها اصطلاحاً أسماء مقابلة للتمييز بينها وبين المصطلح الإسلامي، كما يلي ويظهر في الشكل التالي: الأهداف المرجوة، والمصطلحات السائدة، والمجموعات المصنفة، والقوانين العامة، والأخلاقيات المعيارية، والبراهين المنطقية، والقواعد المتبعة.

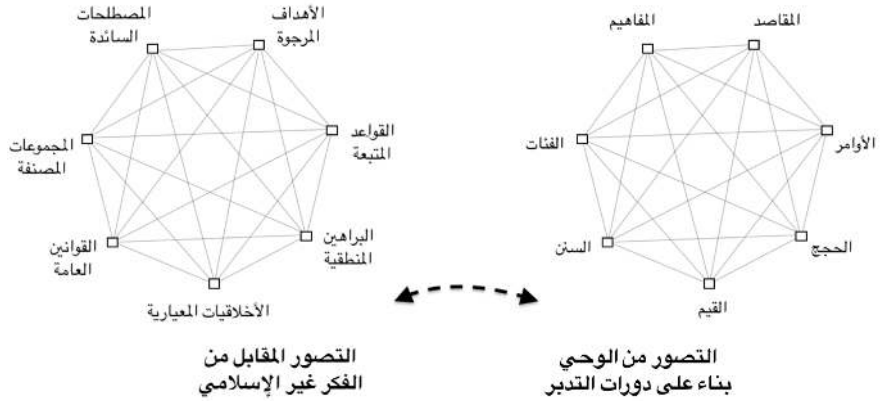

شكل: دراسة مقارنة بين التصور الإسلامي وغيره من التصورات غير الإسلامية

وتتراوح محصلة الحوار هنا بين نتيجتين وما بينهما من طيف: إما نقض وردّ التصورات غير الإسلامية نظراً لتناقضها مع التصور الإسلامي في عمق لا يسمح بحل التعارض ولا وجود مساحة للتوافق، وإما أن تكون المحصلة هي الاستفادة من الدراسات غير الإسلامية التي لا تتناقض في نتائجها مع التصور الإسلامي في فهمنا وتقديرنا، وإن تناقضت في أصولها المعرفية والمنهجية، مع إعادة صياغتها لتنحية الصبغة غير الإسلامية من عناصرها أو لغتها، خاصة إذا كنا سنضيفها لمفردات الخطاب الإسلامي نفسه حتى يكون أكثر استعداداً للحوار والتلاقح مع أفكار وأطروحات الآخرين والتعاون في القضايا المشتركة، وبذلك نأمل أن تسهم المنهجية الإسلامية في تصحيح بعض الأطروحات غير الإسلامية التي تؤثر سلبًا على الحياة الإنسانية، وذلك حتى تتجاوز الاقتصار على دعوات التعايش والسلام إلى إسهام المنهجية الإسلامية في الحضارة الإنسانية المعاصرة.

وهناك مستوى التطبيق للأفكار والرؤى المقاصدية، والذي يتقاطع في مساحات كبيرة من العمل المدني والنضال الحقوقي في كل أنحاء العالم، وله أهداف بينها تقاطعات إنسانية كبيرة، مثل قضايا العدالة الحقيقية، وحقوق الإنسان الأساسية، ونبذ الاحتكار والفساد والفقر والمرض والجهل والطغيان وغير ذلك، وفي هذا مجال طبيعي

وواسع للحوار والتعاون على الخير في المشتركات بين الجميع ولابد أن يبقى مفتوحًا للجميع ويسهم فيه المسلمون ويضيفوا إلى الإنسانية إضافات طال غيابها عن حضارة الإنسان.

خامسًا: توليد النظريات والمبادئ الحاكمة

من خضم المعاني والعلاقات والتحليلات نرجو أن تتولد في عقل وقلب المجتهد نظريات ومبادئ جامعة لروافد الأفكار الجزئية في مساقات من الكليات، وتكون تلك النظريات والمبادئ أيضاً حاكمة على النتائج الفكرية والعملية للاجتهاد، وموجهة للفعل قصير وبعيد المدى على المستوى الفردي والجمعي. وتولد الكليات من تركيب الجزئيات بغرض تحقيق المقاصد هي سنة إلهية عرضنا ملامحها في مقدمات هذا الكتاب، ولله المثل الأعلى.

ولكن توليد الكليات من دراسة الجزئيات ليس جديداً، ومظانه في تراثنا كتب الأئمة من الفقهاء في كل نوع من الفقه بمعناه الواسع على مدار التاريخ الإسلامي كله، فقد أصبحوا أئمة بفضل قدرتهم على صياغة الجزئيات في معان كلية يعبرون عنها بنظرياتهم الخاصة في أصول التفسير وأصول الحديث و أصول الفقه وأصول الكلام وأصول اللغة، وغيرها من أنواع الأصول، والتي هي نظرات كلية بامتياز.

وأما في الواقع الإسلامي الفكري المعاصر، فقد رصدنا اهتماماً متنامياً وعدداً من المحاولات لتوليد الكليات من معاني الوحي الجزئية، أهمها كلية موضوعات القرآن عند المعاصرين الذين تصدوا للتجديد في تفسير القرآن، كالأئمة محمد عبده، ورشيد رضا، ومحمد شلتوت، ومحمد أبي زهرة، ومحمد الطاهر بن عاشور، وسيد قطب، ومحمد باقر الصدر، ومحمد الغزالي، ويوسف القرضاوي، ووهبة الزحيلي، وعبد الحميد كشك، وسعيد حوى، وغيرهم ممن تصدى للتفسير الموضوعي للقرآن الكريم في عصرنا، وكذلك النظريات التي تُكامل بين الموضوعات القرآنية وتركب معانيها، كعَقْد المعاني القرآنية عند الشيخ محمد عبد الله دراز، والوحدة البنائية للقرآن الكريم عند الشيخ

طه جابر العلواني، ونظام القرآن عند رواد مدرسة التفسير الهندية المعاصرة كالإمام الفراهي والدكتور أسد سبحاني وتلاميذهم، والتفسير التوحيدي عند الدكتور حسن الترابي، والمفاهيم القرآنية المحورية عند الدكتور طه عبد الرحمن، وخرائط المفاهيم عند الدكتورة هبة رؤوف والدكتور سيف الدين عبد الفتاح والدكتور جاسم سلطان وغيرهم من واضعي المنظومات المقاصدية والقيمية القرآنية كأصول للبحث المعاصر في علوم السياسة والاجتماع والعمران والتخطيط والفلسفة، وغير هؤلاء جميعاً شرقاً وغرباً من المهتمين بالتركيب والتكامل بين معاني الوحي ووضعها في أصول نظريات جديدة، وكل هؤلاء يمكن للباحث المقاصدي أن يفيد من أطروحاتهم التكاملية أثناء خطوة توليد النظريات والمبادئ.

ونقصد بالنظرية في هذه المنهجية: مفهوم جامع نتصوره من خلال شبكة من الأدلة من الكتاب والسنة، ويتعلق بمجموعة من المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر، ويندرج تحته نظام من نظم الإسلام متشعب الفروع عبر الموضوعات والسياقات، ويتفرع عنه نظريات فرعية ومبادئ تحكم تعامل ذلك النظام في سياق واقعي.

وأما المبادئ التي تتفرع عن النظريات فهي على مستوى أقل تجريدًا من النظرية وأكثر التصاقاً بالواقع، وتعبر لغتها بشكل أكثر مباشرة عن أفراده ومؤسساته، وهي قاعدة مستنبطة في ضوء النظرية من التصور المركب لواقع السؤال المطروح أو الظاهرة، حتى يحقق المبدأ المقاصد المنشودة في الواقع، ويُكامل بين المعاني والأدلة الجزئية التي شكلت التصور المركب، ويحلّ التعارض بين تلك المعاني والأدلة وبعضها البعض، وبينها وبين المعاني المقابلة لها في الواقع المعيش والفكر الإنساني.

وقد يعاد في هذه الخطوة طرح الأسئلة الأصلية بشكل مختلف أو تضاف أسئلة أخرى فيعود المجتهد إلى دورات التدبر مجددًا، وإلا فالمرجو أن تبدو ملامح نظريات أو مبادئ تقدم إجابات للأسئلة المطروحة في البحث وتتحقق من خلالها مقاصده. وهذا

التولد للنظريات الكلية من حصيلة التدبر والتحليل المناقشات ليست عملية خطية بسيطة، وإنما تتكون الكليات من الجزئيات إذا أدام المجتهد الاجتهاد وأمعن النظر وأرجع البصر حتى تبدأ الصورة الكلية في الظهور - بفضل الله تعالى - لكي تضم أطراف الصورة المبعثرة في تصور كلي محيط معناه أكبر من المجموع البسيط للأجزاء المكوّنة له.

وعملية استنباط الكليات من الجزئيات يدرسونها في علوم التصورات المعاصرة ويزعمون أنها تحدث بسبب التركيب الشبكي للمخ، وهم يخلطون هنا بين المخ كآلة تتحكم في الجوارح وتتفاعل مع التفكير الإنساني، وبين عملية التعقل نفسها وهي في التصور الإسلامي خارج المخ وخارج الجوارح، ذلك لأن العقل والفقه والفهم والتدبر والتفكر والتذكر والاعتبار والتبصر محلها القلوب التي في الصدور، مع العلم أن القلب أوسع من العضلة المعروفة على مستوى المادة الجسدية التي نلمسها، ولذلك فوصول المجتهد إلى فقه الكليات والنظريات والمبادئ يتعلق بسلامة القلب من المرض والعمى، واجتهاد صاحبه للوصول إلى المعارف العالية والعلوم المحيطة، كما ذُكر من قبل في شروط الاجتهاد السليم.

وقد رصدنا أيضاً في الفكر المعاصر محاولات متنامية لإعادة صياغة التبويب التشريعي الإسلامي عن طريق الكليات النظرية في التشريع، كنظريات الملكية والعقود والمؤيدات والعرف والجريمة والمسؤولية وغيرها، ولو أنها اقتصرت غالباً على النظريات القانونية الحقوقية خاصة حسب التقسيم القانوني الأوروبي. ولكن البحث عن النظريات على أي حال هو أفضل منهجية للتجديد في الفقه الإسلامي من مدخل التبويب، وهو تجديد مطلوب نظراً لإشكالية التراوح بين الجمود على الأبواب القديمة والتبرير لأبواب العلوم التي تسمى (عصرية).

أما الجمود على الأبواب والتقسيمات القديمة للموضوعات الفقهية، كأبواب المعاملات من البيوع والإجارات والمساقاة والشركة والشفعة والعتق والكفالة والأطعمة والجهاد والسياسة الشرعية بأبوابها المختلفة والقضاء، إلى آخره، فإنها

تقسيمات تنطلق من تصورات لا تتوافق مع التصور الواقعي لهذه الموضوعات في عصرنا، كتقسيم الدور مثلاً إلى دار إسلام ودار حرب، أو افتراض نظام معين للقضاء أو الحكومة أو العملات أو الأسواق، أو أنواع من الأسئلة الخاصة بتفاصيل بيئية قد تغيرت معطياتها في الواقع المعاصر، أو عدم مراعاة أعراف اجتماعية تغيرت كثيراً عن الماضي في البيوع والإجارات والشركات والزراعة والطرق وما إليها، فضلاً عن عدم استيعابها للمستجدات المعاصرة والعلوم المعاصرة وهي كثيرة، وكأن الفقه الإسلامي ليس له (أبواب) في علوم الإعلام والإدارة والأحياء والطب والآثار والفنون الجميلة والاقتصاد والسياسة والقانون، إلى آخر العلوم، وهو تصور غير سليم.

وأما الطرف الآخر من معادلة التجديد فتصوروا التجديد فقط في التبويب عن طريق تلك التخصصات (العصرية) أو (الأكاديمية) أو (المهنية)، وهذا أيضاً لا يتفق مع المنهجية السليمة لأنه يحبس الفقه في التصورات الفلسفية التي بنيت عليه التعريفات المؤسسة لتلك التخصصات والعلوم المعاصرة، فضلاً عن أنها لا تركّبها أو تُكامل بينها كما هو التصور الإسلامي السليم للعلم. والتبويب الحالي للفقه والفكر الإسلامي المعاصر خليط غير متجانس من الطريقتين، أي أسماء الأبواب القديمة وأسماء التخصصات الجامعية الجديدة حسب تقسيم الأكاديميات الغربية، مما يعزز المنهجية الجزئية والتبريرية والتناقضية التي انتقدناها سابقاً.

والمقترح في المنهجية المقاصدية أن تتكامل الأبواب بين شبكات دراسات الظواهر، والدراسات التخصصية، والدراسات المؤسسية، وبين شبكة من النظريات الأصولية تشكل حقولاً من النظريات، مثل حقل النظريات القانونية كالتكليف والمسؤولية والالتزام والضرورة والبراءة الأصلية والعادة والملكية والعقود، وحقل النظريات المتعلقة بالأحوال الشخصية كالعقود والإثبات والشورى والطلاق والحضانة والولاية والالتزام والملكية والمساواة، وغيرهما، ونلاحظ في هذين المثالين إمكانية أن تتقاطع حقول النظريات المختلفة، كاشتراك نظرية الشورى بين الحقول السياسية والاجتماعية

المختلفة، واشتراك نظريات العقود والالتزام والمسؤولية بين الحقل القانوني وحقل الأحوال الشخصية. وتعريف ودراسة وممارسة الفقه عن طريق نظرياته بما فيها من تقاطعات، يرسخ ملكة التكامل بين أبعاد المسائل ويعزز المقاربة الشمولية في تناولها.

ولا يصح في المنهجية المقاصدية أن يصدر الفقيه - المؤهل لذلك بطبيعة الحال - أحكاماً بالتحليل والتحريم والوجوب من جانب أو بالمصلحة والمفسدة من جانب آخر - قبل أن ينطلق من نظريات ومبادئ تصدر عنها تلك الأحكام بشكل شامل ودقيق، وذلك بعد استيعاب منظور الوحي في كلياته ومتطلبات الواقع في تعقيده، فالفقه في هذه المنهجية - كما ذكرنا في المقدمات - لا يصل مباشرة من الأدلة التفصيلية إلى الأحكام العملية، بل ينطلق من القصد البحثي، إلى تحليل وتركيب الأدلة التفصيلية الكثيرة، إلى تكوين التصور النظري المركب لمقاصدها ومفاهيمها وعلاقاتها المتنوعة، إلى توليد النظريات والمبادئ الحاكمة، ثم في النهاية يستخلص الفقيه المؤهل الأحكام المصلحية أو التكليفية المناسبة للمقام حسب أصول الوحي ومتطلبات الواقع، فالدليل في المنهجية المقاصدية ليس دليلاً جزئياً بل هو شبكة من الأدلة والعناصر المتكاملة، والفقه المقاصدي إذن يصبح هو: العلم بالأحكام التكليفية والمصلحية القلبية والعملية من نظرياتها ومبادئها الكلية التي تولدت من تكامل أدلتها التفصيلية.

* * *

الفصل الخامس

السباعية التصورية وطرق الكشف عنها

هذا الفصل غرضه تقديم مفاتيح للمجتهد للتعرّف على تفاصيل العناصر المنهجية السبعة حين يمر بدورات التدبر، بعض هذه الطرق لغوية تستكشف الكلمات ذات العلاقة بالجذور اللغوية، أو بلاغية عن طريق فنون المعاني والبيان والبديع - كما نقلنا عن رواد تلك الفنون تقسيماتها وتصنيف أنواعها، بالإضافة إلى أقسام أخرى للمقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر في أبعادها المختلفة. وغني عن البيان أن الذين يتصدون للتحليل النصّي في تطبيق المنهجية على هذا المستوى لابد أن تتوفر فيهم ملَكة عربية محكمة، ليس فقط بمعنى دراسة قواعد النحو والصرف والبلاغة، بل بالأساس في فقه اللسان ومنطق العربية الخاص في ربط علامات الأصوات بحقائق المعاني، وبخاصة عربية القرآن الكريم.

واستخراج كل شبكات المعاني من خلال كل الطرق التي نعرضها لكل العناصر على طول وعرض نصوص الوحي من كتاب وسنة هو عمل تضيق عنه أعمار المجتهدين، وإمكانية الفهم الجديد في الوحي الكريم لا تنقضي أبدًا على أي حال، كما قال سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ: (إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن - البخاري ٣٠٤٧)، ولذلك فإن ما يلي هو رؤوس أقلام لطرق البيان وبعض المخططات التوضيحية الجامعة، تاركين التفاصيل التطبيقية لكل ما ذكرنا للباحث حسب موضوع البحث وتساؤلاته، ولما يفتح الله تعالى له من فهم.

وقد سلكنا عدداً من تلك الطرق للكشف عن العناصر المنهجية من مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر أثناء رحلة البحث عن العناصر نفسها، وكانت ثمرة ذلك البحث أصول التقسيمات التي نشير إليها في ما يلي، والتي ننوي أن نستكشف فروعها ونتائجها على التفصيل في ما نستقبل من عمر مكتوب، إن شاء المولى الكريم.

طرق بيان المقاصد في نصوص الوحي

المقاصد من الوحي تشتمل على أبعاد ومستويات كثيرة، منها ما هو موضوعي، كمقاصد العقائد على أبعادها، ومقاصد القصص وهي مادة ثرية في الوحي، ومقاصد

الأمثال، والغيبيات، والكونيات، والرسالات، والأحكام التشريعية، وغيرها من موضوعات القرآن وفروعها المتشابكة. ومن المقاصد ما يتعلق بالتعبد المحض، كمقاصد الجوانب الشعائرية من الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والعمرة، وغيرها، ومنها ما يتعلق بالمصالح الاجتماعية، كمقاصد الزواج، والطلاق، والحضانة، وصلة الرحم، والجيرة، والحرب والسلم وغيرها، ومنها ما هو متعلق خصوصاً بالمعاملات المالية، كمقاصد البيوع، والكتابة، والدَين، والمواريث، والوقف، وغيرها. ومن المقاصد ما يتعلق بالخلْق كخلق الجن والإنس للعبادة، والليل والنهار للسكن وابتغاء الفضل ولنعلم عدد السنين والحساب، وخلق الجبال رواسي، والرياح لواقح، وهكذا.

وهناك قسمان موضوعيان كليّان لمقاصد الوحي، ألا وهما المقاصد التي تتعلق بالإنسانية عامة وتلك التي تتعلق بالأمة الإسلامية خصوصاً. وقد استكشفنا أصول هذه المقاصد حسب مواضعها المركزية في شبكة معاني الوحي فكانت كما يلي، ولا يخفى ما بين هذه الأقسام من تقاطعات وما تتقاطع معه من معان مقاصدية أخرى قد يركز عليها باحثون آخرون. أما مقاصد الإنسانية الأكثر مركزية فهي: عبادة الله، وإحياء النفوس، وتكريم الإنسان، وإقامة القسط، وإصلاح الأرض، ويتعلق بها ويندرج تحتها من معان أخرى كثيرة، وأما مقاصد الأمة الأكثر مركزية كما انتخبناها من دورات التدبر، فهي: الشهادة على الناس، وتدبر الآيات، ووحدة الأمة، ونصرة المستضعفين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن موضوعات المقاصد أيضاً ما يتعلق بأقسام القرآن نفسه، كمقاصد القرآن كله، ومقاصد السور سورة سورة، ومقاصد أحرف التلاوة، وأحكام التلاوة، وغيرها. ومن موضوعات المقاصد ما يتعلق بأقسام السنة النبوية الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام، كمقاصد السنن القولية والفعلية والتقريرية، ومقاصد التصرفات النبوية على صاحبها الصلاة والسلام من تشريع وقضاء وسياسة ونصيحة وغيرها. ولكل من هذه الأقسام أهمية في بناء التصور المركب للقضايا وفي سلامة التصرف على كل المستويات.

أما استنباط المقاصد من مسالك التحليل اللغوي والبلاغي للوحي، فهو بحث متشعب يستحق كل فرع من فروعه أن يفرد بكتاب مستقل، ولذلك فقد وضعنا الشكل المزدحم التالي لتلخيص الطرق اللغوية في بيان المقاصد في الوحي، ألا وهي طرق بيان المقاصد نصاً أو استنباطاً، ثم طرق البيان عن طريق مقاصد نظم الكلام أو المعاني، ثم مقاصد البيان، ثم مقاصد البديع. وإذا أردنا أن نستوفي الأمثلة على الفروع التي تقع تحت كل طرق بيان المقاصد فسنستوعب كل الكتاب العزيز، ولكننا نضرب أمثلة مختصرة فيما يلي لتدل على ما سواها من المعاني.

أما النص على المقاصد فهو كثير في كلام الله وسنة رسوله ﷺ، وقد قسمناه لغويًا حسب الحروف أو الأفعال أو الأساليب التي تدل على المقاصد. أما الحروف فنحو لام التعليل وهي في مئات المواضع في القرآن والسنة، ولعل، وحتى بمعنى الغاية، وغير ذلك من الحروف كفاء العاقبة وعسى وأنْ، وما إلى ذلك. وأما الأفعال فنحو أفعال الإرادة والابتغاء والسعي والمشيئة وما إلى ذلك، وأما الأساليب فأسلوب الشرط والمقصود يكون في جواب الشرط، أو الحال في جملة للدلالة على المقصد، أو جار ومجرور متعلق بالفعل، وغير ذلك.

وأما طرق بيان المقاصد استنباطًا من بلاغة النص فهي مقسمة عند أهل البلاغة إلى أقسام المعاني والبيان والبديع، وأضفنا لهم استنباطات من أحرف التلاوة وأحكامها كذلك. أما مقاصد المعاني فتنقسم بدورها إلى مقاصد تُستنبط من تركيب الكلمة، ومن الخبر، ومن الإنشاء بأنواعه، ومن تركيب الجملة، وكذلك من الخروج على مقتضى الظاهر، ومن الإيجاز والإطناب لأغراض معينة. وأما البيان فتُستنبط المقاصد حسب نوعه، من كناية وتشبيه ومجاز واستعارة، وتحت كل منها ألوان من المعاني.

وأما البديع فاخترنا هنا تقسيمه إلى الالتفات، والتورية، والطباق، والتناسب، والإرصاد، والمدح بما يشبه الذم، وتجاهل العارف، والتقسيم، والمشاكلة، والعكس المعنوي، والمذهب الكلامي، والجناس، والسجع، والموازنة، ورد العجز على الصدر، وتحت كل منها مقاصد وأغراض تدل على المعاني المقصودة استنباطًا.

وأما أحرف التلاوة فهي إما لهجات ولكنات عربية لا فرق بينها في المعنى، والغرض هو استيعاب اختلاف أصوات اللهجات بين الناطقين بلغة العرب بقصد التيسير على الأمة، وإما أن تكون متعلقة بمعاني متوازية ليس بينها تناقض وإنما المقصود منها هو إضافة معاني للنص الكريم في نفس الكلمات أو العبارات، وهو ما تحتمله طبيعة اللغة العربية ويُقصد به الرحمة والتيسير كما ورد في حديث الأحرف السبعة، والعبرة في أحرف القراءة - فيما انتهت إليه دراستنا - أن تصح سنداً إلى صحابي أخذ عن رسول الله ﷺ مباشرة ولم يرد إنكارها من الصحابة ﷺ. وأما أحكام التلاوة كالمد والإمالة والغنّة ومخارج الحروف وغيرها، فلها مقاصد لبيان معانٍ مقصودة، وهي داخلة هنا في استكشاف المقاصد لاستكمال الصورة.

وهناك قسم أخير من المقاصد المستنبطة المعرّفة عن طريق نظريات نتجت عن استقراء الأحكام التشريعية، وهي عندنا ضرب من التقعيد للأحكام من بُعد المصالح على درجات وأقسام، ألا وهي نظرية الضرورات والحاجات والتحسينيات المعروفة، وما قسم العلماء تحتها من أقسام للمصالح كعصمة أو حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والنسل والمال، وهي نظرية راسخة وكان ولا يزال لها أثر واسع في الفقه والفكر الإسلامي. إلا أن مقاصد الوحي كما تعرفها المنهجية المطروحة أوسع من هذه النظرية وتشملها وتربط معانيها بمعاني القرآن والسنة من مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر.

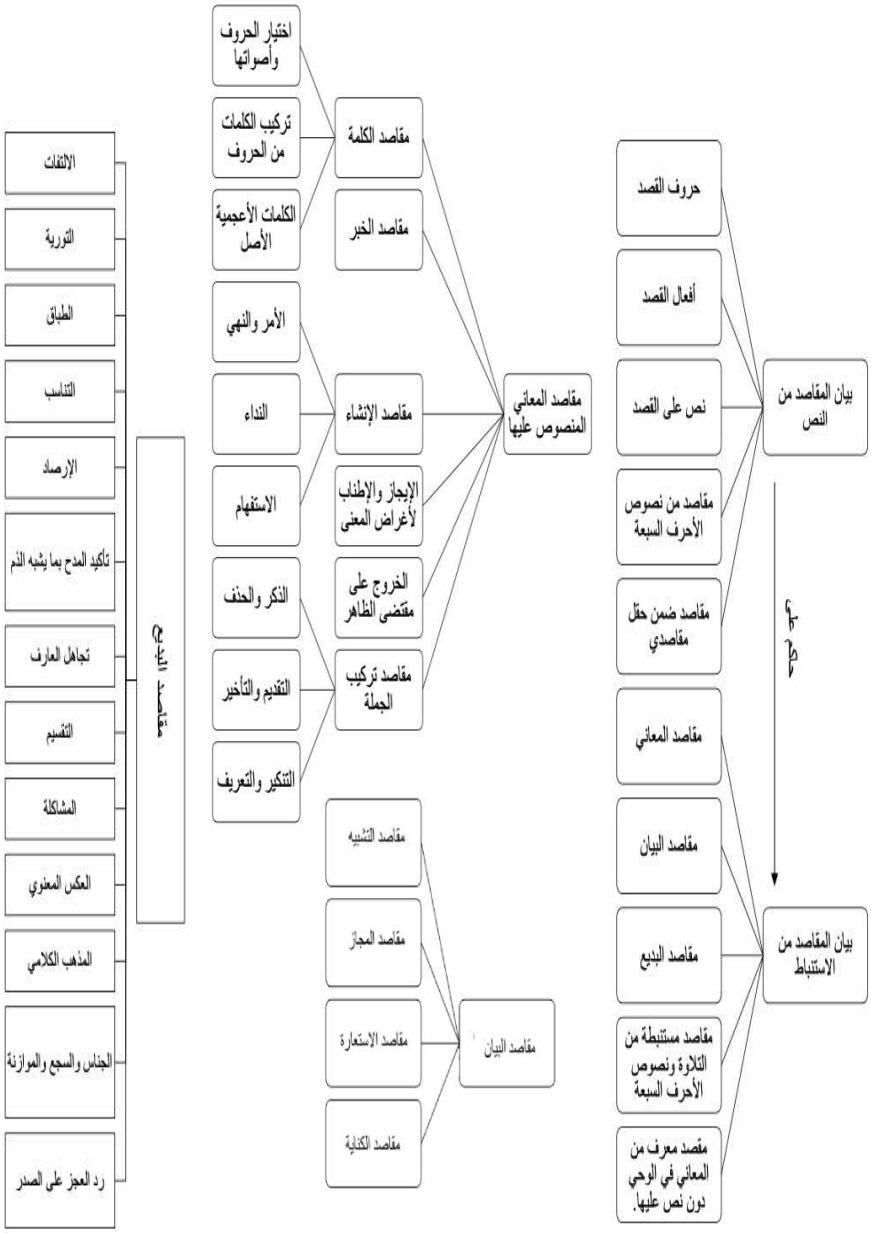

شكل: خلاصة طرق بيان المقاصد في نصوص الوحي (النص والاستنباط والمعاني والبيان والبديع على الترتيب)

طرق بيان المفاهيم في نصوص الوحي

أما المفاهيم فالنص عليها في كل كلمة عربية تضمنها القرآن الكريم أو ثبتت عن رسول الله ﷺ كما ترجّح من صحة الرواية عنه، والكلمات العربية لها منطقها الخاص بمعنى دلالة العلامات الصوتية على الحقائق المعنوية كما ذكرنا، إذ أن أصوات الحروف العربية لها دلالات خاصة، كدلالة القاف على القطع والصدم، والفاء على التفرق والانتشار، والسين على الليونة أو النقص، والغين على الغياب والستر، والراء على التكرار والديمومة، والحاء على السعة والارتياح، والنون على الظهـور، إلى آخرها.

وترتيب حروف الكلمة العربية يدل على معاني معينة في نظام محكم وراقي، بل إن عكس ترتيب الجذر كثيراً ما يدل على عكس المعنى، وذلك كثير في القرآن، مثل: كتب بمعنى الإيجاب والربط وبتك بمعنى التقطيع والتفريق، وعلق بمعنى الالتصاق وقلع بمعنى الانفصال، ودرس بمعنى التكرار والتفكيك وسرد بمعنى التتابع والتماسك، وقرف بمعنى المخالطة وفرق بمعنى الانفصال، وعرض وضرع، ونهر ورهن، ولام ومال، وغرف وفرغ، وراغ وغار، إلى آخره. وبالتالي فالمفهوم العربي هو نسق من الأصوات المرتبة ترتيباً خاصاً لتعبر عن معان مقصودة طبقاً لنظام لغوي محكم ومنطق فريد. ولكن البحث اللغوي البحت لا يدل الباحث إلا على مساحة ضيقة من المفاهيم، والتي لا غنى للباحث بعدها عن بحث موضوعي. فإذا درسنا الكلمات القرآنية والتعبيرات النبوية على صاحبها الصلاة والسلام باحثين على المفاهيم المنصوصة، فسوف نجدها على عدّة أضرب يمكن أن نلخصها فيما يلي (ويلخصها الشكل التالي).

أولًا، النص على كلمة يعدّها المتدبر من مفاهيم الوحي من القرآن أو السنة، ولكن دون النص على تفاصيل أكثر من سياق تلك الكلمة، كالشورى في سورة الشورى، والعقود في سورة المائدة، والشريعة في سورة الجاثية، وغيرها. ولكن التدبر في بقية القرآن سيدل المتدبر على المعاني التفصيلية المستنبطة تحت هذه المفاهيم النصية الجامعة، مما يتسع فيه المجال للتفصيل والاجتهاد.

ثانيًا: قد يُعرف المفهوم في الوحي بصفات تفصيلية، إما في نفس السياق أو بتجميع السياقات المتشابهة، مثل مفهوم البرّ في آية البر في سورة البقرة وكذلك في عدد من الآيات والأحاديث التي تبين جوانب أخرى للبر وصفات للأبرار، ومفهوم الإيلاء الذي شرحته أيضًا سورة البقرة وبينت تعريفه، ومفهوم النفاق ذكر في مئات المواضع من كلام الله وفيما ورد عن رسوله ﷺ، وهكذا. وقد تأتي صفات تعرّف المفهوم على سبيل ما يمكن أن نسميه (حالات قياسية) أو مواقف معينة لحدوثه مما يُستدل به على غيره، وذلك مثل مقتضيات الإيمان والكفر والإصلاح والإفساد المبثوثة في ثنايا القرآن.

ثالثًا، الأحرف المختلفة لقراءات القرآن - كما ذكرنا - تدل على معاني متوازية وتضيف أبعادًا جديدة لمفاهيم القرآن، مثل مفهوم التثبت أو الإثبات في (**إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَثَبَّتُوا**) [الحجرات: ٦]، وهو يقصد إلى معنى موازٍ لمفهوم (التبين) في (**فَتَبَيَّنُوا**) في القراءة الأخرى، ومفهوم (النشر) في (**هُوَ الَّذِي يَنشُرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ**) [يونس: ٢٢] وهو معنى موازٍ لمفهوم (السير) في قراءة (**يُسَيِّرُكُمْ**)، ومفهوم التصالح (**يَصّالحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا**) [النساء: ١٢٨] وهو يقصد إلى معنى موازٍ لمفهوم (الإصلاح) في قراءة (**يُصْلِحَا**)، وهكذا.

رابعًا، قد يظهر تعريف المفهوم من خلال ذكره نسبة إلى مفاهيم أخرى في نفس الحقل المفاهيمي وتفهم من خلال السياق، مثل ذكر (البأساء) مع (الضراء)، و(الذنب) مع (الخطأ)، و(الخير) مع (الحسن)، و(الكفر) مع (الفسوق)، و(النفاق) مع (السفاهة)، ومنها تعريف المفهوم عن طريق عكسه، مثل عدم العقل، وعدم الاستكبار، وعدم الاهتداء، وعدم الشرك، وعدم الفقه، وعدم الشكر، وعدم الإيمان، وهكذا، أو تعريف المفهوم ضمن مجموعة متوازية من المفاهيم تأتي في جمل متماثلة مثل: (**وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ**) [العنكبوت: ٤٧]، و(**وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ**) [العنكبوت: ٤٩]، و (**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّه فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ**) و(**الظَالمُونَ**) و(**الْفَاسِقُونَ**) [المائدة: ٤٤-٤٧]، وهكذا.

خامسًا، قد يُنص على مفهوم مركب أي مكون من أكثر من مفهوم، مثل: أرض الله، وحدود الله، وآيات الله، وكلمات الله، وأيام الله، وأموال الناس، وأمهات المؤمنين، وآل البيت، والمؤلفة قلوبهم، وسبيل الله، وملأ فرعون، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى، وهكذا، فتصبح بذلك مفاهيم قرآنية مستقلة ذات سلطان ولها معاني مستقلة نتجت عن تركيب المفاهيم المكونة لها بعلاقاتها وتواصلاتها.

سادسًا، قد يُنص على مفاهيم بينها تشابه وتواصل تشكل (حقلاً مفاهيمياً) يدور حول مفهوم مركزي، مثل مفاهيم العلم والحجة والفقه كما أشرنا إليها آنفاً، ومثل مفهوم الحزن الذي يشكل حقلًا يشمل: الهم، والغم، والكرب، والغيط، والبؤس، والأسف، والأسى، والحسرة، والتأوة، والضيق، والبخْع، والندم، والكظم، والجزع، والعضْل، واليأس، وهلم جراً. ومثل مفهوم الجمال وحقله الذي يشتمل على: الحسن، والزينة، والزخرف، والنضرة، والتسوية، والتعديل، والتوازن، والإبداع، وهي كلها معاني تضيف أبعادًا مقاصدية ومفاهيمية وفئاتية وقيمية مهمة لدراسات الظواهر والأبحاث في كل مجالات المعرفة.

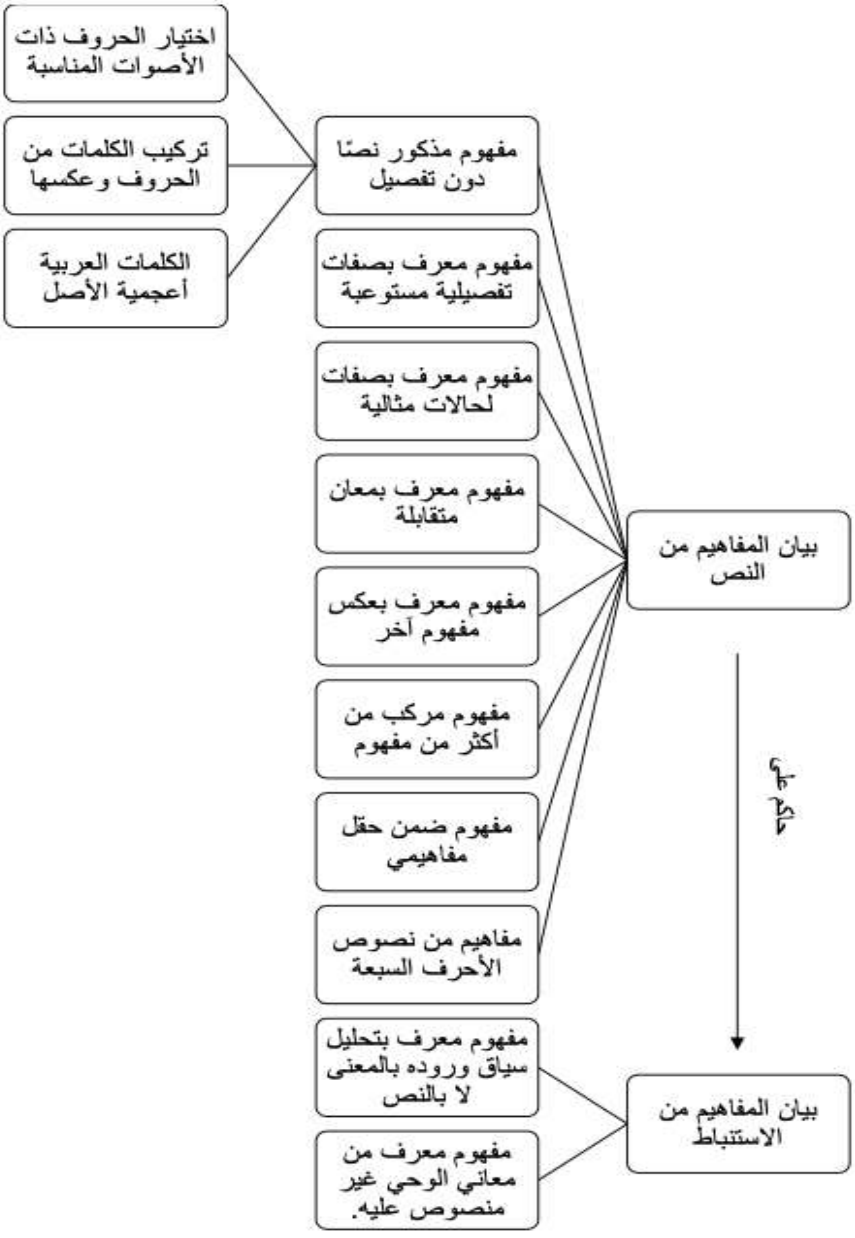

شكل: طرق بيان المفاهيم في نصوص الوحي

وأما استنباط المفاهيم من غير نص صريح عليها فهو أن يقترح المتدبر مفهومًا ليس من لغة القرآن والسنة ولكنه يعبر عن معنى أو نظام معين ذي علاقة بالوحي، وهنا لابد من خضوع المفهوم المستنبط أو المستحدث للمفاهيم والأصول ذات السلطان من الوحي، كمفهوم (الخُلع) مثلاً، وهو مفهوم لم يرد في القرآن بنصه، وورد في معنى الآية: **(فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ)** [البقرة: ٢٢٩]، وهو ما يدل على أن الطلاق كمعنى ينطبق على الرجال والنساء على حد سواء، وتحريم أن يفارق أحدهما الآخر دون بأس ينطبق عليهما على حد سواء كذلك، وأما طلب الفراق من قبَل المرأة لسبب تراه وتقرره فهو حق لها كما ورد في السنة في صورة تطلب المرأة الفراق من زوجها من النبي ﷺ بصفته قاضٍ، وترتب على ذلك في السنة أن ترد للزوج مهره، إلا أن المفهوم قد اتخذ شكلًا معينًا في تاريخ الفقه وأصبح علمًا على نظام معين لطلاق أو فراق أو فداء المرأة منذ ذلك التاريخ، وهذا النظام يمكن أن يجتهد في عصرنا في تفاصيله التي ورثناها في الاجتهادات المذهبية للوفاء بمقتضيات المصلحة والقسط في ظروف عصرنا، ما دام الاجتهاد في حدود ما ورد في معناه نصاً من الكتاب والسنة، لا تناقضاً معهما.

والتفريق بين ما هو وحي في المفهوم وما هو تاريخي مهم، لا لكي نلغي الخلع مثلاً أو غيره من المصطلحات المحدَثة بجرة قلم، فهذا لا يتماشى مع حكَم التشريع ومقاصده وسنن الله تعالى في التغيير والتجديد، بل لكي تهيمن المفاهيم المنصوصة على المفاهيم المستحدثة، فما ينبغي أن يثبّت في موضوع الخلع مثلاً هو حق المرأة في الطلاق أو الفراق أو التسريح أو ما شئنا من المصطلحات، وكذلك حق الرجال في تلك الفدية المذكورة في القرآن في حدود عدم العضل، والفراق مفهوم قرآني متعلق بذلك وله علاقات بمفاهيم المعروف والقسط والفضل والتقوى والإيمان والإحسان وغيرها من المفاهيم التي تتعلق بالوحي في المسألة، ثم شبكات المعاني المتعلقة بها من فئات وسنن وقيم وحجج وأوامر ونواهي.

وأما المفاهيم المستحدثة الأجنبية أو المعربة التي لم تنطلق أصلاً من مرجعية الوحي، كالديمقراطية، والدولة الوطنية، والدستور، والنظام الأكاديمي، والأقليات، والهندسة الجينية، والتواصل الاجتماعي، والإعلام المرئي، والمجتمع المدني، والاقتصاد، وعلم النفس، والذكاء الاصطناعي، والملكية الفكرية، وعلم الأحياء، والتنمية البيئية، وهلم جرًا – فإنها تحتاج كذلك إلى ضوابط من التصور المقاصدي المركب للحكم عليها والتعامل معها في حدود التصورات الأصلية من الوحي. لابد من منطلق المنهجية المقاصدية من تحرير المفاهيم المستحدثة وإعادة صياغتها – معنى أو شكلًا أو كلاهما – قبل تحوّلها إلى مؤسسات فاعلة أو وواقع ملموس، وألا يحدث خلط بين هذين النوعين من المفاهيم، خاصة مع حرب المفاهيم التي هي جزء من الحرب الثقافية على الإسلام، والتي تواكب الحروب العسكرية كما رأينا في التاريخ والواقع.

طرق بيان الفئات في نصوص الوحي

العلاقة بين المفاهيم والفئات على درجة من الأهمية حتى لا ينحرف تعريف الفئة بالمؤثرات التاريخية أو الواقعية غير الإسلامية، ويحيد الفقه بالتالي عن منهجية الوحي والمقصود من تصنيفه لهذه الفئات وهو مقصود منهجي أصيل وله أثر مباشر في الفقه بكل معانيه. مثلاً، فصل مفهوم (العلماء) عن مفهوم (العلم) في واقعنا التاريخي والمعاصر أدى إلى احتكار فئات جزئية لمفهوم (العلماء) الشرعي الواسع والاستئثار به دون فئات أخرى داخلة في مفهوم (العلماء) كما يدل عليه مفهوم العلم في الوحي، وكذلك فصل الحكام عن الحكم، بل إن الآية التي وردت فيها (الحكام) فيها نهى صريح عن أن يأكل هؤلاء أموال الأمة بالباطل أو أن يساعدهم طائفة من الذين ركنوا إليهم على هذا، وهذا يفسّر موقف كثير من علماء الأمة من السلف والخلف في مقاطعة الحكام الذين يأكلون المال العام إلى أموالهم، ورفضهم أن يشتركوا معهم في الحكم أو فروعه من القضاء والولايات والمناصب الرسمية، مما أدى إلى سجن وقتل عدد منهم على مدار التاريخ وإلى عصرنا.

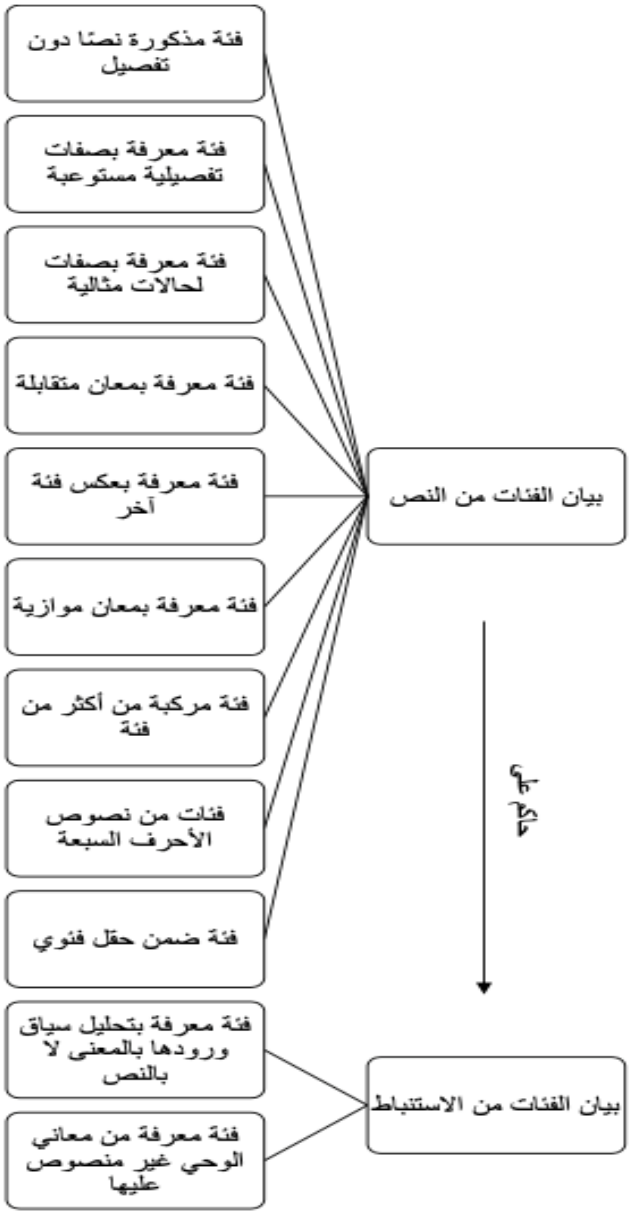

شكل: طرق بيان الفئات في نصوص الوحي

ولكن الحكم في مفهوم الوحي - الذي يعطي شرعية لفئة الحكام بمعنى القضاة أو الولاة أو الأمراء - هو الحكم بما أنزل الله، والعدل، والقسط، وعدم اتباع الهوى، والقيام بالحق، وعدم الشطط، والشورى، وسماع النصيحة، إلى آخره، مما يشكّل معيارًا مركبًا وطيفًا من الدرجات بين العدل والجور وبالتالي درجات من الشرعية، وليس الأمر مقياسًا تبسيطيًا مثل اشتراط قرشية الحاكم، وولاية العهد له دون أهلية ولا تفويض من الأمة، وغيرها من المعايير الشكلية لشرعية الحاكم كما رأينا في كثير من أدبيات السياسة الشرعية التاريخية، وقد تولد عن الأخطاء المنهجية في هذا الموضوع أخطاء عملية جسيمة، مثل الدعوى أن الشورى لا تلزم الحاكم في مآل الأمر، وبأنه يحق له الاستبداد بالأمر، ويحق له التصرف في (مال الله) - أي المال العام - كما يحلو له ولو على نفسه دون حساب وعلى أقاربه دون وجه حق إلا أنهم أقاربه، بل وخوّل البعض للحاكم (التعزير) بالسجن أو التعذيب أو القتل دون ضابط ولا رابط، مما أدى إلى إشكاليات مفاهيمية تحولت إلى مصائب واقعية في الماضي والحاضر، وعاني منها العلماء وأصحاب الرأي قبل غيرهم. وقس على هذين المثالين الفئات والمفاهيم الأخرى.

وكما ذكرنا في مسالك الكشف عن المفاهيم، فإن المتدبر الباحث عن الفئات المذكورة في الوحي قد يجد فئات مذكورة تُفهم صفاتها من السياق التي ذُكرت فيها نفس الفئة بالنص أو بالمعنى، مثل صفات المجاهدين التي وردت في مواضع كثيرة من الكتاب والسنة تبين أنواع الجهاد الذي يمارسونه باليد أو اللسان أو القلب، فضلًا عن جهاد النفس وجهاد المال وجهاد الكلمة خاصة بالقرآن، وقول الحق ولو كان مّرًا كما ورد عنه ﷺ .

وصفات فئة أهل الكتاب تدل عليها المواضع الكثيرة في الوحي التي ذُكروا فيها، وكيف أنهم ليسوا سواء، لأن منهم من آمن بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف

وينهون عن المنكر خاشعين لله لا يشترون بآيات الله ثمنًا قليلًا، ومنهم فئة أخرى يكفرون بالله ويلبسون الحق بالباطل، ويلوون ألسنتهم بالكتاب، ويحرفون ويكتمون بعضه، ويخونون الأمانة، ويوقدون نار الحرب بين الناس، ومنهم الذين قالوا إنا هدنا إليك ومنهم الذين قالوا إنا نصارى، ولكل مواقفه وصفاته، وهذا التصور المركب تحت تلك الفئة الجامعة (أهل الكتاب) يعين على دقة التعامل معهم جميعًا من المنطلقات الإسلامية السليمة.

وفئة الجنّ كمثال ثالث لها صفات وأقسام ومواقف في عهد الرسالة وما بعدها، قصّها الله تعالى في كتابه في سورة تحمل اسمهم وفي مواضع متفرقة، وورد بشأنها عدد من الأحاديث الثابتة، وهي رغم أنها فئة تنتمي لعالم الغيب عمومًا إلا أن بيان أحوالها مقصود في الوحي وله حِكَم إيمانية وعملية متنوعة، ومن الفئات الغيبية في الوحي أيضاً فئة الملائكة، وتحتها فئات فرعية، وجنود الله الذين لا يراها البشر، والملأ الأعلى، وغيرهم، ولكل صفات ويُقصد ذكرهم في التنزيل الحكيم لأغراض متنوعة.

واستكشاف الفئات يكون على ضروب بيانية شتى كما كان استكشاف المفاهيم، فمنها ما يعرّف بصفات قياسية يقاس عليها، مثل فرعون كمثال قياسي لفئة المستبدين والطاغوت، وطالوت وملكة سبأ كمثلين لفئة الحكام الراشدين أهل العدل والشورى والحرص على الصالح العام، والنساء كمثال لفئة عامة ذات صفة وحقوق وواجبات، وكذلك الرجال، ومنها ما يعرّف بعلاقاتهم بفئات أخرى مذكورة ضمن حقل فئاتي، مثل حقل (**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**) [البقرة: ٦٢]، أو فئات متناقضة، كالمؤمنين والكفار، والمصلحين والمفسدين، والأعمى والبصير، والصادقين والكاذبين، وهناك كذلك فئات وصفها مركب من أكثر من مفهوم مثل: (**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**) [المائدة: ٦٠]، والذين: (**يَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ**) [البقرة: ٢٧، والرعد: ٢٥]، و(**الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ**) [البقرة: ١٧٤]، و(**الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا**) [سبأ: ٣٢]، و(**الذِينَ اسْتُضْعِفُوا**)

[سبأ: ٣٢]، و(**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم**) [البقرة: ٢٧٤]، و(**اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ**) [الأحزاب: ٥٠]، (**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّه عَنْهُمْ**) [التوبة: ١٠٠]، وهكذا.

ويجدر بالذكر أن الفئات في الوحي تُذكر غالبًا دون إشارة إلى أشخاص أو أسماء أو أماكن أو تواريخ بعينها تتعلق بهم، وذلك الأسلوب يقصد إلى تعميم الفائدة من تناول الفئة بالحديث وعدم قصرها على أشخاص بأعينهم أو زمن بعينه. ولكن هناك فئة يذكرون بأسمائهم بقصد تعيين أشخاصهم وخصوصيات صفاتهم، مثل الأنبياء المذكورين بأسمائهم أو أقوامهم لتعريف الناس بهم على التفصيل، ومريم بنت عمران نظراً لنسبة المسيح عليه السلام لها، وزيد بن حارثة رضي الله عنه الصحابي الوحيد المذكور باسمه نظراً لمناسبة تبني رسول الله ﷺ له، وبني إسرائيل نظراً لتاريخهم الطويل مع أنبيائهم والدروس المستفادة منه، والروم نظراً لإيذان الله تعالى في القرآن بزوال حضارتهم مع قدوم الإسلام، وكذلك أسماء بعض القرى المقصود ذكرها وذكر أهلها خصوصاً لمقاصد معينة، كمكة ويثرب وإرم ومدين وسبأ وبابل، وهكذا.

ويجدر بالذكر كذلك أن الفئات لاتقتصر على البشر بل تمتد لتشمل أنواعًا أخرى من الأحياء، كالدواب والأنعام والطير والسمك والشجر والنبات والنمل والنحل وغيرها، والمقصود من ذكر هذه الفئات يتعلق بالعلاقات بينها وبين بعضها، وبينها وبين البشر أو فئة منهم، وبينها وبين مخلوقات الله في العالمين.

ثم إن الأحرف التي نزل بها القرآن وتواترت روايتها عن رسول الله ﷺ قد تدل على فئات بعينها في بعض كلماتها، مثل: (سُقاة الحاج)، و(عَمَرة المسجد الحرام)، في قراءة عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، والباقر، وأبو حيوة للآية: (**أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**) [التوبة: ١٩]، و(المخلِصين) بكسر اللام في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر للآية: (**كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ**) [يوسف: ٢٤]، وقراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر

للآية: (**وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا**) [مريم: ٥١]، وما إلى ذلك من أحرف ظهرت في القراءات الثابتة.

واستنباط الفئات غير المنصوص عليها بغرض توصيف الواقع التاريخي أو المعاصر، يقتضي أيضاً أن يصل إليها المتدبر للوحي من السياقات المعنوية، وتحت هيمنة الفئات المنصوصة. وأما الفئات المستحدثة وليست منصوصة فلابد أن تحكم الفئات المنصوصة على معانيها، ولابد -كما ذكرنا عن المفاهيم- من التفريق بين الفئات المشروعة والفئات التي لا تحتمل حتى إعادة التأويل والتصنيف من منطلق إسلامي، مثل فئة (رجال الدين)، وهي فئة بدعية لا ينبغي أن تتواجد في مفهوم الإسلام للدين ولابد أن تحذف من قاموس المسلمين وتستبدل بفئة (العلماء) حسب التعريف الإسلامي.

ولكن هناك بدع حسنة في استحداث المفاهيم، كفئة (الإسلاموفوبيا) أو الرهاب المرضي من الإسلام، وهو مصطلح حقق به المسلمون نصراً فكرياً في بعض الدول، وصُنّف (الإسلاموفوبين) الذين يعادون المسلمين لمجرد أنهم مسلمون، وتختلط أهدافهم بين نصرة العنصرية البيضاء والتعصب القومي والصهيونية والحقد على المتدينين، ثم دخل معهم مؤخرًا بالدعم المادي والمعلوماتي فئة من المسلمين المنافقين لتحقيق أغراض سياسية ومالية وشهواتية.

وبمناسبة الحديث عن المنافقين، فجدير بالذكر أن التعامل مع الفئات لابد أن يتجاوز الأسماء والمسميات التي يطلقها الناس على أنفسهم، بل تصنّف الفئات حسب صفاتها التي تظهر في سلوكها الملموس في الواقع المعيش، فالمنافقون مثلًا يصنفون حسب صفاتهم وعلاماتهم التي أسهب الوحي في بيانها ولو ادعوا أنهم مسلمون أو مصلحون أو حتى من العلماء، ولو أعجبنا قولهم في الحياة الدنيا رغم إفسادهم في الأرض وإهلاكهم للحرث والنسل، والذين يأمرون بالقسط من الناس يصنفون حسب مواقفهم في نصرة الحق، لا حسب اتهامات المغرضين لهم بأنهم مفسدون أو مبتدعة أو خوارج أو إرهابيين أو غير ذلك من الدعاوى، ويقاس على ذلك.

طرق بيان السنن في نصوص الوحي

ذكرت السنن الإلهية بجذرها (س ن ن) في القرآن ست عشرة مرة، بمعنى القوانين والنظم والأنساق التي خلقها الله تعالى حاكمة على حركة الكون وأحداثه على المستوى الأعلى من تلك الحركة، مثل سنة الله تعالى في الإهلاك السريع للذين يجحدون بآياته ويكفرون به، خاصة إذا أخرجوا رسولهم من أرضه، وسنة الله في أن يرسل رسلًا من البشر يعيشون كما يعيش البشر في حدود طاعة الله فيأكلون ويشربون ويتزوجون، وهكذا.

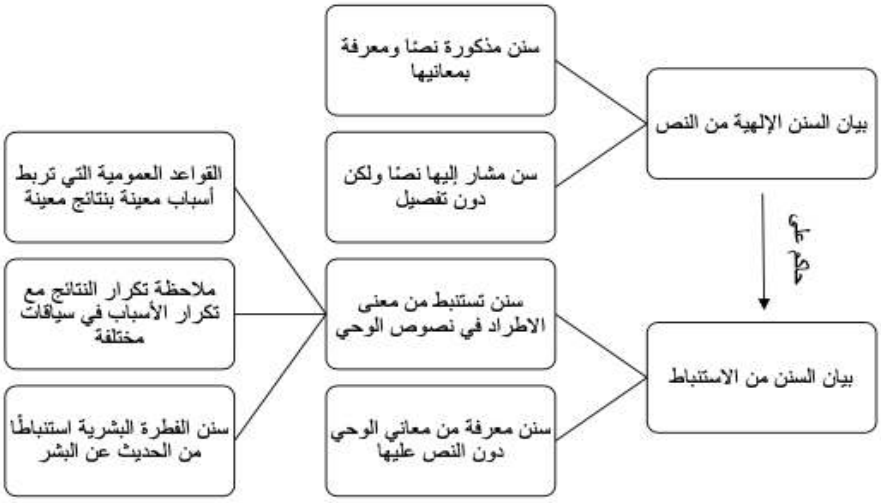

شكل: طرق بيان السنن الإلهية في نصوص الوحي

ولكنّ موضوع السنن الإلهية أوسع من السياق الخاص لتلك الآيات التي ذكرت فيها لفظتي السنن والسنة، لأن القرآن الكريم كله سنن إلهية، بمعنى أن ما فيه موضوعات متنوعة تقصد ضمن ما تقصد إلى بيان السنن الحاكمة والفعل الإلهي لله تعالى في التاريخ والطبيعة والإنسان والمجتمعات والوجود في كل أبعاده، وهذا الفعل ليس عشوائيًا ولا عبثًا حاشا لله، بل تحكمه سنن وأنساق وقوانين ونظم راسخة لا تحيد حركة الحياة عنها. من هنا كانت أهمية طرق الاستنباط في الكشف عن السنن

الإلهية في ثنايا كلام الله تعالى وفي سنة الرسول ﷺ، والذي كانت حياته كلها تدور حول هذه السنن وتراعيها وتعلّمها للناس، سواء في التعامل مع الإنسان فرداً وجماعة أو الحيوان أو الطبيعة بكل أبعادها.

وقد اتجه عدد من الباحثين المعاصرين الذين بحثوا في موضوع السنن الإلهية إلى عدم الربط بين السنن التي سموها كونية أو طبيعية، وبين سنن سموها تشريعية أو اجتماعية، ولكن ظهر من بحثنا عن التواصل والعلاقات بين عناصر التصور المركب أن السنن الإلهية مطردة وعامة وشاملة للكون وللأحياء جميعًا، ولو اتخذت صوراً مختلفة حسب مجالاتها، فسنة التوازن أو الميزان مثلًا تتخذ صوراً مختلفة في الكون المادي من كواكب ونبات وبحار ومعادن وأنواع الحيوان وغيرها، وتتخذ صورة سنة العدل والقسط في عالم الإنسان وهما معنيان يقصدان إلى مراعاة سنة التوازن، وليسا منفصلين عن السنن الكونية الكلية.

كما أن بحثنا عن السنن الإلهية ذات العلاقة بالكون هو مجال بحث أوسع من (العلم التجريبي)، الذي رأى بعض الكتّاب أنه السبيل الوحيد لاستكشاف السنن الإلهية الكونية في عصرنا، وأنه ليس من مهمة القرآن ولا السنة إرشادنا إلى تفاصيل البحث في الكون، إلى آخر ما يقولون. وعلى هذا الطرح ملاحظتان منهجيتان. أولهما أن القرآن الكريم وسنة رسوله ﷺ فيهما دليل عام على إبداع الخلق وإتقانه، ولكن فيهما كذلك أدلة تفصيلية على سنن إلهية كونية معينة. صحيح أن القرآن الكريم ليس كتاب أحياء ولا كيمياء ولا طبيعيات، إلا أن به مفاتيح للعلوم ومفاهيمها التأسيسية لمن أراد أن يتعلم. سنة الأممية مثلاً في عالم الطير ودواب البر والبحر، هي مفتاح علم إلهي يمنحه لنا الخالق سبحانه في كتابه لمن أراد أن يبحث أكثر ويفهم الأبعاد الكبيرة للتشابه بين أممية البشر وأمثالها من الأمم من الدواب والطير كما ذكر الله تعالى. وسنة إهلاك المكذبين يدلنا الوحي فيها على أماكن محددة وقرى بأسمائها، بل ويحثنا على أن نسير إليها وندرسها بعد أن نتأملها بأعيننا وقلوبنا، وهذان مثالان على خطط بحثية متشعبة، ومفتاحان تأسيسيان لعلوم الأحياء والإنسان والآثار

والتاريخ وعلوم أخرى، وتدلان على دراسات متعدية للتخصصات تركز على الظواهر المتعلقة بتلك السنن، وهذا كله من حسن التدبر وحسن الانتفاع بالقرآن.

وأما الملاحظة الثانية على إيكال العلوم التجريبية بشكل كامل لعقل الإنسان المحض، فهي أن الفلسفة الوضعية التي قام عليها العلم التجريبي المعاصر عليها ملاحظات نقدية أساسية من منطلق الإسلام، إذ أن اقتصارها على الأدلة المادية المحسوسة في إثبات وجود الأشياء به قصور شديد وله تداعيات كثيرة، وهذا لا يتنافى على أي حال مع منجزات العلم التجريبي المعاصر رغم قصور منهجيته، ولكن المطلوب هو التكامل بين هذه العلوم لكي تتجاوز إشكالات تحيزاتها المختلفة. أما اعتماد العلم التجريبي في صورته المعاصرة على الفلسفة الوضعية المادية فيحدّ من الآفاق التي يمكن أن ينطلق إليها كما تفتحها السنن الإلهية في الوحي الكريم.

ومن الأمثلة على السنن الإلهية المطّردة التي لا تستوعبها المنهجية المادية، سنن الفطرة البشرية التي تفضّل الإنسان على كثير من المخلوقات، فقد خلق الله تعالى تلك الفطرة كطبيعة في كل البشر، وينبغي لنا أن نبحث عنها ونستكشفها من كلام الله وسنة رسوله ﷺ وندخلها في تلك القوانين العامة الحاكمة على التصور والتصرف البشري، وهي قراءة متجددة ومهمة لكل العلوم والدراسات التي تتعلق بالإنسان، فما من نظرية اقتصادية أو سياسية أو في علم النفس أو الأحياء أو الطب أو غيرها من العلوم، إلا وتعريف الإنسان وطبيعته الأصلية في قلبها، ويترتب على ذلك التعريف نتائج أساسية في الواقع الذي تتناوله تلك الدراسات. وبالتالي فهناك مجال واسع لإعادة تعريف الإنسان من منطلق بيان الوحي لسنن الفطرة، وذلك من أهم المطلوبات لإعادة صياغة العلوم المعاصرة والدخول من هذا الباب لنقد النظريات الوضعية المعاصرة وتأثيرها السلبي على الواقع المعيش نظراً لعدم تعريف الإنسان بشكل سليم.

مثال واضح على هذه المراجعة هو افتراض النظريات الاقتصادية السائدة أن طبيعة الإنسان هي الطمع وتعظيم المصلحة المادية الذاتية والعلم الذي يدعون في مذاهب الاقتصاد أنه (محيط)، وأنه يتصرف في الواقع بغريزته الاستهلاكية ليس إلا، وقد أدت

تلك الفرضيات غير الدقيقة عن فطرة الإنسان إلى دمار كبير بسبب النظم الاقتصادية التي أسست على الطمع والفردية وعقلية الاستهلاك وغياب الأخلاق. مثال آخر من علوم النفس والطب أن مفهوم الوعي الإنساني عندهم ليست إلا تفاعلات كيميائية في المخ أو على مستوى الجينات، مما أنتج فشلاً في فهم الطبيعة الكلية للإنسان والاعتماد على الأدوية التي تقطع الصلات بين أعضاءه وأجزائه وتفصله عن (القلب) كمفهوم شامل.

وأما استنباط السنن من نصوص الوحي فلكل متدبر آت من خلفية معينة عين خاصة قد يدرك بها تلك القوانين المطردة التي تتعلق بمجال دراسته، يدركها حين يلاحظ القواعد العمومية التي تربط أسبابًا معينة بنتائج معينة عن طريق أساليب مثل: ترتب جواب الشرط على فعل الشرط، أو التعليق أو التذييل بأن ما وقع هو عاقبة أو جزاء أو نتيجة للمقدمات المذكورة، أو ربط المقدمة والنتيجة في فحوى قصة أو مثل أو خبر أو غيرها من الأساليب، وهذا كثير جدًا في كلام الله تعالى. وقد يحتاج الاستنباط إلى تجاوز الأسلوب المباشر إلى ملاحظة تكرار نتائج معينة مع تكرار أسباب معينة في سياقات مختلفة من الوحي، وبذلك نستخلص سننًا لله تعالى في تصريف الخلق على كافة المستويات.

طرق بيان القيم في نصوص الوحي

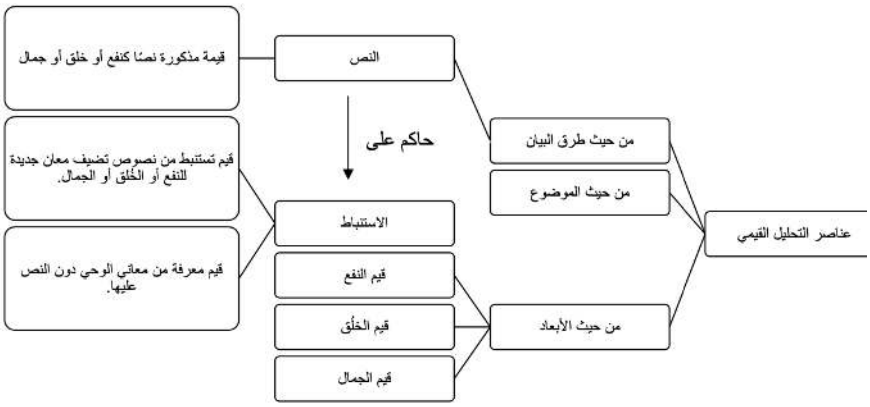

شكل: طرق بيان القيم في نصوص الوحي

مصطلح (القيم) اخترناه ليعبر عن هذا الأصل الخامس من التصور المقاصدي المركب، والذي يقسمه الدارسون له تقسيمات مختلفة، اخترنا منها المنفعة والخُلق والجمال، وهي أقسام تتكامل لتصوغ دور القيم في التصور والتصرف. وكما كان الحال في الأصول الأخرى، هناك نصوص مباشرة على أنواع من المنفعة وإن اتخذت تعبيرات تشكل حقلًا مفاهيميًا حول مفهوم (النفع) مثل (الخير) و(النعمة) و(المِنّة) و(الفضل) وما إليها، أو تعبيرات عن قيمة النفع بشيء محسوس مثل: ركوب الدواب، وصيد البحر، وأكل الفاكهة والطير والأنعام، والمساكن، والتجارة، وما إليها، كما أن هناك معاني مقابلة من (الضرر) على عكس معاني (النفع) كالجوع والخوف والإخراج من الديار والسجن والدَين والربا، وغيرها، وهناك نصوص مباشرة وحقول مفاهيمية تدل على (الخُلق) خاصة في معاني أسماء الله الحسنى التي تشترك في ألفاظها مع الأخلاق البشرية ولله المثل الأعلى كما ذكرنا سابقاً، كالرحمة والعفو والكرم والعلم والعدل وغيرها، ثم أسوة الرسول ﷺ، كالحمد والصدق والصبر والقوة والأمانة والعفة، وغيرها، كما أن هناك معاني على عكس هذه المعاني تتجسد في خلق المنافقين والطواغيت والجاحدين لآيات الله.

وهناك كذلك نصوص مباشرة تدل على مواضع (الجمال) أو ما إليها من مصطلحات في الحقل المفاهيمي للجمال مثل: الزينة، والحسْن، والزخرف، والاستواء، وما إليها، وكذلك قيم عكسية تدل على القبح والسوء والفُحش وما إليها، وقيمة الحسْن على أي حال في نطاق البشر أساسًا ما ترتبط بالأخلاق كجمال الرجال والنساء حين يصبرون ويتقون ويتصدقون ويعفون ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويكظمون الغيظ، إلى آخره. والحسْن في نطاق الخَلْق يرتبط بالسنن الإلهية ارتباطاً وثيقاً، كتسخير المخلوقات وألوانها وحركتها، من بحار وأنهار ودواب وأشجار، إلى آخره. على أن مقصودات الجمال والحسْن في كل ما خلق الله تعالى هي معاني أبعد من الإدراك الإنساني لها وليس غايتها بالضرورة أو يراها الإنسان ولا حتى أن يعرف بها،

فقد يعيش الإنسان ويموت دون أن يدرك الغالبية الساحقة من مظاهر الجمال الذي خلقه الله في الكون متاعًا للناس ولغيرهم من المخلوقات.

ثم إن هناك مجالاً واسعًا لاستنباط مزيد من أبعاد القيم المذكورة من النصوص غير المباشرة التي تتعرض إلى موضوعاتها ومعانيها، ولو لم تنص على المفاهيم التي أشرنا إليها، وهنا مجال التجديد في إضافة معاني تفصيلية للقيم المعروفة كالجمال أو الصدق أو النفع، أو طرح معانٍ جديدة تُستنبط من نصوص الوحي لكي تعزز دور القيم في النسق المقاصدي.

ولا ينبغي للبحث في القيم أن ينفصل بأي حال عن الأصول الأخرى كالمقاصد والأوامر والسنن وغيرها، فقد ينحرف التصور لقيمة جمالية مثلاً فيخرج عن مقتضى الأخلاق الأخرى كالعفة أو الصدق، أو مقتضي الأوامر والنواهي الإلهية، أو يتناقض مع المقاصد العليا، والوحي الكريم يدلنا على تلك الضوابط، واستنباط القيم مادية كانت أو معنوية لا ينبغي أن ينحرف مع الأهواء، وهذا ما تنحرف به القيم في الاستنباط الفلسفي لها، إذ ينتهي المعنى مع الحجج الفلسفية إلى نسبية أخلاقية متناقضة مع مفهوم الخُلق في الوحي، أو إلى الفلسفة النفعية التي تسعى لتعظيم اللذة للعدد الأكبر من الناس بصرف النظر عن ضوابط الأخلاق، أو إلى تعريفات فلسفية لقيمة الخير تعتمد على السلطة أو الهوى مما لا يعترف به الإسلام ويبرره الباحثون باسم استنباط قيم جديدة من نصوص الوحي.

طرق بيان الحجج في نصوص الوحي

قد تصورنا (الحجج) من خلال الآيات والعلامات على حقيقة البرهان أو صحة المنطق، وهي إذن تمثل الأصل الذي يتعلق بأساليب التفكير كما تنص عليها أو نستنبطها من نصوص الوحي، وهذه الأساليب غالبًا ما تكون خفية وتحتاج إلى جهد لاستكشافها في ثنايا الحجاج ولكنها مهمة حتى يستفيد المتدبر سلامة في المنطق كلما اقترب من منطق الوحي وبرهانه.

والنص على الحجج في كلمات من قبيل الحجة والبرهان والدليل والعلم والميزان والآيات، وما إليها، لا يغني التدبر في منطق الحجة نفسها ودراسة تركيبها، ولكن هذه الدراسة متروكة لتطور العلم البشري واستكشافه لآيات الله في الآفاق والأنفس. أما الاستنباط فهو طرح سؤال منطقي استكشافي ومحاولة الإجابة عليه من خلال التدبر.

يمكننا إذن أن نقسّم استنباط الحجج من نصوص الوحي إلى نوعين: نوع وردت فيه إشارة إلى حجة مما يتطلب استنباطًا لطبيعتها وكيفية إسقاطها على غيرها، والنوع الآخر لم ترد به إشارات ولكننا نستنبطه استنباطًا بناء على طرح سؤال منطقي استكشافي ومحاولة الإجابة عليه من خلال التدبر.

مفهوم (الآيات) مثلاً من المفاهيم القرآنية الكبرى، ومن الطرق التي يسلكها المتدبر بحثًا عن الحجج المنطقية، كقوله تعالى: **(قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ)** [آل عمران: ١٣]، أي فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت، والحذف هنا على سبيل الاحتباك اللغوي، والحجة هنا هي أن منطق السنن الإلهية في نصر المؤمنين المخلصين مطرد، وأقوى من المنطق المادي الذي يحسب النصر والهزيمة بالأرقام المادية. والحجة هنا هي في غلبة المنطق السنني الإلهي على حسابات البشر.

ومثل الحديث عن النحل والعسل: **(فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)** [النحل: ٦٩]، والحجة هنا في التركيب والتكامل في خلق الله حتى أن الذي يخرج من بطون النحل جعل الله فيه شفاء للناس على غير قصد من النحل ولا تدبير من الناس، والقصد من هذه الآية هو حث الناس على دراسة الظواهر الطبيعية ذات العلاقة مثل دراسة العسل وقدرته على إحداث الشفاء، ونظام الحياة الرائع لأمة النحل، وهذه حجة على المنطق التركيبي أو ما يسمى في المصطلح الفلسفي ببرهان

التصميم المنطقي، أو برهان التركيب المعقد، أي الشبكة المعقدة من الظواهر التي خلقها الله تعالى في تكامل محكم لا يمكن أن يحدث مصادفة ولا حتى من خلال التفسير الذي تطرحه نظرية التطور.

ومثل: **(وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا)** [يس: ٣٣]، وهي حجة السببية في أن الله تعالى جعل الماء سببًا في حياة الأرض بعد موتها، وذكر ذلك سبحانه في مواضع كثيرة مثل: **(يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ)** [النحل: ١١]، مما يدل على حجية السببية لأن الله تعالى أخرج الزرع بالماء، ولكن الله تعالى يذكرنا في مواضع أخرى أنه هو الذي ينبت الزرع وينزل المطر ويقيم قانون السببية على أي حال. وهناك آيات وبراهين وموازين وحجج كثيرة مذكورة في الوحي يشكّل مجموعها الجانب الحججي المنطقي في التصور المركب.

وأما استنباط الحجج المنطقية من سياق القرآن الكريم وسنة الرسول ﷺ فالوحي يحتوي على كل منطق سليم وكل حجة صحيحة إلى قيام الساعة، ولكنّ علم البشر يتطور ومنطقهم يواكب هذا التطور، ومع التطوير يظل الوحي الكريم حاكمًا على تلك المعرفة و(ميزانًا) لها بين تناقضات النظريات البشرية. وهاك بعض الأمثلة.

منطق السببية والغائية متكاملان على خلاف ما يتوهمه بعض أهل الفلسفة من تعارض حتمي بينهما مما يفسر التراوح بينهما في النظريات المنطقية على مدار القرون، ولكن المنطق القرآني يركّب بين المنطقين ويجعلهما معًا حجتين متراكبتين في تفسير الأحداث وسنة الله تعالى في إيجادها. مثلًا، يخبرنا القرآن أن الفساد يظهر في البر والبحر بسبب ما يكسب الناس، ولكن الغاية هي ليذيقهم بعض الذي عملوا ولعلهم يرجعون، وهنا الغاية تعبر عن السنة الإلهية في عقوبة الناس على إفسادهم لعلهم يتوبون ويصلحون، وكذلك الحال بين سبب إنبات الماء للنبات وإحياء الأرض، والغاية هي المتاع للناس والأنعام ولعل الناس يشكرون ويتصدقون، وكذلك إحراق النار للعشب اليابس ولعل الناس يتذكرون نار الآخرة، وهكذا.

وقد استنبطنا كذلك من التحليل المنطقي للوحي ما يمكن وسمه حسب المصطلحات المنطقية المعاصرة بتعدد الأبعاد المنطقي، وذلك على معنيين، أولهما حجية تعدد الدرجات والمستويات بين النفي والإثبات، وثانيهما تعدد وجوه الحجج وموضوعات العبارات المنطقية ومثاله خلْق الله الناس شعوبًا وقبائل واختلاف الألسنة والألوان وكذلك التنوع والتعدد في كل شيء كحجة قرآنية ونبوية شاملة ومطردة.

واستنبطنا كذلك من التحليل المنطقي لمقصد إقامة الحجج أن هناك توازن في منطق القرآن بين الكليات والجزئيات، فلا النظر الجزئي يسود في فهمنا للوحي فلا تُذكر الكليات والقواعد والصور الأكبر للأحداث أو المخلوقات أو الأحكام، ولا العكس، وهذا التوازن بين الكلي والجزئي في المنطق القرآني حريّ أن يشكل منهجية المتدبر أيًا كان تخصصه حتى يوازن بين القواعد والنظريات الكلية، والتفاصيل الجزئية المتعلقة بالبحث. كما أن من أسس المنطق القرآني من الحِجاج ما نسميه المنطق التواصلي، والذي ذكرناه في مقدمات هذا الكتاب.

وأخيراً في الاستنباطات المنطقية للحجج تأتي دروس الوحي في تحذيرنا من المغالطات المنطقية، وهي تأتي في الوحي لبيان الحجج الباطلة للمكذبين والطغاة والجاحدين للحق، ولعله مقبول أن نسميها بأسمائها في علم المنطق، كمغالطة عدم الترابط مثل منطق إخراج آل لوط عليه السلام من القرية بأنهم متطهرون، ومغالطة السببية الكاذبة مثل منطق التطير بموسى ومن معه وكأنه هو السبب في ما يصيب آل فرعون، ومغالطة الطعن الشخصي مثل منطق طعن فرعون في موسى أنه مهين ولا يكاد يبين، ومغالطة الجدلية الكاذبة مثل منطق تبادل اليهود والنصارى الاتهام أنهم ليسوا على شيء، وكأن أحدهم بالضرورة على حق وهو ما ليس صحيحاً، ومغالطة شهرة الفكرة مثل منطق **(مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الآخِرَةِ)** [ص: ٧]، أي كأنهم لو سمعوا بها لكانت حقاً، ومغالطة الاستقواء بالسلطة على المنطق مثل ما فعل فرعون بالسحرة حين

غضب أنهم سجدوا لله وآمنوا بموسى عليه السلام دون إذنه، ومغالطة سد ذريعة واهية كالذين تذرعوا بالبقاء في بيوتهم حتى يتجنبوا الموت، ومغالطة التماس المشاعر دون الحجج كالذي استصرخ موسى لأنه من شيعته مرة أخرى رغم أنه قتل خصمه الأول، ومغالطة النفي للجهل بالحجج، كأهل الكتاب الذين يكتمون الحق ويكتبون الكتاب بأيديهم، ومغالطة الانتقائية في الدليل كالذي حاج إبراهيم منتقيًا أدلة دون أدلة أخرى دامغة، ومغالطة الدور كبعض اليهود الذين قالوا يد الله مغلولة تعالى الله عن ذلك، والحق هو أنهم هم الذين غلّت أيديهم وبخلوا عن الإنفاق، ومغالطة التعميم الخاطئ، كتصحيح القرآن للتعميم الخاطئ أن من يعجبنا قوله في الحياة الدنيا هو بالضرورة سليم القلب ولكن الله يعلم أنه ألد الخصام، وغير ذلك من المغالطات.

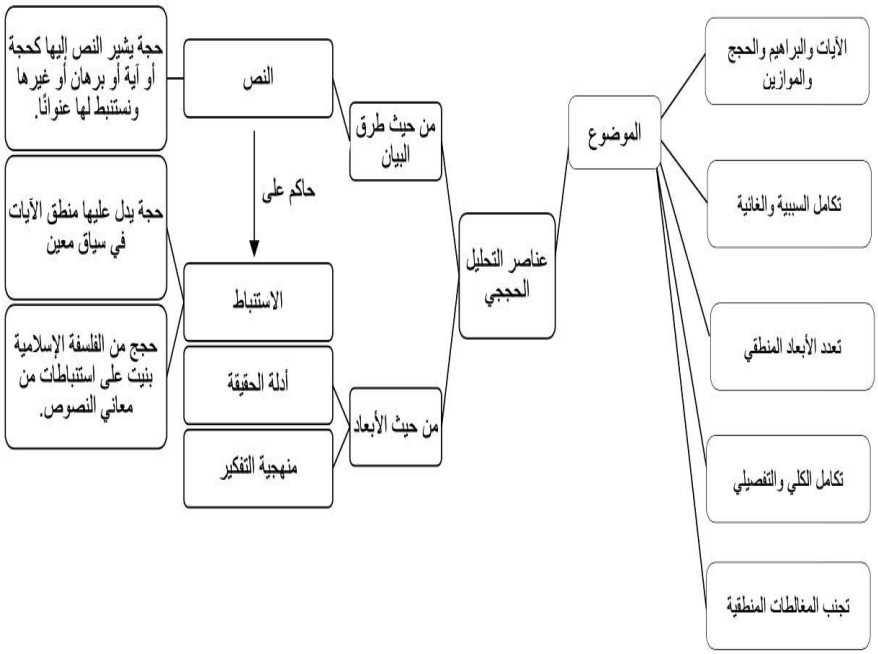

شكل: طرق بيان الحجج في نصوص الوحي

طرق بيان الأوامر والنواهي في نصوص الوحي

سبق البيان أن الشريعة كثيرًا ما تُختزل في الأوامر والنواهي المباشرة في نصوص الوحي، ولكننا تعلمنا من خلال المنهجية المقاصدية أن هناك أصولًا أخرى هي جزء لا ينفصل عن الشريعة عبّرنا عنها في المنهجية المقاصدية بالمقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج، وهي كلها ضرورية من أجل فهم وتطبيق شامل ورشيد لتلك الأوامر والنواهي المباشرة.

ثم إن الأوامر والنواهي نفسها كثيرًا ما تُختزل في تراثنا الفقهي وفي الفقه المعاصر فيما أطلق عليه فقهاء المذاهب (آيات الأحكام)، والتي حصروها في بضع مئات من الآيات التي تشتمل على أوامر ونواهي مذكورة في صيغ لغوية مباشرة، ثم ساهمت نظريات النسخ في إلغاء عمل عشرات من هذه الآيات بدعوى (دفع التعارض) بين الآيات وبعضها، وأضافوا لذلك أحاديث الرسول ﷺ التي ظنوا فيها التعارض فادعوا فيها نسخاً أو ترجيحاً عند هذا المذهب أو ذاك، وهي كذلك تشتمل على أوامر أو نواهي مباشرة.

ولكننا من خلال المنهجية المقاصدية لا نتفق مع هذا كله، بل دلنا البحث على أن نصوص القرآن والسنة كلها متعلقة بشكل أو آخر بأوامر أو نواهي، بعضها في نطاق جزئي لبيان أحكام معينة منفصلة، وبعضها قواعد كلية مستنبطة ينبغي أن تراعى في كل حال، وبعضها مستنبط من مقتضى السياق في قصة أو مثل أو حديث عن الدنيا أو الآخرة أو ذكر في الكتاب والسنة مقرون بمدح أو ذم، أو ثواب أو عقاب، أو حَسنة أو سيّئة، أو نفع أو ضرر، وفي كل هذه الموضوعات أوامر ونواهي ولو لم تكن بصيغة الأمر أو النهي المباشر، بل قد تكون بعض هذه الأوامر والنواهي على أعلى درجات القطعية والوجوب، كالأمر غير المباشر بالحض على طعام المسكين والزهد في الدنيا، والنهي غير المباشر عن التحاكم إلى الطاغوت وتحريف كلام الله.

أما الأوامر والنواهي التفصيلية فتأتي مع صيغة الأمر والنهي والكتابة والتحريم والوصية والفرض والحد، كالأمر أن نؤدي الأمانات إلى أهلها، والنهي عن الفحشاء

والمنكر والبغي، وكتابة الصيام والوصية والقصاص، والتحريم للزواج بذوي قرابات معينة، وتحريم الشرك وعقوق الوالدين والقتل وغيرها، والوصية بالمواريث على تفاصيلها المعروفة، وفرض الزكاة والكفارات، وإقامة حدود الله في أداء حقوق النساء في الزواج والطلاق، وهلم جرًا.

وأما الأوامر والنواهي التي تشكل قواعد ونظريات كلية، فهي لا تنفصل عن الأوامر والنواهي التفصيلية المذكورة بل هي أطر لفهمها وتطبيقها، وأطر لفهم وتطبيق أحكام جديدة في ظروف ووقائع جديدة، وذلك نحو: لا إكراه في الدين، ولا تزر وازرة وزر أخرى، لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، فمن اضطر غير باغٍ ولا عاد فلا إثم عليه، ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج، وغير ذلك، ومن كلام النبي ﷺ في هذا المستوى من الأوامر والنواهي القاعدية: إنما الأعمال بالنيات، ولا ضرر ولا ضرار، ويسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا، وهكذا.

وأما الأوامر والنواهي المستنبطة من القصص في الوحي فنحو الأمر بالدعوة إلى الله وقول الحق من قصص الأنبياء، والأمر بالعفة من قصة يوسف، والصبر من قصة يعقوب، ، والشورى من سيرة النبي محمد ﷺ، واتباع الحق في قصة امرأة فرعون، والعبادة والإخلاص في قصة مريم، وأمها امرأة عمران، وهاجر، وغيرهن.

وأما الأمثال التي يستنبط منها أوامر ونواهي، فنحو تحريم الغيبة في مثَل أكل الإنسان لحم أخيه ميتًا، والأمر بالكلمة الطيبة في مثَل الشجرة الطيبة، والأمر بالحرص على ما ينفع الناس في مثَل الزبد، وغير ذلك. وأما في حديث النبي ﷺ فمثل الأخذ بالأسباب في مثَل: (اعقلها وتوكل - الترمذي ٢٥١٧)، ومثَل النصح الصادق في قوله: (المؤمن مرآة أخيه - أبو داود ٤٩١٨)، وغيرهم، وقس على ذلك.

أما الأوامر والنواهي نفسها فبعضها متعلق بالعمل على مستوى الجوارح وبعضها وهو أهم متعلق بعمل القلب. أما عمل الجوارح فنحو ما هو معروف من العبادات والمعاملات، وأما عمل القلب فنحو الإيمان والهدى والتوكل والخوف والرجاء والشكر

والذكر وغيرها من درجات وأبعاد فقه القلب، مع العلم أنه ليس هناك عمل للجوارح دون عمل مصاحب له بالقلب، فالصلاة لابد فيها من الخشوع، والصوم لابد فيه من التقوى، والحج لابد فيه من ترك الرفث والفسوق والجدال، والصدقة لابد فيها من ترك المنّ والأذى، وهكذا.

ثم إن هناك أوامر ونواهي كثيرة جدًا ورثناها من تراث المذاهب الفقهية الإسلامية مما لم يرد به نص شرعي ولكن الفقهاء على مدار القرون استنبطوها إلحاقًا بالنص الشرعي، إجماعًا حسب من ادعى الإجماع، أو قياسًا، أو استصلاحًا، أو سداً للذريعة، أو استصحابًا، إلى آخر الأدلة الأصولية المعروفة. هنا لا بد أن يفرّق الباحث بين الأمر والنهي المنصوص عليهما وبين الاجتهاد، لأن الاجتهاد البشري المحض قابل للتغير مع تغير الأحوال، وقابل كذلك للصواب والخطأ كما هو معروف.

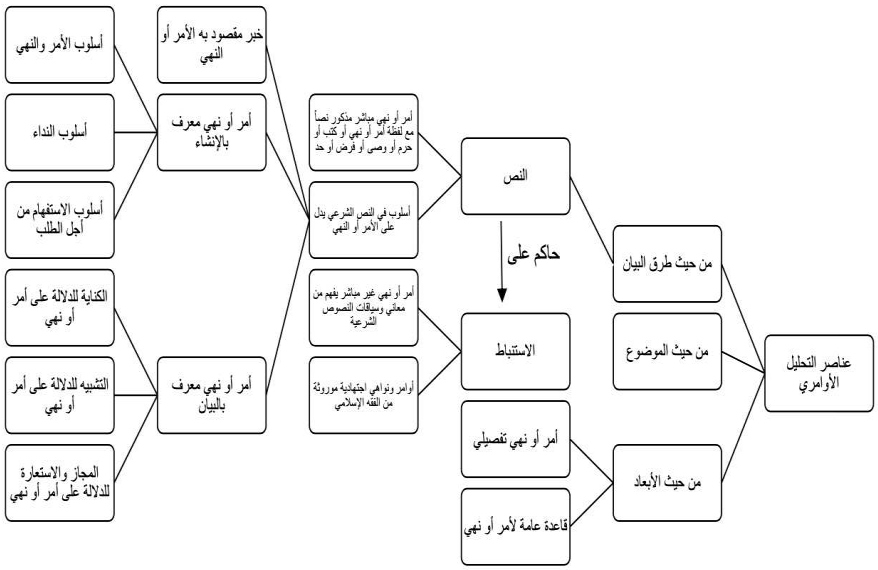

شكل ١٢ طرق بيان الأوامر والنواهي في نصوص الوحي

طرق البيان مفتوحة للاجتهاد بأنواعه ومستوياته

وتفاصيل الطرق المذكورة جميعًا هي خلاصات لما تعلمناه من الرواد السابقين في كل تلك المجالات إضافة إلى ما توصلنا إليه في بحثنا، ولكن طرق البيان لعناصر التصور المركب - ولمعاني القرآن والسنة بشكل عام - لا تتناهى، بل قصد الشارع أن يتركها مفتوحة للأفهام وملبية لاحتياجات الأزمنة، (وربّ مبلَّغ أوعى من سامع - ابن ماجه ١٩١)، ونحن نتوقع في المرحلة الفكرية التالية طفرة في الدراسات التي تستكشف معاني الوحي، خاصة مع توسيع رقعة الاجتهاد والمجتهدين كما تحاول هذه المنهجية المطروحة.

* * *

الفصل السادس

إعادة صياغة مقترحة للدراسات الإسلامية

كيف يمكن أن تؤثر المنهجية المطروحة في الواقع المعيش؟ إجابتنا على هذا السؤال تتمثل في ثلاثة مجالات نرجو أن تؤثر فيها المنهجية المقاصدية لكي تحدث أثراً واقعياً ملموساً، ألا وهي: البحث العلمي، والتعليم والتدريب، والعمل المؤسسي. والعمل في هذه المحاور يتوازى ويتداخل، إلا أن البحث العلمي - بالمعنى الشامل للعلم - من خلال المنهجية المقاصدية شرط لإنتاج حصيلة من الأفكار والكتب والمواد العلمية تكفي لبناء برامج تعليمية وتدريبية معاصرة في كل المجالات بناء على التصور - أو فلنقل الدين - الإسلامي. ثم يأتي دور التعليم والتدريب لإعادة صياغة العقل والقلب والسلوك المسلم حسب الرؤية الإسلامية الأصيلة الشاملة التي ينتجها البحث العلمي، مع إعادة تشكيل الوعي التاريخي والواقعي والمستقبلي، كما مر. ثم يأتي العمل المؤسسي على كل المستويات ترجمة للأفكار البحثية إلى فعل منظم، واستثماراً وتفعيلاً لطاقات المؤهلين تعليماً وتدريباً في كل المجالات بما يعيد تشكيل الواقع والثقافة للأمة والإنسانية إن شاء الله.

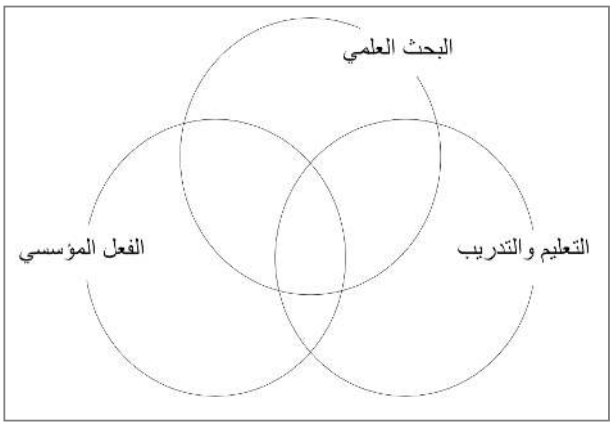

شكل: تفعيل المنهجية المقاصدية في الواقع البحثي والتعليمي والمؤسسي

ولكن هذه الأهداف البحثية والتعليمية والمؤسسية المذكورة لا يمكن أن تتحقق إلا أن نجدد الدراسات الإسلامية بالمعنى الواسع بحثاً وتعليماً وتفعيلاً، وهي المهمة التي يحول دون تحقيق مقاصدها بشكل واف المقاربة الحالية للدراسات الإسلامية، إذ أنها تنقسم حاليًا إلى قسمين، بين التقليد والعلمنة: فالقسم التقليدي - الذي يمكن أن نطلق عليه دراسات تاريخية - يتعلق بتاريخ العلوم الإسلامية وامتداداتها المعاصرة أي تاريخ علوم التفسير والحديث والفقه والكلام والتصوف والتاريخ الإسلامي والسياسة الشرعية والمعاملات المالية والفنون الإسلامية وغيرها، وكذلك أصول بعض هذه العلوم الموروثة من خلال أمهات كتبها كأصول الفقه والحديث والعقيدة واللغة العربية، إلى آخره. وأما الضرب الآخر من الدراسات الإسلامية المعاصرة فهو السائد في المؤسسات الجامعية العلمانية شرقاً وغرباً، وفيه دراسات اجتماعية أو سياسية أو قانونية أو لغوية أو معمارية أو فنية أو تاريخية للمسلمين أنفسهم من خلال منهجيات ومقاربات علمانية، ويستهدف نفس أهداف البحث والتعليم العلماني في كل دولة، ولو تعارضت مع مقاصد الأمة والإنسانية.

وبالتالي فهناك حاجة ملحّة لإعادة صياغة الدراسات الإسلامية بشكل تأسيسي بناء على المنهجية المطروحة لتحقيق مقاصد الأمة والإنسانية بشكل شامل، وعلى رأس مفردات تلك الصياغة صياغة لتقسيم العلوم من المنطلق الإسلامي، إذ أن التقسيم المعاصر المذكور - بشقيه الإسلامي والعلماني - لا يفي بالشمول المنشود للتعامل مع كل التخصصات والظواهر والمؤسسات المعاصرة من منطلق إسلامي، ولا يحقق المتطلبات البحثية والتعليمية والمؤسسية من الدراسات الإسلامية المعاصرة على المستوى النظري والتطبيقي. وجدير بالذكر أيضاً أن التقسيمات الإسلامية الموروثة للعلوم مثل تقسيم الفارابي وابن سينا والغزالي والشيرازي وابن حزم وابن خلدون وغيرهم - وكتبنا حول تقسيماتهم في غير هذا السياق - هي تقسيمات لا تفي بالمطلوب على الرغم من أهميتها التاريخية. وقد استعارت بعض المحاولات التجديدية المعاصرة بعض تقسيمات العلوم

من هؤلاء- مثل تقسيم ابن خلدون للعلم إلى عقلي ونقلي، أو تقسيم ابن حزم للعلم إلى نافع وضار، وما أدرجا تحتهما من تقسيمات - فلم تف تلك الوسوم العامة بالمتطلبات المنهجية التي تجمع بين الأصالة والمعاصَرة، وتسمح بالتعامل مع المستجدات البحثية والتعليمية والمؤسسية في عالم اليوم.

ولذلك فنقترح في ما يلي تقسيماً للدراسات الإسلامية يتغيا الوفاء بتلك المتطلبات، وتتكامل فيه أقسام جديدة أشمل وأكثر تحقيقاً للمقاصد المنشودة من التقسيمات المعاصرة، ألا وهي: دراسات الأصول، ودراسات التخصصات، ودراسات الظواهر، ودراسات المؤسسات، وتحت كل من هذه الأقسام تندرج العشرات من التخصصات والمشروعات البحثية والتعليمية والتفعيلية الفرعية التي تتداخل دوائرها وتتكامل في شبكة من المعاني والمجتهدين والمؤسسات، والتي نرجو منها أن تحمل مجتمعة مسؤولية العمل على تحقيق المقاصد الكبرى للوحي الإلهي في الواقع الإنساني والإنساني علمًا وعملًا.

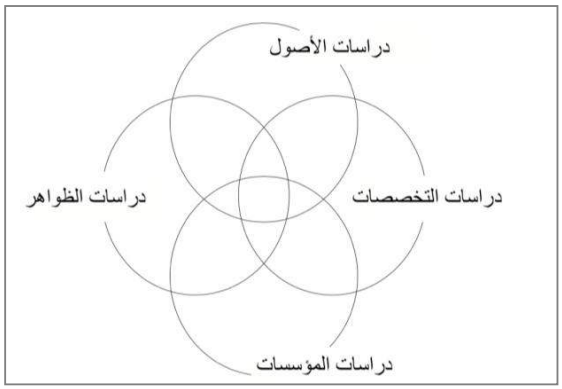

شكل: تقسيم مقترح للدراسات الإسلامية المعاصرة

ويشترط لتفعيل الاجتهاد على طريقة المنهجية المقاصدية - كما ناقشنا على مدار هذا الكتاب - أن يعود كل العلم أصالة إلى مصدرية الوحي- كتاب الله وسنة رسوله ﷺ - أي هيمنة الوحي على المعرفة الإنسانية بشكل صورها، وأن تتوجه بذلك الأصول

المعرفية والمنطقية والإدراكية نحو تصور الوجود والإنسان بناء على الوحي، وأن يتطور مفهوم الاجتهاد ليشمل كل جهد عقلي إبداعي يلتزم بالمنهجية وبثوابت الإسلام ويقصد إلى تحقيق مقاصده في كل مجالات الحياة، وأن تتطور حصيلة الاجتهاد لتصبح تصورات مركبة ونظريات ومبادئ حاكمة على الأحكام والقرارات والخطط التفصيلية، وأن يبقى باب التدبر والتفكر في الوحي مفتوحًا لكل من يجتهد ويبحث عن إجابات للأسئلة الملحة في عصرنا من خلال كل فروع الدراسات الإسلامية.

دراسات الأصول

أما دراسات الأصول، فنقصد بها الدراسات المنهجية التأصيلية التي تتناول أصول كل العلوم التي تتعلق بالوحي مباشرة، وهذه الدائرة تشمل كل العلوم الإسلامية الأساسية، أي العلوم التي تخصص أهلها في دراسة الوحي كتاباً وسنة، وأنتجوا علومهم بناء على منظومته المعرفية، ولو اختلفوا إلى مذاهب ومدارس ومشارب تاريخية ومعاصرة، وفي مركزها أصول التفسير وأصول الحديث وأصول الفقه وأصول الكلام وأصول اللغة العربية، ثم أصول علوم أخرى كالسياسة الشرعية والدعوة والتاريخ الإسلامي وغيرها.

وهذه الدائرة التأصيلية من الدراسات تستوعب أصول الدراسات الإسلامية التقليدية المعاصرة، وأيضاً تؤصل منهجياً لكل الدوائر الأخرى وتتقاطع وتتفاعل معها، أي أن تكون)الفروع (التطبيقية لهذه الأصول هي دوائر دراسات التخصصات، ودراسات الظواهر، والدراسات المؤسسية، وقد تتقاطع هذه الدوائر الأربعة حين يتأهل المجتهد في علوم الأصول للتصدي لبعض قضايا الفروع التطبيقية كدراسة تخصص أو أكثر، أو دراسة ظاهرة أو أكثر، أو دراسة مؤسسية. و قد يحدث العكس حين يتصدى المجتهد المتخصص أو الدارس لظاهرة أو مؤسسة معينة - يتصدى للاجتهاد في بعض قضايا الأصول، كلٌ - بالطبع- حسب تأهله وتدريبه وقدراته، وإنما العلم بالتعلم.

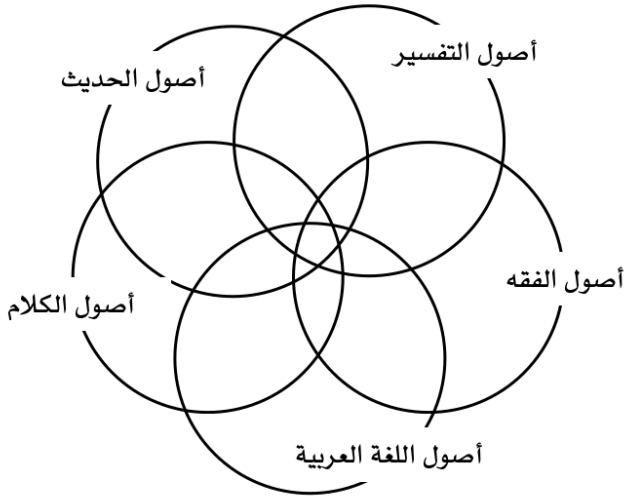

شكل: الدوائر المركزية في دراسات الأصول المقترحة

وهناك تقاطع بين علوم الأصول وعلوم تخصصية أخرى، مثل أصول السياسة الشرعية، والتي حان وقت التجديد فيها لكي تعيد تشكيل تخصص العلوم السياسية كله من منطلق إسلامي، خاصة النظرية السياسية، وأصول التاريخ الإسلامي، والتي حان وقت التجديد فيها لكي تعيد تشكيل تخصص التاريخ كله من المنطلق الإسلامي كما ذكرنا سابقاً، وأصول فقه الأموال والخراج والوقف، وقد حان كذلك وقت التجديد فيه لكي يعيد تشكيل تخصص الاقتصاد كله من منطلق إسلامي، خاصة النظريات الاقتصادية الكبرى، وأصول علم الدعوة لها تقاطع مع أصول تخصص الاتصال المعاصر، وأصول اللغة العربية لها تقاطع مع أصول تخصص اللغويات المعاصر، وهكذا.

ثم إن هناك تقاطع لابد أن يزيد بين علوم الأصول الإسلامية نفسها، نظراً لأنها كثيراً ما تحصر نفسها في إطار محدود وفي جزر منعزلة عن بعضها وهو ما لا يصح حسب المنطق التواصلي المقاصدي الذي تتبناه المنهجية المطروحة، فأصول الفقه

اقتصرت تقليدياً على بعض أدوات التحليل اللغوي أو مبحث الدلالات، وأدوات استنباط الأحكام الجزئية من النصوص المباشرة أو مبحث الأدلة الثانوية، ودراسات أخرى في مباحث الأهلية، إلى آخره، ولكن هذه المباحث الأصولية لا تستطيع أن تلبي الاحتياجات المنهجية للفقه المعاصر بالمفهوم الشامل الذي عرضناه إلا أن تتفاعل مع الدراسات المنهجية التي تشكل إطاراً للتعامل مع التخصصات والظواهر والمؤسسات المعاصرة كما نقترح هنا، وأصول الفقه لا يسعنا كذلك أن نعزلها عن أصول التفسير وأصول الحديث وأصول الكلام وأصول اللغة، وغيرها من علوم الأصول.

وأصول التفسير - رغم الأهمية المركزية لكتاب الله تعالى- تقتصر إلى اليوم على دراسة مناهج المفسرين ومشاربهم وكتبهم، وقد تتطرق إلى مناهج تفسيرية معاصرة كالتفسير الموضوعي والبياني، ولكن يندر أن يتكامل البحث التفسيري منهجياً مع علوم الإسلام الأخرى، كأصول الحديث أو أصول الفقه أو أصول الكلام أو غيرها. وأصول الحديث كذلك - رغم المكانة المصدرية المركزية لسنة الرسول ﷺ - تدرس مناهج المحدثين سلفاً وخلفاً وسنداً ومتناً، ولكن دراسات أصول الرواية على أهميتها لا تتكامل في أصول الحديث التقليدية مع دراسات أصول الدراية، حتى تربط منهجياً وعضوياً بين دراسات الحديث ودراسات القرآن أصولاً وفروعاً، ثم بين دراسات الحديث والعلوم الأخرى على ألوانها. وأصول الكلام - و لا نفرق بينها وبين (الفلسفة الإسلامية)- ما زالت تقتصر على دراسة الاختلافات المنهجية بين المذاهب الكلامية خاصة في ما يتعلق ببعض مسائل العقيدة وما زالت تناقش شبهات الأقدمين، ولكنها - رغم أهمية مباحثها - ما زالت ضعيفة في دحض شبهات المعاصرين ونقد فلسفات العلوم العلمانية المعاصرة من منطلق منهجي إسلامي، وهو نقد مطلوب وتأسيسي.

أما دائرة أصول التفسير في الدراسات الإسلامية المعاصرة فنقترح أن تتمحور خطتها العامة حول مشروع تفسيري معاصر شامل، وتقدم المنهجية المقاصدية إطاراً عاماً لهذا المشروع لكي يدور حول بناء شبكة كبرى من معاني الوحي، تتفاعل فيها المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن الإلهية والقيم والحجج والأوامر والنواهي، وما يلحق بهم من نظريات ومبادئ في كل المجالات، وذلك من خلال اجتهاد جماعي مع دورات للتدبر لا تنقطع في الكتاب والسنة، وأصول التفسير هنا تتشابك مع أصول الحديث نظراً للربط المنهجي المطلوب بين القرآن والسنة كما عرضنا ملامحه العامة آنفاً، ويدخل في هذه الخطة كذلك أن تتفاعل حصيلة هذا التفسير المقاصدي مع التراث التفسيري الكبير للأمة الإسلامية منذ التفسير بالآثار النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ثم آراء الصحابة والتابعين، مرورًا بالتفسيرات اللغوية والفقهية والصوفية والكلامية، ووصولًا إلى التفسيرات الأحدث كالتفسير الموضوعي والنظْمي والبياني والعلمي. ولابد للأصول الحاكمة على التفسير أن تنبع من الوحي نفسه قرآناً وسنة، ثم تضع كل اجتهادات البشر التفسيرية ضمن حدود تصوراته ومعانيه، وتبحث عن أنساق المعاني والنظام الشبكي الذي يشكل الرؤية المعرفية والمنطقية والتصورية والوعي الواقعي والتاريخي والمستقبلي.

وأما دائرة أصول الحديث - على صاحبه الصلاة والسلام- فلابد أن تبنى على التراث المنهجي الكبير الموروث في هذا المجال، ولكن عليها أن تسعى إلى توسيع وتجديد حان وقته بناء على التصور المركب لمعاني الوحي في سياق الاحتياجات المنهجية المعاصرة، وعلى رأس هذا التجديد إعادة التبويب للحديث بدلاً من التبويب على أبواب الفقه القديم أو التبويب الأبجدي في المسانيد، وهما لا يسمحان في السياق المعاصر بربط الحديث منهجيًا بالقرآن من جانب وبالبحث الفقهي - بمفهومه الشامل- من جانب آخر، فلابد إذن من السعي إلى تجاوز الجمود على تلك القوالب في التبويب المعاصر وربط الحديث الشريف بأصوله في معاني الكتاب العزيز من خلال

أبواب جديدة تنتج عن التواصل بين المعاني القرآنية والحديثية ذات العلاقات المتشابكة، وأن توضع هذه الروابط في موسوعات ذات إخراج متميز ومواقع تواصلية وقواعد بيانات حديثة تيسر البحث والتدريس في علوم الحديث، مع ربطه بأصول وفروع الدراسات الأخرى.

والجهد مطلوب كذلك للبناء على التراث الإسلامي النقدي سنداً ومتناً، ورواد علم الحديث من المعاصرين يواصلون هذا النقد على أي حال، ولكن المطلوب هو التركيز على نقد بعض المتون الحديثية التي تتعارض مع التصور القرآني، وذلك من أجل تحقيق التناسق الداخلي للمرويات فيما بينها، وتحقيق ما بينها وبين المعاني القرآنية الراسخة من تعاضد، وهذا النقد ظهر لنا حاجة خاصة له من خلال تشبيك متون الحديث ببعضها وبمواضيعها في السياقات القرآنية، وخاصة متون الأحاديث التي تتعلق بموضوعات ثلاثة، ألا وهي السياسة والمرأة والإسرائيليات، إذ رصدنا تناقضات في الروايات المتعلقة بتلك الموضوعات أشار إليها أئمة قدماء ومعاصرون وتحتاج إلى مزيد بحث وتأصيل وتصحيح.

ومن ذلك أن تسعى تلك الدراسات إلى تصحيح روايات بعض من رُدت رواياتهم أو ضُعفت لاعتبارات تتعلق بالسياق التاريخي لرواتها خاصة الموقف السياسي الذي قد يجلب عليهم اتهامات غير منصفة بالابتداع أو النكارة، وكذلك توثيق روايات أخرى دون تحليل لأثر القوى السياسية السائدة على رواتها في ما يأخذون ويدَعون، ويلحق بذلك مراجعة روايات مرسلة وتحليل الأسباب التي أدت إلى إرسالها، وذلك بالأخذ في الاعتبار ظروف الراوي أو حساسيات أمنية خاصة، ومن ذلك أيضاً حذف الراوي - أو من روى عنه- لسياق الرواية الذي يظهر منها قصة الحديث نظراً لنفس الحساسيات، وكذلك اجتزاء متون روايات معينة لتناسب الباب كما رآه جامع الحديث وهي إشكالية متشعبة الآثار، أو الإبهام بالإشارة إلى شخصيات أو أحداث معينة دون تصريح بها حسب الظروف التاريخية التي رُويت فيها، إلى آخره. وهذه

موضوعات ذات شجون ولها أثر على كثير من الرواة والروايات، ولا يسمح المقام هنا بمزيد بيان. هذه المقاربة النقدية التكاملية آن الأوان لتطبيقها على علوم الحديث وتجاوز المقاربات التجزيئية التي لا تراعي تعقيد الظروف التاريخية وهو ما راعاه الرواد الأوائل في هذا العلم في نكت حديثية يلحظها الدارس، وينبغي البناء عليها في البحث الحديثي المعاصر من خلال منهجية كليّة تكاملية.

وقد اتهمنا البعض - حين كتبنا بعض المقالات عن هذا الضرب من الدراسات النقدية حول مرسلات الحسن البصري وتضعيف البعض لمحمد بن إسحاق وغيرهما - بالمبالغة في تقدير أثر السياق السياسي على الحديث، ولكننا إذا اعتبرنا فقط الحروب الداخلية التي حدثت منذ عهد الخلافة الراشدة ثم مُلك بني أمية ثم بني العباس إلى أن استقرت مرويات الحديث الكبرى، تلك الحروب التي راح ضحيتها ألوف من الصحابة بعضهم من السابقين الأولين وعلى رأسهم أهل بيت النبي ﷺ ثم عشرات الألوف من الضحايا من كل طبقة بعد الصحابة، وما صاحب ذلك من فتن سياسية وصعوبات أمنية وصل لنا طرف منها - لأدركنا حساسية البعد السياسي بعد كل هذا، ولم نستبعد تأثيره على الرواية - بالوضع أو التحريف أو التدليس أو التجنب أو على الأقل الاجتزاء - إن أردنا الإنصاف والوفاء لمعاني الوحي، وقد أدرك هذه المعاني كلها الرواد الأوائل من أهل الحديث وكان لها أثر على مناهجهم، والمطلوب هو استكمال جهدهم ونقده بشكل بنّاء، والبناء عليه.

وقد آن الأوان أيضًا أن يعمل المجتهدون الصادقون على رأب الصدوع العلمية العميقة بين منهجيات الفرَق الإسلامية في أصول الحديث وأثرها على توثيق وتضعيف الرواة، وذلك لمحاولة الوصول إلى أرضية حديثية مشتركة تبنى على روايات صحيحة خسرتها الأطراف المختلفة دون سند علمي دقيق، فكم خسر أهل السنة من حديث علي بن أبي طالب ﷺ، على وزنه في الإسلام وطول صحبته وكثرة خطبه وأحاديثه كما يعرف ويقر الجميع، بل وحديث آل البيت وأنصارهم عموماً نظراً لاعتبارات سياسية

لا تقدح في دين الناس سواء اتفقنا أو اختلفنا معها، وكم خسرت مذاهب الشيعة من حديث عموم الصحابة ومن دقة محدثي مذاهب السنة وتركيب منهجياتهم، والأمر يحتاج إلى بحث وتركيب وأخذ وردّ.

ولا يصح في هذا المقام - نظراً لحساسية موضوع الحديث ورواياته وأهمية النضوج والتخصص فيه - أن يقال: (ما ترك الأول للآخر)، بل الصواب كما يقول أهل العلم: (كم ترك الأول للآخر)، أو كما قال عمر بن الخطاب ﷺ للشباب في مجلسه، كما روى الصنعاني: (لا يمنعْ أحدًا منكم حداثة سنه أن يشير برأيه فإن العلم ليس على حداثة السن ولا قِدَمه ولكن الله يضعه حيث شاء).

وأما دائرة أصول الكلام، فالحاجة أيضاً أضحت ملحة إلى علم كلام معاصر يُبنى على منهجية مستمدة من الوحي، لكي يتعامل مع الأسئلة والشبهات والفلسفات المعاصرة، وذلك كما تعامل علم الكلام القديم مع أسئلة عصره وشبهاته وفلسفاته. أما أسئلة اليوم فتدور حول مذاهب جديدة كالإلحاد والعدمية والعلمانية والليبرالية والنسبية الأخلاقية والتفكيكية والدارونية العقدية، وغيرها كثير من المذاهب الهدامة المعاصرة، والتي تتجلى في صور كثيرة في مناهج التعليم والقوانين الوضعية والمواد الثقافية والعادات الاجتماعية والألعاب الترفيهية وسياسات المؤسسات الدولية، وغير ذلك مما يشكل تصورات الإنسان المعاصر وأفعاله. لابد للفكر الإسلامي المعاصر أن يكون له ردود جديدة في ردّ تلك الشبهات جميعاً انطلاقًا من منهجية أصيلة، على أن تتجاوز أصول الكلام الجديدة التقسيمات والجدالات - ناهيك عن الصراعات - التاريخية بين الأشاعرة والمعتزلة والماتريدية والسلفية والشيعة والصوفية، إلى آخرها. فقد أضحت فلسفاتهم وصراعتهم لا مكان لها في عالم اليوم إلا في سياق التوظيف السياسي من نظم الاستبداد شرقاً وغرباً لتحقيق مكاسب ضيقة - كما نشهد، وهذا لا يمنع الاستفادة من تراث تلك المدارس جميعاً في تأسيس طالب العلم في بعض المسائل، مع توجيه جل دراسته للواقع ومتطلباته.

ويلحق بالبحث في أصول الكلام حسب المنهجية المطروحة بحث مطلوب في فلسفات التخصصات المعاصرة، كفلسفة الاقتصاد، والتاريخ، والسياسة، وسائر العلوم الطبيعية والاجتماعية والتطبيقية، وهذه الفلسفات هي المنهجيات الوضعية التي تنبني على أساسها تلك العلوم في المنظومة العلمانية المعاصرة، وهذا البحث الأصولي يتقاطع مع الدراسات التخصصية النقدية حين تتصدى لمراجعات نقدية للتخصصات الجامعية حسب تقسيماتها المعاصرة.

وأما دائرة أصول الفقه على الطريقة المذهبية فالمنهجية المقاصدية المطروحة لا تتناقض معها ولكنها تسعى لتوسيعها عن طريق توسيع مساحات الاجتهاد والمجتهدين كما مر معنا في هذا الكتاب، وأصول الفقه المذهبية ما زالت في نظرنا تشكل إطاراً نظرياً كافياً لاستنباط الأحكام والفتاوى العملية خاصة في ما يتعلق بالجانب الشعائري في الإسلام، إذ يغلب فيه الحكم على المسائل بناء على دلالات مباشرة للأدلة التفصيلية وتتسع اعتبارات المصلحة لاستيعاب أثر تغير الظروف على بعض صور تلك الشعائر.

أما في الدائرة الأوسع من الشعائر في كل مجالات العلم والعمل المعاصر، فأصول الفقه المذهبية بأبوابها المختلفة هي حالة خاصة وجزئية من التنظير الأصولي المطلوب، والذي حاولنا في هذه المنهجية المطروحة أن نمركزه حول استنباط تصورات مركبة بناء على التدبر في الوحي ودراسات نقدية مقارنة، وذلك لتوليد نظريات ومبادئ حاكمة على الاجتهاد بأنواعه ومستوياته. والتصور السليم لأي مسألة كان وسيظل جزءً راسخاً من عملية الاجتهاد في مذاهب الفقه على أي حال، إلا أنه مدروس في المنهجية المقاصدية بشكل أكثر تركيباً، سواء تصور الواقع، أو تصور التاريخ، أو تصور الأصول التي ينبنى عليها الفقه بمعناه الواسع، بما يفتح مجال التطبيق على التخصصات والظواهر والمؤسسات المعاصرة، وهي مساحات لا تفي بمتطلباتها المنهجية النظريات الأصولية المذهبية التي تقتصر على الجوانب التشريعية في دلالات مباشرة بين الأدلة التفصيلية والأحكام العملية.

فمبحث الأدلة في مذاهب الفقه - كمثال- يقتصر على دلالات الألفاظ في القرآن أو السنة حسب وضوحها ودلالتها وشمولها، وهذه التصنيفات تطورت بتطور المذاهب تاريخيًا حتى انتهى بها الأمر إلى التطابق مع مباحث المنطق عند الفلاسفة القدماء، ولكن التصنيفات الثابتة للألفاظ تقصر عن استيعاب التركيب اللغوي التكاملي للنصوص الشرعية، وتؤدي إلى حتميات ثنائية - مثل العموم والخصوص، والقطع والظن، إلى آخره- وهو ما لا يلزم منطقياً خاصة في التعامل مع قضايا مركّبة ونسبية، بل ويؤول التعامل مع الأدلة الشرعية بسبب الحتميات المنطقية الثنائية إلى دعاوى غير دقيقة من النسخ والترجيح والتخصيص والتأويل، ولذلك فإدخال التواصل المقاصدي في المنطق الأصولي عن طريق تركيب الحجج القرآنية هو نقلة منهجية مطلوبة وتحتاج إلى بحث وتفعيل من خلال دراسات المعاصرة في أصول للفقه تتناول الفقه بمعناه الشامل.

ولابد هنا أن نفرق كذلك بين المصادر الشرعية الأصلية من كتاب وسنة، وبين الأدوات الاجتهادية المختلف على تعريفاتها وحجيتها وأثرها من إجماع وقياس واستصلاح واستحسان واستصحاب وسد ذرائع ورأي صحابي وعمل أهل المدينة وشرع من قبلنا، إلى آخرها، إذ أنها ليست (مصادر) للتشريع، بل هي حسب التصور المبني على الوحي مفاهيم وحجج وأدوات للاجتهاد، تدخل كلها في الحجج التي تتفاعل مع شبكة المعاني لكي نصل إلى النظريات والمبادئ الحاكمة في مختلف أنواع الدراسات.

وهذه المداخلات في بعض مسائل الأصول ضربناها كأمثلة على ما سواها من مسائل، ودراسات الأصول تحتاج إلى تفصيل وتركيب ودعم نظراً لأنها تُعتبر الأساس والأصل الذي تنبني عليه أنواع الدراسات الأخرى، أي دراسات التخصصات والظواهر والمؤسسات.

دراسات التخصصات

دراسات التخصصات هي المجال الأول لتطبيق الدراسات الأصولية في دراسات فقهية بالمعنى الشامل، و دراسات التخصصات تشتمل على دراسات نقدية للعلوم

والتخصصات المعاصرة، لا لرفضها تمامًا ولا لتبريرها، بل لإعادة صياغتها على أصول الوحي كليًا أو جزئيًا حسب المقام، وذلك للإبقاء على الصالح فيها من الأفكار وما ترتب عليها من نظريات ومصنوعات ومؤسسات، ونقض أو إعادة بناء ما يتناقض مع التصور الإسلامي الشامل، مع الإضافة والإبداع سواء في نفس العلوم بعد إعادة صياغتها أو عن طريق تعدد التخصصات تعليمًا وبحثًا وممارسة، والذي نقصد منهجياً إلى أن يكون سبيلًا لتعدي التخصصات ودعم دراسات الظواهر المعاصرة.

وهدف الاجتهاد التخصصي هو إعادة صياغة التخصصات الجامعية (الأكاديمية) المعاصرة التي تشكل تصنيف التخصصات المهنية في مجال الفكر الإنساني والتعليم الجامعي وفي سوق العمل في عالم اليوم، وذلك لتخليصها مما يشوب أصولها النظرية ومؤسساتها التفعيلية وتطبيقاتها العملية من التعارض مع أصول الوحي أو يؤدي إلى نتائج عملية تتعارض مع ثوابته ومبادئه ومقاصده ومفاهيمه وفئاته وسننه وقيمه وحججه وأوامره ونواهيه.

والدراسات التخصصية المعاصرة لها فروع كثيرة تربو اليوم على المئات، تندرج تحت أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والتطبيقية حسب التقسيم الغربي الذي شاع في نظم التعليم المعاصرة في المدارس والجامعات في كل العالم، والاجتهاد التخصصي المنشود يتعامل مع هذه العلوم المعاصرة جميعاً من خلال الوعي بأنها كلها تنطوي على إشكالات تأسيسية في أصولها المادية والأدلوجية وتحتاج إلى مراجعات من أجل فتح آفاقها لصالح الإنسان - كعبد لله تعالى وخليفة في الأرض- قبل أن تكون أهدافها لصالح سوق العمل أو المصالح السياسية أو الاعتبارات الثقافية، وذلك من دون إغفال للإنجازات الرائعة التي تحققت من خلال التخصصات في عالم اليوم على كل المستويات، بل البناء عليها وتلافي قصورها المنهجي من المنطلق الإسلامي وما ترتب عليه من تفويت لمصالح كثيرة وإحداث مفاسد كثيرة، بمقياس الوحي للمصالح والمفاسد.

ويبدأ المجتهد في الدراسات النقدية التخصصية بأن يحاكم الأهداف النظرية للتخصص إلى مقاصد الوحي المنصوصة أو المستنبطة في سياق التخصص، من أجل أن لا تتعارض الأهداف التخصصية مع المقاصد ذات العلاقة التي يدلنا عليها الوحي، فيسأل الباحث: ما هو هدف دراسة هذا الفرع أو هذا الموضوع من علوم الطب أو الأحياء أو الاقتصاد أو التاريخ أو الاجتماع أو التربية أو غيرها؟ وهذه المراجعة لمهمة التخصص وهدف الدراسة ستدخل عنصر المقاصد من الوحي في أصل العلم وبالتالي في كثير من تفاصيله التي انحرفت حين ارتبطت بأهداف منحرفة أصلاً عن مقاصد الوحي.

ثم يدرس المجتهد بعد ذلك المفاهيم المؤسِسة للتخصص في مقارنة مع مفاهيم الوحي الأصيلة، وذلك من أجل أن يخرج بلغة متخصصة أو تصور مفاهيمي تأسيسي يشمل المفاهيم الكبرى المتعلقة بالتخصص بحيث لا تتعارض مع المفاهيم الإسلامية بل تنطلق منها، والحق أن مراجعة المفاهيم المؤسسة للعلوم التخصصية هي في حد ذاتها عملية إعادة صياغة عميقة لها، فمفاهيم الأرض والدين والإنسان والملكية والمال والحكم والعلم والمادة والحيوان والعقل والصحة والأسرة والدولة والقوة والعدل والحق والجمال والخير والنجاح وغيرها، لها خصوصية في التصور الإسلامي ولها آثار كبيرة على العلوم التخصصية المختلفة، وهي مختلفة عن نفس المفاهيم في التصورات غير الإسلامية.

ويمر المجتهد بنفس الرحلة النقدية للفئات المركزية في نظريات التخصص، فهناك فرق منهجي هائل بين تصور مكونات المجتمع - مثلاً - على أنها بالأساس تنقسم إلي: المصلحين والمفسدين والعلماء والسفهاء والمجاهدين والقاعدين والصادقين والمنافقين وذوي الفضل وذوي الحاجة وأولي الأمر والعدول والمترفين والتجار وطلبة العلم والأغنياء والفقراء وما إليها من فئات من التصور الإسلامي للمجتمعات، في مقابل تصوّر للمجتمع على أنه بالأساس مكوّن من جماعات ضغط وأصحاب أعمال

وجماعات مصالح ومواطنين ووافدين وقوى عاملة ومستهلكين وهيئات (سيادية) وإرهابيين وصفوة مجتمع ونجوم، كما تعرفهم الثقافات الشعبية والاستراتيجيات الإعلامية. لابد من محاكمة هذه التصنيفات ومعانيها ومسمياتها في مجموعة الفئات الثانية حسب مجموعة الفئات الأولى.

ثم هناك القوانين العامة التي تجعلها النظريات الأكاديمية حاكمة على الحركات والدورات والتصورات الكبرى في ذلك التخصص أو ذاك، كنظريات التطور الطبيعي والتقدم الحضاري وصراع الطبقات وتطور التاريخ والنسبية ومحدودية الموارد، وما إليها من نظريات، والتي يضبطها في إعادة الصياغة المقاصدية ميزان السنن الإلهية بكل أنواعها، فالسنة الإلهية هي الأطر التي نقيّم ونقوّم من خلالها القوانين العامة التي يطرحها أهل كل تخصص كنظريات جامعة لتفسير الظواهر المشاهدة أو المعيشة.

ثم تأتي دراسة القيم في التصور المقاصدي كمعايير مهيمنة على القيم التي تستبطنها المنظومات الفاعلة داخل التخصص، وهي أيضًا لابد أن تكون حاكمة على ما سواها من قيم وضعية توضع كمعايير للنفع أو الخلق أو الجمال في مصطلحات العلوم المختلفة، فالنفع لا يصح في المنهجية السليمة أن يخرق أمرًا أو نهيًا إلهيًا ولا أن يؤدي إلى ضرر حسب المعايير المقاصدية، والخُلق لابد أن يكون في إطار الأسوة الحسنة التي يعلمنا الوحي إياها، وليس نظرًا عقليًا يؤدي بنا – في كل مدارسه – إلى نسبية أخلاقية، وكذلك الجمال لا يمكن تصوّره خارج الأطر المنهجية السليمة، ثم الحجج من الوحي حاكمة على منطق التفكير ومقومة له كما أشرنا، وأخيراً فإن القواعد أمراً ونهياً حاكمة على الأحكام المعيارية كما هي في كل تخصص- راجعين في كل ذلك إلى شبكة المعاني ذات العلاقة المستنبطة من الوحي.

وهناك حاجة لأن تدخل المقاربة الإسلامية للتخصصات الأكاديمية مرحلة تعددية التخصصات، وذلك مع تجاوز عيوب المقاربات المعاصرة لتعددية التخصصات وعلى رأسها الاقتصار على تخصصين أو ثلاثة في أحسن الأحوال وعدم التعدد الحقيقي للتخصصات خاصة عبر التقسيم الحتمي للعلوم بين إنسانية وطبيعية واجتماعية وتطبيقية، والاقتصار على التفاعل الشكلي بين التخصصات دون الدخول غالباً في العمق المنهجي. ولكن المنهجية المقاصدية تمكن الباحث من تشبيك التخصصات في أبعاد مختلفة من مقاصد ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر ونظريات ومبادئ، فهذه العناصر تصل بين الموضوعات التخصصية وتساعد على تكامل الأفكار والجهود البحثية عبر شبكات الباحثين، وذلك حتى يتجاوز البحث والتطبيق الأكاديمي التحيزات التخصصية الضيقة، والتي تحولت في عصرنا مع المصالح الاقتصادية المرتبطة بها إلى أدلوجات تعيق الإبداع في البحث العلمي والتطبيقي.

ثم نستهدف بعد ذلك فتح المجال لخلق تخصصات جديدة تعتمد على دراسات الظواهر المعاصرة بمنهجية متعدية للتخصصات، وقد أوصلتنا هذه الدراسة المنهجية من خلال مقاصد الوحي إلى أهمية دراسات الظواهر من خلال منهجية متعدية للتخصصات لمستقبل البحث والتعليم الإسلامي بل والإنساني في عمومه، ونراها من أهم الوسائل البحثية والتعليمية لتخليص البشرية من الاحتكارات والتحيزات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتحقيق مقاصد الخالق من الخلق على كل المستويات.

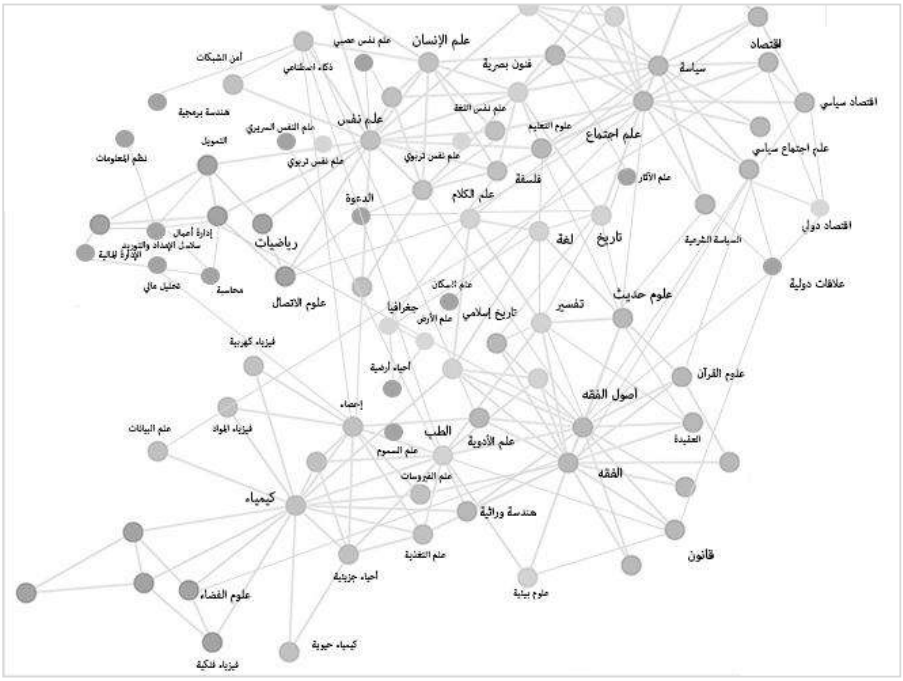

شكل: تشابك التخصصات المعاصرة

وقد حان الوقت أن تتحرر الأكاديميات المتخصصة من الهيمنة المادية والاقتصادية واحتياجات السوق في تعريف أهداف ومفاهيم وفئات وسنن وقيم وحجج وأوامر ونواهي التخصصات العلمية وتأهيل أصحابها، مما يعوق الإنسان المعاصر في أي نظام تعليمي - مسلماً أو غير مسلم- عن اكتساب العلم النافع والثقافة الشاملة والمعرفة الراقية وهم أهداف التعليم الأصلي، فضلاً عن الهدى والحكمة وعبادة الله تعالى وهم على رأس أهداف التعليم من المنطلق الإيماني، بل إن التعليم المبني على احتياجات السوق يعيق الإبداع والبحث والابتكار، إذ يحصر مجالات البحث والفكر داخل الأدلوجات التي رصدت لها موازنات التعليم الحكومي والخاص، والتي تقوم على استمرارها مهيمنة على الواقع التعليمي نظم محكمة من لجان المناهج ومعايير الاعتراف بالشهادات ولجان وسياسات تعيين وترقيات المدرسين والباحثين والأساتذة في كل مجال وعلى كل المستويات.

ومن الضروري للمجتهد المتخصص خلال عملية النقد وإعادة الصياغة أن يدرس ويقارن بين المدارس والتيارات المختلفة داخل التخصص نفسه ولو لم يتبناها معهده الأكاديمي كمنهجية، كتيارات الاقتصاد أو السياسة أو الفن أو علم النفس أو غيرها من العلوم، ثم يخطو خطوات نحو إعادة الصياغة بأن يتخير من بين المدارس والآراء في كل عنصر من عناصر البحث ما هو أقرب للمقاربة (الأخلاقية) حسب ما هو شائع في أدبيات التخصص وينتقد غيرها، ثم بعد هذه الخطوة الانتقالية قد يدخل الباحث في المقاربة المقاصدية الشاملة منتقداً من خلالها النظريات المهيمنة على التخصص من منطلق التصور الإسلامي. وقد يفيد المجتهد في هذا السياق بأن يربط بين تخصصه والتخصصات القريبة منه في شبكة التخصصات المعاصرة، فهذا مما ييسر تعدد التخصص ويوسع الأفق ويساعد المجتهد على النقد خارج صندوق الحتميات التخصصية التي تحتكر المعرفة والحقيقة.

أما المؤهلات الضرورية للمجتهد التخصصي فهي كما هي في كل أنواع الاجتهاد حسب الهدف من البحث ومستواه، فإن كان الهدف هو إعادة صياغة تأسيسية ومجالاتية للتخصص من منظور إسلامي، فالمستوى العلمي والأكاديمي لابد أن يكون في مستوى الأستاذية أو ما يكافئها علماً وخبرة، أي درجة من العمق المنهجي والفلسفي، مع جولات معتبرة مع كتاب الله وسنة رسوله المتعلقة بالموضوع، ليقرأهما بعين غير العين المعتادة ويبحث عن معاني غير المعاني المعتادة في تراث تخصصه والتراث الإسلامي العام على حد سواء، بالإضافة إلى الخطوات المنهجية التي ذكرناها سابقاً.

أما إذا كانت الأهداف أصغر وتتعلق فقط بإعادة صياغة سؤال تخصصي أو مفهوم معين بغرض كتابة بحث أو رسالة جامعية أو خطة مؤسسية، أو نقد جانب محدود من الجوانب المهنية أو ترشيد تطبيق من التطبيقات، فالمجتهد يقترب من مساحات الاجتهاد العملي التطبيقي ولا يتطلب أكثر من خبرة في التخصص مع فهم عام

للمنهجية المقاصدية، والالتزام في دراسة الجانب المحدد المخطط له في الدراسة، ولا يلزمه التبحر ولا العمق في دراسة الوحي حتى يعيد به صياغة التخصص من أصوله، بل يتعامل مع الوحي حسب مستواه في اللغة العربية ويكون بعد ذلك معتمدًا على أبحاث أصولية أخرى من منطلق المنهجية المقاصدية، وهي الأبحاث التي تتكامل بها جهود أعضاء الشبكة المقاصدية البحثية بين التأصيل والتطبيق، كما نعرضها لاحقًا. ولكن أعلى درجات الاجتهاد التخصصي تتماسّ مع مستوى الاجتهاد الأصولي التدبري، بل وتسهم في صياغته.

كما يدخل في التخصصات التي تحتاج إلى إعادة صياغة فروع العلوم الإسلامية التقليدية - رغم أن أصولها تدخل في دراسات الأصول، وذلك بهدف توسيع نطاقها لتتفاعل مع شبكة التخصصات كما نقترح في هذه المنهجية، وتمكين الباحث من تجاوز الجمود فيها للاستفادة من العلوم الأخرى ذات العلاقة، فلم يعد محتملًا مثلاً - كما نرى في واقع التعليم والبحث الإسلامي- أن يتخرج (فقيه) كل ما يعرفه هو الأصول والفروع المكوّنة لمذهب من المذاهب الفقهية التي ورثناها من تراثنا الإسلامي، ثم نجده يتصدى لقضايا ومجالات لا يعرف عن مفاهيمها وفرضياتها شيئًا ويكتفي بمداخلة قصيرة من مختص ينطلق أصلًا من منهجية غير إسلامية، أو - كمثال آخر - أن يحصل (محدّث) على درجة الدكتوراه وهو لا يستطيع أن يدرك أن من واجباته العلمية والدينية أن يربط دراساته الحديثية بالقرآن، ولا يستطيع الاستفادة من علوم السيرة ولا التاريخ ولا الفقه ولا الكلام ولا اللغة ذات العلاقة ببحثه، فضلًا عن دراسات الواقع - السياسي مثلاً- ولو بشكل مبسط، ولا لديه قدرة على النقد لبعض الأخطاء التي يكتشفها في آراء الأقدمين ولو بعد عقود من الدراسة والتخصص، فعلم الحديث لا يحتمل أن ينفصل عن شبكة العلوم التخصصية ولا شبكات الدراسات الأخرى، أي الفقه الإسلامي بالمعنى الشامل، وقس على ذلك بقية التخصصات الإسلامية.

وجدير بالذكر في هذا المقام أن التجرد للحق مطلوب في كل الاجتهادات التخصصية، فلا يسع المجتهد المقاصدي في مجال الاقتصاد مثلًا أن يتعصب لأدلوجة اقتصادية بعينها ويرى ما سواها غير صالح للاستفادة منه أبدًا، ثم يؤول كل النظريات بما فيها النظريات الإسلامية لتبرر تحيزاته الأدلوجية، ولا يسعه كذلك أن يكون ضيق الأفق يرى كل شيء من منظور اقتصادي فقط بحجة (التخصص)، ولا يبصر الجوانب التاريخية والنفسية والسياسية والثقافية والتقنية وغيرها مما يتعلق بالاقتصاد بشكل مباشر ويحتاج إلى وصله به في نظرياته المؤسسة له.

ولابد كذلك أن يكون هذا المجتهد ملمّاً بالمنهجية المقاصدية نفسها وقادرًا على تفعيلها في الاقتصاد، والهدف التخصصي النهائي هو أن يتجاوز التخصص إلى تعدد أو تعدي التخصصات، وقد يتخصص بعد ذلك في دراسات جانب من شبكة ظواهر الواقع من أجل تغييرها نحو تحقيق مقاصد الوحي من خلال الدراسات التخصصية بعد إعادة صياغتها. وقس على ذلك كل التخصصات الأخرى بمدارسها وتحيزاتها.

دراسات الظواهر

والقسم الثالث إذن هو دراسات الظواهر، والذي نهدف من خلاله إلى إنشاء منظومة إسلامية تعليمية وبحثية جديدة تضاف إلى المنظومة التي عرضناها إلى الآن، مع الاستفادة من دراسات الأصول ودراسات التخصص ودراسات المؤسسات لدعم دراسات الظواهر، والاستفادة من كل جهد سابق في دراسات الظواهر المعاصرة بما لا يتعارض مع المنهجية المقاصدية، ونرى أن تشجيع دراسات الظواهر يمكن أن يسهم في تحرير الإنسان المعاصر من هيمنة المصالح الاقتصادية وعامل التمويل على خطط التخصصات التعليمية والبحثية، بما فيها الدراسات الإسلامية.

أما في التعليم الإسلامي في المراحل المختلفة، فالمقترح هنا أن يُضاف إلى مناهج الدراسات الإسلامية - حسب المرحلة التعليمية - جانباً من شبكة واسعة من الظواهر مما يمثل حقلاً معرفياً مستهدفاً، بدءاً من صورة عامة عن الظواهر الكبرى في عالمنا وانتهاء بالتخصص في جانب معين منها والتوسع في تفاصيلها، ثم ينضم الطالب - حسب مستواه - إلى شبكة من الدارسين لنفس الظاهرة من أجل بناء الشراكات من خلال الأفراد والمدارس والجامعات والمؤسسات التي تتعامل مع نفس الظاهرة نظرياً وعملياً.

وهذه المنهجية التعليمية المبنية على دراسات الظواهر ليست بدعاً من العلم، بل إن الوحي الكريم يتعامل مع الواقع في صورة ظواهر - لا في صورة تخصصات - ويعلمنا عنها من جميع جوانبها وأبعادها وتعلقاتها في صور شتى حريّة بالتحليل والدراسة والاستفادة منها.

وقد تبنت بعض الجامعات والمدارس في بعض الدول والمؤسسات المعاصرة - وإن كانت قليلة - دراسات الظواهر وسيلة للتعليم والبحث، ولكنها من منظور الوحي مشوبة بما يشوب المؤسسات التعليمية العلمانية من إشكالات منهجية، واقتراحنا أن نبدأ في وضع مناهج دراسية إسلامية بناء على دراسات الظواهر، فيدرس الطالب ظاهرة محددة كالجبال أو الأمم أو الإنسان أو الفقر أو أزمة البيئة أو السوق أو الدولة الوطنية أو تقنية من التقنيات أو لسان من الألسن أو غير ذلك، ويبني من خلال ذلك علماً يتجاوز التحيزات والأدلوجات التخصصية.

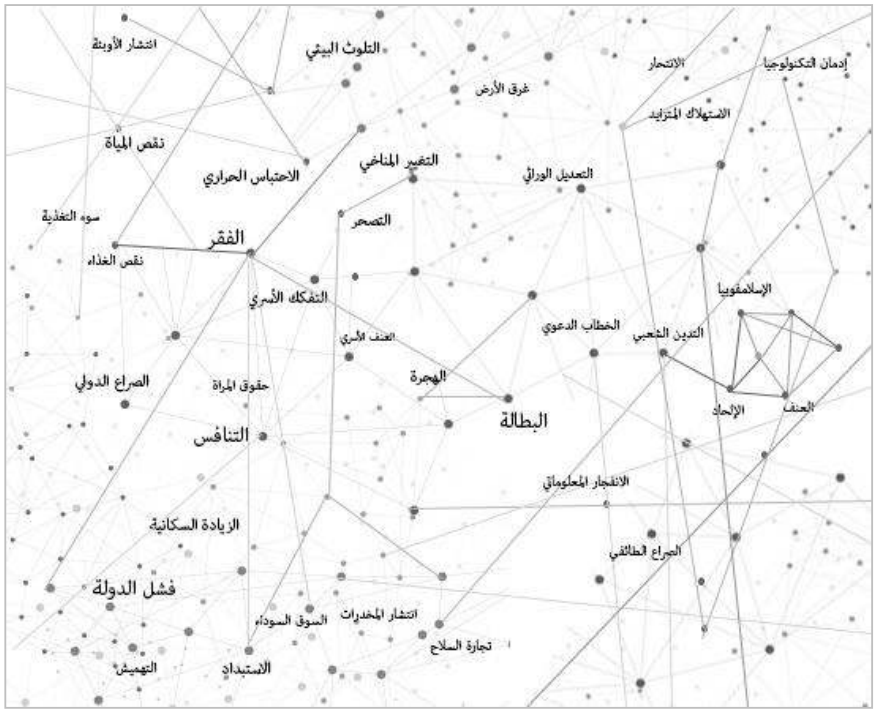

شكل: تشابك الظواهر المعاصرة

ثم من خلال دراسة آيات من القرآن وأحاديث مختارة ذات علاقة بتلك الظواهر يتأسس الطالب في المراحل المختلفة في علوم الأصول واللغة والتاريخ والطبيعة والحساب وغيرها، ثم يبني تصوراته الأساسية عن الحياة والكون والتاريخ عن طريق عناصر الدراسة التي اقترحناها مطبقة على تلك الظواهر الواقعية كونية كانت أو إنسانية، وهي عناصر المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر، وما يتولد عنها من نظريات ومبادئ إسلامية تمثل الأطر العامة للتصور والتصرف، وذلك في تركيب وتكامل مع دراسات نظرية وتطبيقية مصممة بدقة لمجموعة مختارة من الظواهر حسب المرحلة التعليمية، يدرسها الطالب جميعاً بأسلوب يعتمد على المناقشة المفتوحة والبحث.

ولا يخفى ما تتطلبه هذه المنهجية من تطوير لقدرات المعلم وتصميم المدارس والجامعات والمناهج والكتب المدرسية والجامعية والمعامل ونظام الرحلات الاستكشافية المدرسية والجامعية، مما يحتاج إلى بحث واسع وتخطيط وتنفيذ وإرادة سياسية كافية من حكومات تدعم هذه المقاربة، أو تجرد من بعض أصحاب الأعمال أصحاب الوعي الكافي بأهمية العلم وهم في نفس الوقت من المخلِصين الذين تطيب أنفسهم بكسر احتكار سوق العمل للتعليم.

وهذه أمثلة لبعض التخصصات الجديدة التي يمكن أن تعرّف بناء على ظواهر معاصرة، دعونا الجامعة الإسلامية التي نشرف على إنشائها في جنوب إفريقيا لتبنّيها: دراسات الفقر والعدالة الاجتماعية، دراسات الأرض وأزمة البيئة، دراسات الأوبئة والكوارث، دراسات الاستبداد والحكم الرشيد، دراسات الصناعات والاستثمار الحلال، دراسات الحضارة والثقافة، دراسات العنصرية وطبقة الواحد بالمائة، دراسات التقنيات والابتكار، دراسات الإسلام في منطقة معينة كأفريقيا أو وسط آسيا أو جنوب شرق آسيا أو أوروبا أو أمريكا، دراسات حال اللغات المعاصرة وعلى رأسها حال اللغة العربية، ويمكن أن نقيس على ذلك فروع جديدة نستحدثها في المؤسسات التعليمية الإسلامية ليتخصص فيها الطالب على كل المستويات. أما في مستوى الدراسات العليا فتبدأ بأن يدرس الطالب مقررات تأسيسية في أصول علوم الوحي، ثم مقررات تخصصية من منظور نقدي، ثم ينضم إلى شبكة دراسات الظواهر المتعدية للتخصصات حسب الخطة البحثية.

أما خطط البحث في الدراسات الإسلامية في المجالات المختلفة، فهناك حاجة ملحّة أن يزيد الاهتمام والدعم للدراسات المقاصدية في الظواهر المعاصرة، وذلك حتى يسهم البحث الإسلامي في العمل نحو تحقيق المقاصد في الواقع على كل المستويات. وبالتالي فأولويات الخطط البحثية في الظواهر لابد أن ترتب حسب تعلق تلك الظواهر بالمعاني المقاصدية المركزية في شبكة معاني الوحي.

وكنا قد ذكرنا سابقاً المقاصد القرآنية المركزية التي تتعلق بالإنسانية كما انتهى إليها بحثنا في الوحي، ألا وهي: عبادة الله، وإحياء النفوس، وتكريم الإنسان، وإقامة القسط، وإصلاح الأرض، وكذلك المقاصد القرآنية المركزية التي تتعلق بالأمة - مع مقاصد الإنسانية في حق الأمة أيضاً، ألا وهي: الشهادة على الناس، وتدبر الآيات، ووحدة الأمة، ونصرة المستضعفين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والظواهر التي تتعلق بهذه المقاصد المركزية العشرة هي في نظرنا أولى الظواهر بالبحث في الدراسات الإسلامية.

وأما عن استفادة مؤسسات الفتوى من هذه الدراسات، فالقضايا المعقدة المتمثلة في الظواهر المعاصرة لا يسع مؤسسات الفتوى إلا أن تتعامل معها بشكل شامل ومركب، حتى ولو لم يسأل عنها الناس ولم يظنوا أنها من قضايا الحلال والحرام في الإسلام لأنهم يتصورونها واقعاً معيشاً لا مفر منه، ومن الأمثلة على تلك الظواهر التي تحتاج إلى فتاوى شاملة: الإلحاد، والفقر، والجوع، والأوبئة العالمية، واحتكار الدواء، والتصفية العرقية، والحروب الدولية، والثورات الشعبية، وثروة الواحد بالمائة، وصعود العنصرية، وصناعة الإسلاموفوبيا، واللاجئين عبر الدول، واستعباد البشر، وأمراض العصر النفسية، والشذوذ، وانتشار المخدرات، واضطهاد المرأة، والأزمة البيئية، وتغول الدولة الوطنية، وتقنيات التواصل الاجتماعي، والذكاء الصناعي، وهندسة الجينات، وغيرها كثير. هناك حاجة لدراسة هذه الظواهر كلها من منطلق إسلامي أصيل والإفتاء فيها بشكل شامل.

ولا يكفي - كما ذكرنا آنفاً - أن يستشار بعض الخبراء المتخصصين في مساعدة المفتين في تصور تلك القضايا في مداخلات معدودة، خاصة إذا كانوا قد بنوا تخصصاتهم على منطلقات وفلسفة غير إسلامية أصلاً، وهذه القضايا الجديدة أو القديمة في ثوب جديد تتعلق بأحكام شرعية ثابتة ومعروفة ولا خلاف عليها كما يُظهر التحليل المقاصدي لها، كحرمة القتل والربا والضرر بالناس وأكل أموال الناس

بالإثم، أو واجبات إسلامية أصيلة كنصرة المظلوم والشورى وإطعام الجائع وإيواء اللاجئ وإغاثة الملهوف ورعاية اليتيم، ولكن الإشكالية في تلك القضايا الجديدة في بعض مؤسسات الفتوى هي في عدم تصورها تصوراً سليماً شاملًا بمثل التصور المركب الذي ننادي به، ولذلك فهناك حاجة إلى تأهيل مؤسسات الفتوى لكي تبحث في الظواهر الكبرى عن طريق تأهيل المفتين بدراسات متخصصة مركبة في الظواهر المعاصرة، وبهذا يتكامل التجديد التعليمي مع التجديد البحثي.

دراسات المؤسسات

المؤسسية ليست اختراعاً حداثياً ولا نسقاً غريباً على الحس الإسلامي الأصيل، فمنذ فجر الدورة المحمدية للحضارة الإسلامية - على صاحبها الصلاة والسلام - والمؤسسية والتنظيم هو ديدن الأمة في كل أفعالها الحضارية على كل المستويات التعليمية والحكومية والاجتماعية والثقافية والمهنية والعسكرية والمالية. ويكفي مثلاً على عمق المؤسسية في التصور الإسلامي تاريخ الوقف كمؤسسة عبقرية بدأت بمؤسسة المسجد كأصل لكل المؤسسات الوقفية في الإسلام، ثم تنظيم لأمر بئر في المدينة يُشترى لمصلحة المسلمين، وتنظيم إدارة قطعة أرض (تسبّل) من أجل أغراض الخير، وخيمة في المسجد لتطبيب جرحى الحروب، وغير ذلك من الأشكال المؤسسية الوقفية آنذاك، ثم تطورت الأوقاف على مر القرون إلى أن وصلت إلى مؤسسة حضارية عملاقة تمثل إرادة المجتمع التشريعية والتنفيذية التي لا ينسخها أحد - وذلك قبل أن يعتدى عليها المحاربون والمنافقون، ولكنها مثلت في تاريخ الإسلام أغلبية النشاط الاقتصادي في أنحاء واسعة من العالم وأسست بالتالي لنظام اقتصادي متميز عن كل النظم الرأسمالية والاشتراكية التي عرفتها البشرية، وتمأسست في إطار الأوقاف الإسلامية المرافق التعليمية والعبادية والصحية والمكتبية والإغاثية والتصالحية، بل ومرافق الإحسان إلى الحيوان والطير والنبات، في إطار مؤسسي لم تعرف البشرية مثله إلى يومنا هذا. مؤسسة الوقف مثال على عمق المؤسسية في التصور

الإسلامي والفعل الحضاري الإسلامي، وهي مؤسسة بحاجة إلى إعادة إحياء - وقد بدأ بفضل الله تعالى - وإلى تفعيل واسع في قلب العمل المؤسسي الإسلامي على كل المستويات وفي كل المجالات.

وتمثل الدراسات المؤسسية رابع ولعله أعقد مجال من الدراسات التطبيقية للمنهجية المقاصدية المقترحة، ذلك لأن تلك الدراسات لابد أن يتحقق فيها التناغم رأسياً بين الأفكار والأطروحات المنهجية فيها، وأفقياً بين المؤسسات المختلفة في تعاونها على تحقيق الأهداف العليا والخطط بعيدة المدى حسب المعايير المقاصدية.

ورغم تشابك الدراسات المؤسسية المذكورة، إلا أننا يمكننا أن نميز مستويين من الدراسة والتفعيل، أحدهما يتعلق بالتخطيط للأمة الإسلامية كمؤسسة كبرى جامعة - وقد قلّ من يخطط لها - بناء على الحصيلة البحثية للدراسات التأصيلية والتخصصية والظواهرية كما قدمناها، وذلك للتخطيط لتلك الدراسات نفسها وتوجيهها إلى مستقبل أفضل للأمة وللإنسانية بشكل عام، وهي مهمة مركبة لاستشراف الواقع والسعي لتغييره، وثانيها يتعلق بالتخطيط للمؤسسات التنفيذية بمختلف أحجامها وقدراتها، وذلك للسعي بها نحو تحقيق أجزاء من الأهداف الكبيرة التي استهدفها المستوى الأول.

ومن أهم ما يحتاج المجتهد التخطيطي للتدرب عليه في المستويين المذكورين هو التعامل مع التعقيد في تصور الواقع، فالواقع ليس عشوائياً ولا فوضوياً كما يظن البعض، بل هو مركب حسب السنن الإلهية في التواصل كما ذكرناها مراراً، وبالتالي فعلينا أن نجتهد في تصور تركيبه قدر ما نستطيع من خلال منطق مركّب في قراءة الوحي في ضوء معطيات الواقع، والذي يتمثل في تصور خاص يستنبطه المجتهد التخطيطي من دورات للتدبر في الوحي بأعين المخطط المهتم لأمر المسلمين، والتي ترى أبعاداً قد لا يراها الآخرون وتركب علاقات جديدة قد لا يدركها الآخرون.

والمقاصد في التصور المؤسسي المركب هي بُعد الغايات والأهداف للمؤسسات على كل المستويات، وتقييم الواقع من خلال تحقيق تلك الأهداف هي مقاربة مستقبلية

ونقدية وشاملة كما ذكرنا، وذلك حتى يعاد توجيه الرؤى والأهداف والمهمات والهياكل المؤسسية في ضوء المقاصد الأصيلة التي يصل إليها المجتهدون ويرضونها كأهداف تسعي إليها المؤسسات في سياقات مقاصد الأمة والإنسانية بشكل أوسع.

والمفاهيم هي بُعد الأفكار والتعبيرات التي تعبر عن الواقع على كل المستويات، وقد جد في عالمنا مفاهيم دخلت في تعريف الواقع ودراسات الخطط بعيدة المدى، كالسلطة الناعمة، وتأثير الفراشة، ونظرية الفوضى، والمنظومات، والحوكمة، والفعل المدني، وشبكات التواصل، والفيضان المعلوماتي، والتاريخ الموازي، والسيناريوهات، والشراكات، وما إلى ذلك. ولابد إذن للمجتهد التخطيطي من بعض العمق في استيعاب تلك المفردات ودمجها في تصوره من خلال المنهجية المقاصدية، وذلك بالإضافة للتعمق في تصور بعض مفاهيم الوحي الأصيلة في السياق الواقعي، كالأرض، والإنسان، والشعوب، والإصلاح، والحكم، والخير، والعدل، والقسط، والحق، إلى آخره، وأن يتجاوز التحيزات والانحرافات الثقافية التي طرأت على تلك المفاهيم إلى نظرة أوسع على الواقع ورؤية شاملة.

ويتعلق بالمفاهيم تعريف الفئات، وقد جد في عالمنا أيضاً فئات أصبحت جزءً من توصيف الواقع وتحتاج إلى وعي خاص للمشتغلين بالتخطيط، كنادي الواحد بالمائة، وجماعات المصالح، وأصحاب الحصص أو المالكين، وأصحاب الشراكات، والداعمين، والإرهابيين، والدبلوماسيين، والحركيين، والنشطاء، ومن إليهم، ولابد للمجتهد التطبيقي كذلك أن يتجاوز التحيزات المغرضة في تصنيف الفئات إلى نظرة أوسع وأصدق، وأن يمتلك الجرأة على إعادة تصنيف الفئات في رؤيته وتصوره من خلال المنظور الإسلامي الرشيد ومن خلال الفئات التي يعرفها الوحي، كما ذكرنا آنفاً.

وإدراك الواقع لابد أن يمر عبر إدراك التاريخ كما أشرنا إلى ذلك في المقدمات، وتاريخ الإسلام خصوصاً - بالمعنى الشامل للتاريخ الإنساني كما مر - وتاريخ الظاهرة أو المجتمع أو المؤسسة الذي يتعامل معها المجتهد التخطيطي على درجة من الأهمية

حتى يقيس الحاضر على الماضي حسب السنن الإلهية في التداول والتدافع والدورات والتغيير والتنوع وغيرها، ولكن عليه أن يحذر من قياس مع الفارق للتاريخ على الواقع، فكلما بعدت السنين والقرون كلما كان القياس تقريبياً واحتمال الخطأ فيه أكبر، والتاريخ يكتبه المنتصرون على أي حال وكثيراً ما يكونون من أهل البغي لا من أهل الصلاح، بل يعلمنا القرآن أن أصحاب الأهواء يحرّفون حتى تاريخ الأنبياء وما أُنزل من عند الله من الكتاب. ولذلك فالتاريخ الدقيق الثابت هو فقط ما نتعلمه من الوحي، ولكنه يتطلب وعياً مركباً بالأسباب والمسببات حسب السنن الإلهية وفي ضوء دروس الوحي في تاريخ صراع الحق والباطل. ولابد كذلك من اهتمام خاص - كما استنبطنا من دراسة الوحي - بدور الصناعات الإبداعية والقوة الجماعية والتعليم الشامل والقيادة الحكيمة والحوكمة الرشيدة في القيام بتغييرات تاريخية، فأثر هذه العوامل كلها من السنن الإلهية في التغيير.

والحصيلة في تصور الواقع لابد أن تكون شبكة من العلاقات المركبة التي يوصّف بها المجتهد الواقع من حوله في صورة مجموعة من العناصر المتفاعلة التي تمثل تصوره عنه، حتى يخرج بقدر الإمكان من النظرات التجزيئية إلى التركيب والمنظومية في حساب السيناريوهات واحتمالات المستقبل ويتجاوز إدارة الأزمة وإطفاء الحرائق إلى الإدارة بعيدة المدى والحوكمة الرشيدة علي كل المستويات.

ولابد أن يستهدف المجتهد المؤسسي خطة مستقبلية بعيدة المدى - قد نسميها استراتيجية - تشتمل على ما هو شائع في أدبيات الإدارة من عناصر، ألا وهي الرؤية، والمهمة، والأهداف الطويلة والقصيرة المدى، والفرص، والأخطار، والقدرات، وأوجه القصور، والفاعلين، والهيكل المؤسسي، وحساب الميزانيات، وطرق الدعاية والنشر، واللوائح التنظيمية والأخلاقية، وما إليها، ولكن لابد أن يحذر المجتهد من الشكلية الشائعة في هذه الخطط، ومن الأدلوجات غير الإسلامية في تصور مقاصدها ومفاهيمها وقيمها وفئاتها وأوجه النشاط فيها. والحق أن كثيراً من المؤسسات خاصة الإسلامية تضع خططاً مهنية وتطبعها طبعات أنيقة، ولكن التنفيذ العملي والممارسة اليومية

تكون في واد آخر غير الذي وضعت له الخطط، فلابد إذن من العمل على تفعيل الخطط بعيدة المدى في هيكلة المؤسسة نفسها وفي الثقافة المؤسسية السائدة والتي يتحرك أعضاؤها في جوها.

وهنا يأتي دور القيادة الرشيدة، والتي تشهد أزمة إسلامية وإنسانية في عصرنا وتحتاج إلى دراسات خاصة واهتمام واسع في سياق تخليص الأمة والإنسانية من أزماتها المعاصرة، ولا يصح أن يتصور المخططون حركة عدالة اجتماعية ولا ثورة شعبية ولا تغييراً حقيقياً بلا قيادة واضحة وحازمة وحاسمة، وهذه من سنن الله التي لا تحيد كما يعلمنا الوحي، فلابد إذن من تكوين قيادات إسلامية تفقه الأبعاد التغييرية المنشودة وتتعامل مع تركيبها. لابد من التركيب بين التعامل مع مستجدات الواقع الملحة والأزمات الطارئة، وبين اتخاذ القرار بأولوية العمل على تحقيق الأهداف البعيدة ولو لم يكن الواقع ضاغطاً من أجلها، وفقه عمر في مسألة ترك الأرض المفتوحة لأصحابها وأخذ الخراج بدلاً من تقسيم الأرض واستعباد الناس مثال فريد على النظر بعيد المدى، تعامل فيه الفاروق من خلال دورات لتدبر القرآن إلى أن وصل لصيغة مركبة ومتوازنة في ظلال معاني الوحي.

ولابد من التركيب كذلك بين تصور القيادة المؤسسية المبني على دراسات نظرية وتطبيقية مستقصية، وبين تصورات الجمهور الداعم، ذلك لأن أكثر الناس لا يعلمون ولا يفقهون ولا يشكرون كما يعلمنا الوحي، وطغيان العامة يضغط على المؤسسات أحيانًا أكثر من طغيان القوى الأخرى السياسية والاقتصادية، ولذلك وجب التوازن والتركيب بين السياسات العامة التي ينبغي اتخاذها للصالح العام، وبين كسب أرضية سياسية.

والتركيب يكون أحياناً بين الاعتبارات الفردية لأفراد ذوي حساسية خاصة، وبين الاعتبارات العامة التي تخص المجتمع، والتركيب بين الدعوة لمعان معينة بقوة، وبين محاولة تغيير المسار والدعوة لمعان مختلفة حين تتغير السياقات والظروف،

والتركيب بين الوضوح والشفافية، وبين شيء من السرية في تفاصيل الخطط من أجل الإبقاء على التأييد العام لها دون الدخول في جدل التفاصيل التي تختلف فيها الاجتهادات.

ثم هناك أبعاد تركيبية أخرى للخطط المؤسسية تحتاج القيادات أن تدرسها وتنزلها على الواقع المعقد، منها التركيب بين دائرة المسؤولية المباشرة في منطقة أو مؤسسة بعينها، وبين المسؤولية عن الأمة الإسلامية ككل بل عن الإنسان حيثما كان، ويتفرع عن ذلك التركيب بين الانكفاء على مشكلات الداخل، وبين توسيع دوائر الشراكات مع الآخرين، والتركيب بين بقاء القيادة في أدائها لدورها خاصة بعد سنين طويلة من الخبرة، وبين توريث الراية واستمرارية القيم التي تمثلها تلك القيادات مع تنازلها عن كراسيها. وهذه كلها أمثلة من قضايا الاجتهاد المؤسسي التي ليس لها إجابة واحدة حتمية بل تحتاج إلى دورات تدبر مع الوحي الكريم، وتصور مركب للتاريخ والواقع وسيناريوهات المستقبل، ودراسة وموازنة وتوفيق، وإذا لم يكن عون من الله للفتى... فأول ما يجني عليه اجتهاده.

فكرة مشروع للأمة: شبكات الاجتهاد المقاصدي

والدراسات المختلفة التي تقترحها المنهجية المقاصدية وتنفيذ الخطط المؤسسية المتولدة عنها يحتاج إلى اجتهاد جماعي متعدد الأبعاد لتفعيله، وأفضل نظام نتعلمه من السنن الإلهية في تحقيق مقاصد الخالق من الخلق هو النظام التواصلي المقاصدي، وها قد عدنا من حيث بدأنا في هذا الكتاب. ولذلك فلابد من صناعة شبكة تفاعلية من المجتهدين المقاصديين على كل المستويات، لكي تترجم الاجتهاد المقاصدي إلى تصور نظري وواقع معيش، وهذه الشبكة تتكون من مجموعة من الشبكات الفرعية المقسمة على أنواع الدراسات الأربعة السالفة الذكر، أي دراسات الأصول، والدراسات

التخصصية، ودراسات الظواهر، ودراسات المؤسسات، ولها أبعاد ثلاثة حسب الأبعاد التفعيلية المقترحة، وهي البحث والتعليم والمؤسسات.

والقدرة على التفاعل بين الدوائر المختلفة من أنواع المجتهدين الذين ذكرناهم - المؤصِل ودارس الظواهر والمتخصص والمخطط - هي من شروط الاجتهاد عندهم جميعًا، وهكذا تتكامل الجهود في شبكة الاجتهاد المقاصدي، ويرتفع فيها مستوى التطبيق من التأصيل النظري إلى التفعيل المؤسسي، ويتنزل في نفس الوقت مستوى التنظير من رفع الواقع إلى إعادة صياغة التخصصات والبحوث. ولأن هذا النشاط الإنساني المتنوع مرتبط في كل أبعاده المنهجية بشبكة معاني الوحي والتصور الكوني المستمد من الوحي، والذي يقع في قلب كل هذه الدوائر المتفاعلة، فإننا نرجو من الله تعالى بذلك أن يتغير واقعنا المعاصر نحو تحقيق مقاصد الخالق تعالى من خلقه، نحو ما فيه صلاح أحوالهم في المعاش والمعاد ،،،

والحمد لله رب العالمين

* * *

خلاصات

- الفقه في الإسلام معنى شامل ونظام مفتوح وفهم واع للعلم والدين، وليس تخصصاً محدوداً أو كتباً بعينها ألّفت وأُغلق مجال الإضافة عليها، والفقهاء هم أهل الشورى والقيادة والاجتهاد بكل أنواعه، والفهم الشامل للفقه ارتبط بنقاط الارتفاع في المنحنى الحضاري للأمة الإسلامية، وساد عكسه في نقاط الهبوط والتفرق والاحتلال.
- المنطق مفهوم قرآني يشير إلى دلالة العلامات على الحقائق، سواء أكانت العلامات أصواتاً أو حركات، أم كانت حوادث أو مقدمات تدل منطقياً على حقائق عقلية، وهو ليس صلة بين معنيين أو حدثين فقط إلا في التجريد بغرض التحليل، بل هو الصلات المتشابكة والمركبة بين كل المعاني والأحداث، والحقائق التي يدل عليها التركيب المنطقي يدلنا الوحي على أنها بالأساس غايات ومقاصد قبل أن تكون أسباب ونتائج.
- المقاربة المقاصدية حتمية للتجديد المعاصر المنشود، نظراً لأنها مقاربة مستقبلية ونقدية وشاملة، وما أحوج الأمة الإسلامية والإنسانية لهذه النقلات المنهجية، والتي تحتاجها المقاربات الإسلامية المعاصرة - بما فيها المقاربة المقاصدية التقليدية.
- والمقاصدية مصدر صناعي من (مقاصد) بمعنى الالتزام بسمت اعتبار المقاصد، مع تأكيده والمبالغة فيه، والمنهجية مصدر صناعي من (منهج) بمعنى الالتزام بطريق واضح واتخاذ هذا الالتزام سمتاً للباحث يؤكده ويبالغ فيه.
- الإشكالات المنهجية في واقعنا الفقهي المعاصر تتلخص في ما يلي: تقليد التراث دون الرجوع للوحي، وتبرير الواقع دون نقد، وتناقض المصادر المعرفية، والتفكيك دون تفريق بين الوحي والثقافة، وهذه الإشكالات العلمية لها مردودات عملية على فقه القلب وفقه الجوارح الفردي والجمعي.

- الأصول المعرفية التي تقوم عليها المنهجية المقاصدية تتعلق كلها بالوحي، من حيث كونه مصدراً للمعرفة الإنسانية، ومنطقاً لإقامة الحجج، وسلطاناً للتصورات على كل المستويات.
- من أصول المنهجية المقاصدية أن يتشكل الوعي الإنساني بناء على المقاصد، أي أن يكون التصور المركب - الذي يتولد عن التحليل المقاصدي - حاكماً على تصور الواقع بكل أبعاده المادية والمعنوية، و حاكماً على تصور التاريخ الإنساني في كل أزمانه وفي كل أنحاء المعمورة، وكذلك على تصور المستقبل والتخطيط له في كل الأبعاد.
- لابد من تجاوز المفهوم الاختزالي للاجتهاد الذي يحصره في الاجتهاد الفقهي بالمعنى المذهبي، والمفهوم الاختزالي الشائع للمجتهدين الذي يحصرهم في فئة مذهبية وليس من يتقن المعنى الواسع للفقه كما هو في الوحي، وكذلك المفهوم الاختزالي لمحصلة الاجتهاد في إجابات على أسئلة جزئية دون انطلاقها من إطار نظريات كلية حاكمة على الواقع بكل تركيبه ومؤسساته وتجليات الأفكار فيه.
- حصيلة الاجتهاد المقاصدي نظريات ومبادئ كلية تتنزل في دائرتين، ألا وهما دائرة البحث والفقه والتقدير للمصالح والمفاسدمن أجل توصيات فردية وجمعية ومؤسسية، ودائرة الأحكام القاطعة بين التحريم والوجوب لفعل معين انطلاقاً من تنزيل الأصول والمبادئ على الواقع المعيش. فيصبح الفقه إذن هو: العلم بالأحكام التكليفية والمصلحية القلبية والعملية من نظرياتها ومبادئها الكلية التي تولدت من تكامل أدلتها التفصيلية.
- مفتاح العلم كله هو العلم بالله تعالى، وهو الذي دلنا - حين بحثنا على المستوى المنهجي - على المقاصد المنهجية للوحي، ألا وهي: تحقيق المقاصد، وتصحيح المفاهيم، وتصنيف الفئات، ومراعاة السنن، والتأسي بالقيم، وإقامة الحجج، والعمل بالأوامر، وهذه المقاصد بدورها دلتنا على ما سميناه عناصر التصور

المركب أو السباعية التصورية: المقاصد، والمفاهيم، والفئات، والسنن، والقيم، والحجج، والأوامر.

- الخطوات المنهجية المقترحة ليست عمليات جامدة أو خوارزمات حتمية، بل تعتمد على قدرات المجتهد ومجال البحث، وهي مسارات متشابكة متصلة تنطلق من القصد البحثي، إلى تحليل وتركيب الأدلة التفصيلية كتاباً وسنة، إلى تكوين التصور النظري المركب لعلاقاتها المتنوعة، إلي دراسات نقدية مقارنة مع التصورات الإسلامية وغيرها ذات العلاقة، إلى توليد النظريات والمبادئ الحاكمة، ثم في النهاية يستخلص الفقيه المؤهل الأحكام المصلحية أو التكليفية المناسبة للمقام حسب أصول الوحي ومتطلبات الواقع.
- الأخطاء المنهجية التي حذرنا منها الوحي الكريم على رأسها الاجتزاء المخلّ أو التعضية، والتقليد الأعمى أو الاتباع دون برهان، والتأويل الذي يبعد عن المحكمات ويدخل من المتشابهات إلى مساحات التحريف المغرض، وكذلك خطأ فصل العلم عن العمل كمثل الحمار يحمل أسفاراً، والتفرق والاختلاف المذموم والتنازع، وكتمان الحق أو بيعه بثمن قليل وكل ثمن للحق قليل.
- البدء بالقصد البحثي أولى من البدء بإشكالية بحثية كما هو شائع، لأن الإشكالية قد تنحرف الأفهام في تعريفها نظراً لأن التصور للواقع ما زال لم يُبحث بما يكفي بعد، أو يتصور إشكاليات عُرّفت خطأً بناء على معايير لا تنطلق من التصور الإسلامي، ولا تصفها مفاهيمه ومقاصده وفئاته وسننه وقيمه وحججه وتتناقض مع أوامره ونواهيه.
- هناك خوف من تدبر القرآن عند عموم المسلمين - للأسف - نظراً لتصوير القرآن للعامة على أن تدبره فقط للدارسين المتخصصين، وبحجة تجنب الخطأ في فهمه، ولكن هناك فرق بين التحذير من الانحرافات ووضع الضوابط للقراءة، وبين منع إعمال العقل في القرآن أصلاً بحجة سد ذريعة الانحراف.

- الشبكة الكبرى لمعاني الوحي بمفاهيمه ومقاصده وفئاته وسننه وقيمه وحججه وأوامره هي شبكة غير متناهية لا يعلمها إلا الله تعالى، إلا أن مفاتيح المجتهد للتعرّف على تفاصيل هذه العناصر بعضها طرق لغوية، وبعضها بلاغية من معاني وبيان وبديع، وبعضها أقسام تتولد عن تحليل العلاقات والصور التي تظهر فيها هذه العناصر.
- يمكن أن تؤثر المنهجية المطروحة في الواقع المعيش عن طريق مجالات البحث العلمي، والتعليم والتدريب، والعمل المؤسسي، وهي دوائر متوازية ومتقاطعة، وتقتضي إعادة صياغة الدراسات الإسلامية بشكل تأسيسي خاصة تقسيم العلوم.
- التقسيم المقترح للدراسات الإسلامية يشتمل على: دراسات الأصول، ودراسات التخصصات، ودراسات الظواهر، ودراسات المؤسسات، ويشترط لتفعيل الاجتهاد فيها أن يعود كل العلم أصالة إلى مصدرية وهيمنة الوحي - كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأن يتطور مفهوم الاجتهاد ليشمل كل جهد عقلي إبداعي يلتزم بالمنهجية وبثوابت الإسلام ويقصد إلى تحقيق مقاصده في كل مجالات الحياة، وأن تتطور حصيلة الاجتهاد لتصبح تصورات مركبة ونظريات ومبادئ حاكمة على الأحكام والقرارات والخطط التفصيلية، وأن يبقى باب التدبر والتفكر في الوحي مفتوحًا لكل من يجتهد ويبحث عن إجابات للأسئلة الملحة في عصرنا من خلال هذا التقسيم الشامل للدراسات الإسلامية ومتبعاً لمنهجية مقاصدية شاملة.

* * *

معهد المقاصد

معهد المقاصد مركز فكري بحثي مهتم بدعم وتطوير وتأسيس برامج بحثية وتعليمية في أنحاء العالم، والمعهد يعتمد منهجية مقاصدية مبنية على فقه شامل للوحي كتاباً وسنة ويهدف من خلالها إلى إحداث نقلة معرفية في فهم وتطبيق الإسلام في واقع الحياة لتحقيق حياة طيبة كريمة للعالمين. ومن أهم سمات هذه المنهجية التكامل المنهجي، وفهم الواقع والوعي بالتاريخ والمستقبل من خلال رؤية وتصور مركب مبني على الوحي بمقاصده ومفاهيمه وفئاته وسننه وقيمه وحججه وأوامره. وتقسيم العلوم بناء على مفهوم الاجتهاد المقاصدي الذي هو بذل الجهد في كل مجالات المعرفة الإنسانية من أجل تحقيق المقاصد في الواقع المعيش .

والمعهد ينشط من خلال التعاون مع شبكة من الباحثين والمراكز البحثية في العديد من المجالات حول العالم، وبالأخص الدراسات الأصولية التأسيسية، والدراسات النقدية للتخصصات الأكاديمية المعاصرة، ودراسات الظواهر المعاصرة، والدراسات التطبيقية والتخطيط الاستراتيجي المؤسسي. وأسس المعهد مجلة الدراسات المقاصدية المعاصرة بهدف الإسهام في تجديد الفكر المقاصدي وإعادة صياغة المقاربة الإسلامية للأسئلة والقضايا المعاصرة، وأسس كذلك مكتبة إلكترونية متخصصة في دعم البحث المقاصدي، كما يقدم الدورات المعرفية والندوات والمحاضرات العامة بهدف نشر الفكر المقاصدي. معهد المقاصد مسجل كمؤسسة غير ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية.
www.maqasid.org

Summary

This book includes the detailed lecture notes of 6 lectures on Maqasid Methodology (Al-Manhajiyyah Al-Maqasidiyyah), the ultimate aim of which is to contribute to a much-needed and long-overdue re-construction of Islamic reasoning that is both authentic and suitable for contemporary times. The book starts by shifting the reasoning logic to a connectivity- and objective-based logic and explains the significance of this shift, and surveys the five most problematic limitations in contemporary Islamic *fiqh* (scholarship in all disciplines), namely, imitation (*taqlid*), partialism (*tajzi'*), apologism (*tabrir*), contradiction (*tanaqud*), and deconstructionism (*tafkik*). This is followed by a fundamental re-orientation of the Islamic worldview in terms of knowledge (*`ilm*), reality (*waqi`*), and reasoning (*ijtihad*). Then, five overlapping and interconnected Maqasid Methodology steps are presented and discussed, namely, purpose, cycles of reflection upon the Quran and Sunnah, framework formation, critical studies of literature and reality, and formative theories and principles. Within the framework step, seven fundamental elements are explained, namely, objectives (*maqasid*), concepts (*mafahim*), groups (*fi'at*), universal laws (*sunan*), values (*qiam*), proofs (*hujaj*), and commands (*awamir*). Finally, a novel classification of disciplines in Islamic Studies is proposed, namely, Fundamental (*Usul*) Studies, Disciplinary (*Takhasusat*) Studies, Phenomena (*Zawahir*) Studies, and Organizational (*Mu'asasat*) Studies. The objective is to renew Islamic research, education and action.

معهد المقاصد
MAQASID INSTITUTE

هذه المجموعة من المحاضرات يرسم من خلالها الدكتور جاسر عودة ملامح خطة متكاملة ومركّبة لإحداث نقلة منهجية في الاجتهاد الإسلامي المعاصر في ضوء الكتاب والسنة وفي عدد من المستويات والمجالات. أما مستويات الاجتهاد فعمق هذه النقلة يتمثل في إعادة تصور المنطق الذي يدل بالعلامات على الحقائق عن طريق تواصل العلامات ومقاصدية الحقائق. وأما مجالات الاجتهاد فالمنهجية المقاصدية المطروحة تدعو إلى العودة إلى المفاهيم الأصلية الشاملة للدين والعلم والفقه، وبالتالي الدور الشامل للعلماء والفقهاء في دراسات الأصول، والدراسات التخصصية المعاصرة، ودراسات الظواهر، والدراسات المؤسسية بعيدة المدى. وتفصل المحاضرات في الخطوات المنهجية التي ينبغي على الباحث المقاصدي أن يسلكها في بحثه، ألا وهي: القصد البحثي، ودورات التدبر في الكتاب والسنة، وصناعة التصور المركب، والدراسات المقارنة مع الأطروحات الإسلامية وغيرها، وتوليد النظريات والمبادئ الحاكمة.

دار المقاصد

9 786257 682855

Al-Manhajiyyah Al-Maqasidiyyah

(Maqasid Methodology)

Nahwa I`adat Siaghah Mu`asirah Lil-Ijtihad Al-Islami
(Toward a Contemporary Re-construction of Islamic Reasoning)

Dr. Jasser Auda